وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مطبوعة بعنوان:

محاضرات في مقياس تاريخ الفكر الاقتصادي

مقدمة لطلبة سنة أولى ل.م.د مجال العلوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

إعداد الدكتور: بالي حمزة

السنة الجامعية: 2025/2024

المحاور الأساسية

المحور الأول: مدخل لدراسة تاريخ الفكر الاقتصادي

المحور الثاني: الفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة

المحور الثالث: الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى

المحور الرابع: الفكر الاقتصادي عند المسلمين

المحور الخامس: الفكر الاقتصادي لمدرسة التجاريين

المحور السادس: الفكر الاقتصادي لمدرسة الطبيعيين (الفيزيوقراط)

المحور السابع: الفكر الاقتصادي للمدرسة الكلاسيكية

المحور الثامن: الفكر الاقتصادي للمدرسة الاشتراكية

المحور التاسع: الفكر الاقتصادي للمدرسة النيوكلاسيكية

المحور العاشر: الفكر الاقتصادي للمدرسة الكينزية

المحور الحادي عشر: المدرسة النقدية

المحور الثاني عشر: نظريات النمو الاقتصادي

تقـديـم:

لقد أهتم الفكر الاقتصادي في مراحله المبكرة للفترة الممتدة قبل ظهور الفكر الكلاسيكي بجوانب متعددة من الحياة الاقتصادية، وقد كان التركيز الأساسي ينصب على ملاحظة الظواهر الاقتصادية وتكرارها، لعل أول تلك الظواهر هو تفسير العرض والطلب في أسواق محددة، ورغم أن المنطق الاقتصادي آنذاك قد لاحظ الظواهر الاقتصادية إلا أنه قد غاب عنه الهيكل التحليلي السليم في تفسير هذه الظواهر وتحددت طاقته في مجموعة من المبادئ والمسلمات.

وقد تطور الاقتصاد من مجرد مبادئ ثابتة إلى اقتصاد تحكمه قوانين أخلاق الأعمال من خلال إسهامات مدرسين القرون الوسطى ورجال الكنيسة، وما أسهم به المفكرين العرب في عصر الدولة الإسلامية، حيث أنتقل الفكر الاقتصادي لمرحلة أكثر تطورا في تفسير الظواهر الاقتصادية من وجهة نظر قانونية لأخلاق الأعمال من خلال الفكر الديني في أوروبا، وما أسهم به علماء الاجتماع العرب في عصر نهضة الدولة الإسلامية.

وقد تطورت ملامح الفكر الاقتصادي في مرحلة الرأسمالية التجارية إلى أن أخذت الشكل النهائي مع انتقال التعامل مع الاقتصاد من مجرد تفسير الظواهر إلى مرحله واعدة من إرساء السياسات التي تؤسس لزيادة ثروة المجتمع، والكيفية التي تتحول بها الدولة إلى كيان قوي، وكان ذلك من خلال إسهامات مفكري المرحلة التجارية.

أتفق الكلاسيك مع الطبيعيين على أن التجارة نشاط عقيم وغير منتج، ولكنهم اختلفوا معهم في كون الزراعة النشاط الوحيد المنتج حيث يجدوا أن النشاط الزراعي لا يمكن أن يكون دافع للتنمية الاقتصادية، ويبنى التحليل الكلاسيكي على مبادئ من المنافسة الكاملة، وتحريك العرض للنشاط الاقتصادي، والذي يضمن التوازن التلقائي.

عندما أحدثت النهضة الصناعية في أوربا تغيرات جوهرية في الحياة الاقتصادية فقد كانت الظواهر الاقتصادية غير المواتية هي المحرك الرئيسي لظهور الاشتراكية التي عبرت عن نظام اجتماعي يتسم بتملك الدولة لأدوات الإنتاج، أي أنه يعبر عن نظام اقتصادي واجتماعي يختلف جوهريا عن مفهوم الرأسمالية.

مع حدوث الكساد الكبير في أوائل الثلاثينات من القرن العشرين تعرضت الاقتصاديات القومية للدورات الاقتصادية من بطالة وتضخم، والتي نتج عنها ظروف جديدة أثبتت أن تلقائية التوازن في الاقتصاديات القومية ليس بالأمر الواقع مما أدى إلى إعادة النظر في مبادئ النظرية الكلاسيكية من حياد الدولة وحياد السياسة المالية. وقد نادى الاقتصاديون الكينزيون بدور الدولة المؤثر في النشاط الاقتصادي، وفاعلية السياسة المالية ومرونة الموازنة العامة للدولة، وكل تلك الأمور تعمل على تحقيق التوازن الاقتصادي الكلى في الدولة.

من اجل الفهم الصحيح لتلك المحاور الاقتصادية ارتأينا من خلال هذه المطبوعة البيداغوجية التعرض لتلك المحاور الاقتصادية، من خلال تتبع تطور الفكر الاقتصادي عبر كل مرحلة زمنية تأثر فيها الفكر الاقتصادي بفلسفة ورؤية مفكريه.

تهدف المطبوعة للتعريف بأهم محطات تاريخ الفكر الاقتصادي التي شهدها العالم منذ العصور البدائية إلى غاية الوقت الحالي عصر العولمة والأزمات المالية. وهي تضم مجموعة من المحاضرات، مقسمة وفق عدة محاور.

في الأخير نسأل المولى عز وجل أن نكون قد وفقنا في إعداد هذا العمل المتواضع ونرجوا أن يساهم في تنمية معلومات ومهارات طلبتنا الأعزاء.

المحور الأول: مدخل لدراسة تاريخ الفكر الاقتصادي

أولا. مفهوم تاريخ الفكر الاقتصادي

يقصد بالتاريخ الاقتصادي، دراسة الواقع الاقتصادي الذي يعيشه أي مجتمع من المجتمعات، وما يرتبط بهذا الواقع من ظروف إنتاج، كالموارد المتاحة أو مستوى المعرفة الفنية، وهو ما يعرف في عصرنا بالمستوى التقني للإنتاج، أو علاقات التوزيع والإنتاج، وما يرتبط بها من قوانين ونظم ومؤسسات.

والتاريخ الاقتصادي، يعنى بظروف الإنتاج الخاصة بالمجتمع ومدى تطور هذه الظروف، وشكل التنظيم القانوني للعلاقات الاقتصادية.

في حين يقصد بتاريخ الفكر الاقتصادي دراسة تاريخ الأفكار والخواطر التي عرضت للإنسان في أمور حياته الاقتصادية، بمعنى: أن الإنسان يواجه بعض المشاكل الاقتصادية في سبيل تلبية حاجاته ورغباته المتعددة، في حين أن الموارد المتاحة لإنتاج أو لإشباع هذه السلع والخدمات، نادرة نسبيا؛ لذلك تنشأ بعض المشكلات، وعلى رأسها ما يعرف بـ "المشكلة الاقتصادية".

لذا يبحث الإنسان في أفكارٍ لحل هذه المشكلات، أو الحد منها، أو تحجيمها؛ ؛لذا فإن هذه الأفكار والخواطر التي يأتي بها الإنسان، وتكون خاصة بأمور حياته الاقتصادية، هي ما يطلق عليه: "الفكر الاقتصادي.

وليس بالضرورة أن يكون الفكر الاقتصادي علميًا صرفًا بل إنه كان في الغالب مختلطًا بالأفكار الفلسفية، أو الدينية، أو السياسية.

لا يمكن أن نفصل ما بين تاريخ الفكر الاقتصادي، والتاريخ الاقتصادي؛ لأن التاريخ الاقتصادي، هو الإطار العام لتاريخ الفكر الاقتصادي، حيث إن تاريخ الفكر الاقتصادي يبحث في الأفكار والرؤى، التي تعالج ما أتى من مشكلات في الإطار العام؛ الذي مجاله التاريخ الاقتصادي.

ثانيا. أهمية دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي

دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي تبرز عنصر الاستمرار في الأفكار الاقتصادية وتبين معرفة وضع الاقتصاد بين العلوم الاجتماعية.

كما أن الفكر السائد في عصر ما يؤثر على القرارات السياسية بصفة عامة لذلك دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي تساعد على فهم الكثير من التصرفات وما ترتب عنها من أوضاع اقتصادية. كما أن دراسة التاريخ تساعد على تطوير الحاضر (نفس الأسباب تؤدي إلى نفس النتائج).

دراسة التطور التاريخي من شأنها أن تساعد على نضوج الأفكار العلمية فالاعتقاد في صحة بعض النظريات القائمة يؤدي إلى التعصب والجمود وهو ما يتعارض مع الفعلية العلمية القائمة على النسبة ونقد ومجاوزة الأفكار السابقة وهذا يساعد على القدرة الانتقادية للباحث وهي أمور جوهرية للعقل العلمي.

تهدف هذه المادة إلى دراسة مراحل تطور النظرية الاقتصادية تاريخيا عند المدارس الفكرية المختلفة من خلال كتابات الاقتصاديين في كل مرحلة من هذه المراحل، مع توضيح العلاقة التي تربط بين فكر كل من هؤلاء الكتاب والظروف الاجتماعية والفكرية التي عاصرها.

كذلك تعرف الطالب بالتطور التاريخي للفكر الاقتصادي ونشأة علم الاقتصاد، عن طريق دراسة مراحل من تاريخ الحضارة الإنسانية للتعرف على أبرز التطورات والتغيرات التي حدثت في كل مرحلة بدأ بالحضارات الشرقية القديمة البابلية والإغريقية مرورا بالعصور الوسطى، وما وصل إليه علم الاقتصاد الحديث.

عموما تهدف المطبوعة إلى:

- إلمام الطالب بتطور الأفكار والنظريات الاقتصادية وتاريخها.
- تعريف الطالب بواقع تلك الأفكار في الزمن الذي وجدت فيه.
- تمكين الطالب من الإفادة في تلك الأفكار في معالجة المشكلات الاقتصادية في العصر الحاضر.
- تعريف الطالب بأهمية الفكر الاقتصادي الإسلامي.
- فهم أبرز الأفكار لدى كل مدرسة من مدارس الفكر الاقتصادي والمقارنة بينها.
- فهم علم الاقتصاد المعاصر من خلال تطوره التاريخي.

ثالثا. تاريخ الفكر الاقتصادي وتاريخ علم الاقتصاد

لا يمكن فصل تاريخ الفكر الاقتصادي عن التاريخ الاقتصادي والأوضاع الاقتصادية السائدة فالتاريخ الاقتصادي يحدد الإطار العام للمشاكل الاقتصادية المطروحة وبالتالي يؤثر في اتجاه الفكر الاقتصادي وفهم الأفكار الاقتصادية لا يمكن أن يكون بمعزل عن الأوضاع الاقتصادية.

1. تاريخ علم الاقتصاد:

يعني البحث في تطور التحليل الاقتصادي سواء من حيث ظهور نظريات جديدة أو تطوير النظريات القائمة أو أيضا تطور منهج الدراسة الاقتصادية في استخلاص النظريات والمبادئ أو تطور الوسائل المتاحة للتحقق من صحة هذه النظريات واختبارها.

حيث يعرفه الاقتصادي الفرنسي ريمون بار في كتابه (الاقتصاد السياسي)، علم الاقتصاد كعلم: يدرس تسيير الموارد النادرة وأشكال تحويل هذه المواد، فهو علم يبين السبل التي يتبعها الأفراد و المجتمعات لمواجهة الحاجيات العديدة والتي لا حصر لها، باستعمالهم وسائل محدودة[1].

إذن تاريخ علم الاقتصاد يخضع لضوابط دراسة العلوم الأخرى. ظاهرة ندرة الموارد التي يرغب الإنسان في الحصول عليها، وكذا ظاهرة اجتهاد الإنسان في تحويل هذه الموارد قصد إشباع رغباته.

2. تاريخ الفكر الاقتصادي:

يتعلق بتاريخ الأفكار والخواطر التي عرضت الإنسان في حياته الاقتصادية وليس بالضرورة أن يكون علمياً لأن هذا الفكر ظهر في الغالب مختلطاً ومندمجاً مع أفكار سياسية باعتبار أن المنهج العلمي الاقتصادي لم يظهر إلا حديثاً لذلك كان تناول المسائل الاقتصادية بأسلوب تقديري حيث كان الحكم على المسائل الاقتصادية (خير أو شر) يخضع لاعتبارات دينية وأخلاقية وإلى الآن فإن الفصل بين الدراسة العلمية للظواهر الاقتصادية والأحكام التقديرية لم يتحقق وذلك لتأثر شخصية الباحث بالموضوع الذي يبحث فيه والذي يوجه نتائجه كما يرى حسب اعتقاداته وانتماءاته الدينية والسياسية وغيرها.

لدراسة الفكر الاقتصادي لابد من الاستعانة بعلم الاقتصاد والنظريات الاقتصادية لأن دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي هي بطبيعتها انتقائية ولا وجود لمجموعة من الوثائق أو الآثار التي تتعلق فقط بالمسائل الاقتصادية وإنما يتداخل هذا الفكر ضمن أمور أخرى في السياسة والأخلاق ولذلك لابد من اختيار ما يمكن اعتباره اقتصادياً وفي هذه الحالة فإن النظرية الاقتصادية تساعد على حسن اختيار الأفكار الاقتصادية[2].

علم الاقتصاد لم ينشأ دفعة واحدة كنتيجة للطبيعة الكاملة بين المراحل الاقتصادية السابقة ولكن النظرية نشأت تدريجياً نتيجة محاولات فكرية متتابعة اختلط فيها التحلل الاقتصادي مع العديد من الأفكار

1- فتح الله ولعلو، **الاقتصاد السياسي- مدخل الدراسات الاقتصادية** ،الطبعة الأولى، دار الحداثة للطباع والنشر، بيروت، 1981، ص 25.

2 – مدحت قريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص.ص 20-22.

الأخرى وبالتالي فإن فهم تاريخ علم الاقتصاد لا يمكن أن يكون بمعزل عن تطور الفكر الاقتصادي بصفة عامة. ويمكن اعتبار تاريخ العلم الاقتصادي هو تاريخ تخلص الأفكار الاقتصادية من العناصر الغير علمية.

رابعا. أساليب عرض تاريخ الفكر الاقتصادي

توجد عدة طرق وأساليب لعرض هذه المادة نذكر منها:

- التقسيم التقليدي الأكاديمي للتاريخ العام إلى عصور قديمة ووسطى وحديثة .
- دراسة القطاعات الاقتصادية واستعراض تاريخ كل قطاع .
- الدراسة الإقليمية، أي استعراض هذه المادة من خلال تجزئة التاريخ الاقتصادي إلى تواريخ اقتصادية لبلدان مختلفة.
- الدارسات المقارنة بمعنى دراسة النظم الاقتصادية.
- دراسة النماذج الاقتصادية أي دراسة الخصائص الجوهرية للنظم الاقتصادية.
- دراسة النمو الاقتصادي أي دراسة تاريخ النمو الاقتصادي.

المحور الثاني: الفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة

ظل الفكر الاقتصادي و حتى بداية العصر الحديث مختلطا بالفكر الديني والفلسفي والأخلاقي، وكانت ميزة الفكر الإنساني حول الظواهر الاجتماعية مرتبطا بأفكار غيبية، وجملة من الانطباعات البسيطة التي حاولت أن تقدم وصفا للواقع الاقتصادي في كل مرحلة معينة، و لذلك يصعب القول بأن ثمة فكر اقتصادي علمي قد قام في هذه المرحلة[1].

أولا. الفكر الاقتصادي في الحضارات الشرقية

عرفت الحضارات القديمة في الشرق ازدهاراً كبيراً مما يوحي بوجود تنظيم اقتصادي واجتماعي دقيق. وكانت هذه الحضارات (الحضارة المصرية القديمة، البابليين، الحضارة الصينية) تمتاز بالمركزية والزراعة المتقدمة والمنظمة وسيطرة الدولة على تنظيم الحياة الاقتصادية وخاصة تنظيم الري (في مصر والعراق) ولكن لا توجد وثائق كافية لمعرفة الفكر الاقتصادي في هذه الحضارات رغم وجود بعض الأفكار عن الملكية وتنظيمها في

1 – حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار الشروق، 1995، القاهرة، ص 17.

قانون حمورابي لكن هذا يهم فقط الجانب القانوني والديني وليس الجانب الاقتصادي وكانت الكتابات القديمة تقتصر على بعض الأفكار الاقتصادية والدينية وتنظيم الحكم[1].

ولقد وردت حسب المؤرخين بعض الأفكار الاقتصادية لليهود في العهد القديم حيث كان الاقتصاد اليهودي قائماً على الحياة القبليةالتي تستند إلى السيطرة الأبوية وكان النفوذ الديني والسياسي لليهود كبيراً وكانت الأرض هي المظهر الوحيد للثروة والزراعة هي النشاط الاقتصادي الرئيسي فقامت الملكية الخاصة للأرض واعترف بحق الإرث للابن الأكبر. كما أجاز القانون الموسوي اقتضاء فائدة على القروض.

عرفت الحضارة المصرية القديمة وحضارة البابليين والحضارة الصينية نوعا من الزراعة المتقدمة و المنظمة، إلى جانب هذا فقد تبلورت ملامح بسيطة لفكر اقتصادي ساد في هذه المرحلة، ومن أهم هذه الأفكار نذكر ما يلي[2]:

- ذكر بعض الأفكار حول الملكية و تنظيمها في قانون حمورابي. غير أن هذه التنظيمات قد تناولت بصفة أساسية الجانب القانوني و الديني، و لم تتعرض للجوانب الاقتصادية.
- كانت الكتابات المصرية القديمة قاصرة على تسجيل بعض الأفكار الفلسفية و الدينية و نظام الحكم.
- نجد ملامح الفكر اقتصادي في القانون الموسوي و العهد القديم الذي أجاز العمل بالتجارة، و حرم اقتضاء فائدة على القروض فيما بين العبرانيين و لكنه يجيزها فيما بين العبرانيين.

وفي ظل هذا المجتمع البدائي اعتبرت الأرض المظهر الرئيسي للثروة، والزراعة هي النشاط الاقتصادي الرئيسي؛ فقامت الملكية الخاصة على الأرض.

ولعل من أهم ما تميزت به هذه الحضارات ما يلي:

1. أنها عرفت مجتمعات منظمة، بمعنى أن المجتمعات في تلك الحضارات، أو التجمعات البشرية، كانت منظمة ومجتمعة في كيانات وفي دول، ويغلب عليها التنظيم، وهذا يدل على أن هناك فكر أيضًا، ومن جوانب هذا الفكر ما له علاقة بالاقتصاد.

2. أنها كانت مركزية، بمعنى أنه كان هناك الدولة، والدولة قائمة ببعض الأمور، وهناك أنشطة اقتصادية وخلافه.

---

1 - حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، **مرجع سبق ذكره**، ص 18.

2 – حازم الببلاوي، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر**، عالم المعرفة، الكويت، 2000، ص 17.

3. أن الزراعة –وهي أحد الأنشطة الاقتصادية– كانت متقدمة ومنظمة. ولن يكون الأمر كذلك ما لم يكن هناك أفكار ورؤى اقتصادية، تنظم المجال الاقتصادي في هذا المجال، وهو النشاط الزراعي.

4. سيطرة الدولة على أمور الحياة الاقتصادية، بمعنى أن الدولة كانت هي المسيطرة، وهي المسئولة عن النشاط الاقتصادي، من حيث التنظيم وخلافه.

أ– الحضارة البابلية:

تعتبر من أقدم الدول في التاريخ، وتميزت حضارتها المتطورة بالقياس في تلك الفترات الزمنية، وتميزت هذه الحضارة بالعديد من الميزات، وبعض أوجه التقدم التي تعتبر نقلة في حينه، حيث تطورت الحرف اليدوية وكانت هناك مؤهلات لقيام التجارة في بابل حيث تقع على طريق استراتيجي ممكن أن يكون طريق مهم للتجارة الإستراتيجية. إن مدينة بابل تقع في منتصف بلاد ما بين النهرين مما أعطاها المجال الواسع لممارسة الأعمال التجارية ولهذا تطورت فيها التجارة وان تطور التجارة بحاجة إلى سك النقود وقد كانت بابل تصنع الدروع وتصدرها إلى مصر مقابل التبادل ببضاعة أخرى (المقايضة) أو الشراء، وقد اتبع نظام السبيكة الذهبية في التداول ثم تقسيم العمل في الحقبة البابلية مما يدل على تطور النشاط الاقتصادي[1].

لكن الشاهد في هذه الحضارة على وجه التمثيل: أنه ورد ما يعرف: بـ" قانون حمورابي"، أو "قوانين حمورابي".

وقوانين "حمورابي": عبرت في جوهرها عن[2]:

- مصالح طبقة الأحرار الأثرياء والجنود، وبالرغم من أنها تشير إلى هدف حماية الضعيف من القوي، إلا أنها أكدت بالأساس على حق الأحرار في امتلاك الأراضي، والرقيق، والتصرف المطلق بهم.
- طبقة الحرفيين الأحرار، وكذلك دور الصناع، الذين كانوا يمتلكون بعض الأشغال البسيطة.
- طبقة الرقيق، وتمثل أهمية خاصة في هذه القوانين، وتشكل السواد الأعظم في دولة بابل؛ حيث كان الرقيق يمثل الطبقة المستغلة المحرومة من الحقوق الإنسانية.

1 – عبد الجبار السبهاني، **الوجيز في الفكر الاقتصادي**، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 2001، ص25.

2 – طه باقر، **الشرائع والتنظيمات القانونية في حضارة وادي الرافدين**، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد السابع والعشرين، 1976، ص 114.

وخلاصة القول أن لهذه القوانين علاقة بالنشاط الاقتصادي، ولها دلالة اقتصادية، مما يعني أن هناك فكر اقتصادي.وكان هناك إسهام فكري اقتصادي لدى الحضارة البابلية، إضافة إلى ما ورد عن الملكية وتنظيمها، وهذا أيضًا قضية اقتصادية.

ب– الحضارة المصرية، أو الفرعونية:

الدولة في تلك الفترة كانت سلطة مركزية في مصر، وذات أبعاد اقتصادية وسياسية وكانت تملك وسائل إنتاج رئيسة وبالأخص في الأراضي ؛ لأن مصر أرض زراعية، وكان النشاط الزراعي في تلك الفترة على وجه الخصوص له دور كبير[1]، وكانت الطبقة الحاكمة والحاشية، تعفى من الأعمال البدنية وممارسة النشاط الاقتصادي، وكان عملها مقصورًا على النواحي الفكرية فقط.

من الأمور التي تدل على أن الحضارة المصرية، كان لها إسهامات فكرية في تاريخ الفكر الاقتصادي[2]:

- ظهور بعض الأمور، مثل ظهور نوع من تقسيم العمل.
- استقرار الزراعة في حقول ثابتة.
- تنظيم أعلى للموارد المالية، والبشرية.
- وهو أمر مهم له علاقة بالسماح بالعمل بالتجارة، وهو ما يعرف بـ "القانون الموسوي"؛ لأن العمل بالتجارة لم يكن مسموحًا به على القانون الموسوي، نسبة إلى موسى عليه السلام.

ج– الحضارة الصينية:

تميزت أو أسهمت بالكثير في بزوغ الأنشطة الاقتصادية، ولعل من أهم ما شاركت فيه الحضارة الصينية، وله جانب اقتصادي اختراع الورق، ويعتبر هذا دليلًا على أن الحضارة الصينية كانت متقدمة، لكن لم يصلنا عنها الكثير، وهذا لا يعني أن ننفي وجود فكر اقتصادي لدى الحضارة الصينية.

د– الحضارة الفينيقية:

فقد كان للفينيقيين نشاط معروف، وتقاليد تجارية، وملاحية، وهذا نشاط اقتصادي، وهذا يدل على أن هناك فكر اقتصادي، لكن الأمر كما هو في الحضارات الأخرى، لم يصلنا عنه الكثير من الأفكار، أو لم يصلنا عنها إلا الندر اليسير.

ثانيا. الفكر الاقتصادي في اليونان:

1 – أحمد صادق سعد، **تاريخ مصر الاجتماعي – الاقتصادي في ضوء النمط الآسيوي للإنتاج**، دار ابن خلدون، بيروت، 1979، ص 40.

2 – محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، 1993، ص 86.

وجد هذا المجتمع خلال القرنين الرابع والخامس قبل الميلاد، أما النشاط الاقتصادي فكان قائما على الزراعة واستخراج المعادن وتصنيعها، وعلى التجارة الخارجية.

بدأ الاقتصاد الإغريقي عائلياً وبالتالي لم تنشأ مشاكل اقتصادية نظرية وعرف الاقتصاد في هذه المرحلة على أنه علم إدارة المغزل أي سيادة الاقتصاد العائلي على الحضارة اليونانية.

1- التنظيم الاجتماعي الطبقي

كان المجتمع اليوناني مجتمع رق وعبودية، ساد فيه نظام الطبقات والذي كان يتألف من[1]:

- **طبقة الملاك الأرستقراطيين:** وتتصدر قمة الهرم الاجتماعي، وهي تنظر للعمل اليدوي نظرة سَخرية، تحصل على الريع العقاري دون أن تساهم في الإنتاج.
- **طبقة متوسطة:** وهي الطبقة التي تلي طبقة الملاك، تشمل هذه الطبقة صغار الملاك والحرفيين.
- **طبقة الأجانب**: وهي طبقة الأجانب المحرومين من الحقوق السياسية.
- **طبقة العبيد**: وهي التي تقع في أسفل الهرم والذين يقع على عاتقهم، وحدهم، العمل الإنتاجي (زراعي، صناعي، تعديني) والأعمال المنزلية وخدمة المحاربين في الحروب، لهذا كانت تجارة العبيد من النشاطات الاقتصادية المربحة.

2- التنظيم الاقتصادي:

- **الزراعة**: شغلت الزراعة مساحة قدرها 20 % من إقليم الدولة وظهرت الوحدات الإنتاجية مثل:
  - وحدات كبار الملاك: وتشغل نسبة ضئيلة من إجمالي المساحات المزروعة إلا أنها أحسن الأراضي خصوبة، تزرع بالحبوب وتتربى عليها الماشية وبالطبع العبيد والعمال الأجراء هم الذين يقومون بالعمل الإنتاجي.
  - وحدات المالكين الصغار: تشمل معظم الأراضي الزراعية ذات جودة منخفضة يملكها أكثر من نصف السكان، يقوم بالعمل الإنتاجي الأسرة وما تملكه من عبيد مستعملين أبسط أدوات الإنتاج.

1 – مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص 39.

- **الصناعة:** اهتم المجتمع اليوناني بصناعة الأسلحة والأواني المنزلية، وقامت وحدات حرفية تجمع أفراد عائلاتهم وعبيدهم وبعض العمال الأجراء، وكان محرك الإنتاج الطلبات المسبقة من التجار وغيرهم. كما منحت المعادن لمن يستطيع العمل بها.
- **التجارة الخارجية:** عرفت التجارة الخارجية رواجا نسبيا وخاصة بعد صنع السفن التجارية التي قامت لتعوض عجز القطاع الزراعي في سد احتياجات السكان من المواد الغذائية.

كما انتشرت النقود ونشطت المبادلات النقدية وعمليات البيع والشراء، أما حق التعامل بالفضة فكان حكرا على الدولة فقط.

أما بالنسبة للتجار فقد عرفت التجارة الخارجية رواجا نسبيا وخاصة بعد صنع السفن التجارية وقامت لتعوض عجز القطاع الزراعي في سد احتياجات السكان من المواد الغذائية. كما انتشرت النقود و نشطت المبادلات النقدية وعمليات البيع و الشراء. أما حق التعامل بالفضة فكان حكرا على الدولة فقط[1].

بالنسبة للتنظيم الاجتماعي، كان المجتمع مجتمع رق وعبودية، ساد فيه نظام الطبقات ففي قمة الهرم الاجتماعي يتصدر طبقة الملاك الأرستقراطيين التي تنظر للعمل اليدوي نظرة سخرية، تحصل على الريع العقاري دون أن تساهم في الإنتاج[2]، وتلي هذه الطبقة طبقة متوسطة من صغار الملاك والحرفيين ثم طبقة الأجانب المحرومين من الحقوق السياسية و في أسفل الهرم تقع طبقة العبيد الذين يقع على عاتقهم، وحدهم، العمل الإنتاجي "زراعي، صناعي وتعديني" والأعمال المنزلية وخدمة المحاربين في الحروب. لهذا كانت تجارة العبيد من النشاطات الاقتصادية المربحة.

3. الأفكار الاقتصادية عند أفلاطون

يعد أفلاطون من أشهر فلاسفة الإغريق، وهو تلميذا للفيلسوف سقراط لمدة تزيد على خمس سنوات وتعلم منه " أن الفضيلة هي المعرفة ".لذلك وبعد وفاة سقراط رحل أفلاطون متوجهاً إلى مصر بحثاً عن المزيد من العلم والمعرفة، ثم انتقل بعدها إلى صقلية. وعندما عاد إلى أثينا رغب إليه أهلها في استلام حكمها إلا أنه رفض ذلك متأثراً بمعلمه سقراط في مجال الزهد، وتأكده من أن قناعاته تخالف قناعات الأثينيين.

1 – خبابة عبد الله، بوقرة رابح، **الوقائع الاقتصادية من التاريخ القديم إلى بداية القرن الواحد والعشرين**، جامعة المسيلة، الجزائر، ص 36.

2 – حسين عمر، **تطور الفكر الاقتصادي**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص 24.

تناول أفلاطون بعض المشاكل الاقتصادية في كتاباته الفلسفية وبوجه خاص في كتاب لجمهورية والقوانين، ويرجع أفلاطون سبب نشأة الدولة إلى اعتبارات اقتصادية، فحاجات الإنسان متعددة، ولا بد من اجتماع الأفراد في جماعة سياسية حتى يمكن إشباع هذه الحاجات[1].

دعا أفلاطون في "الجمهورية" إلى إقامة مدينة مثالية قوامها تقسيم العمل والاختصاصات والمزايا بين طبقات المجتمع، والعمل على تحقيق المساواة بين المواطنين.

قسم أفلاطون المجتمع إلى ثلاثة طبقات، تختص كل منها في تأدية عمل محدد حسب فكرته حول تقسيم العمل، فالحكم يجب أن يترك لطبقة الفلاسفة والحكماء، ويدخل في طائفة الحكام أيضا النبلاء والمحاربون الذين يشكلون الطبقة الثانية، أما طبقة المحكومين فتتضمن العمال اليدويين و الزراعيين والصناع.

إن قوام المجتمع الذي رسمه أفلاطون إنما هو بضعة آلاف من الناس يقيمون في مدينة، وليس بين ظهرانيهم غني أو فقير، فالكل متساوون، لان الثراء في رأيه يجلب معه الترف والكسل.

كما أن الجري وراء الثروة بعنف يؤدي إلى المنافسة القاتلة، ثم إن امتلاك الأرض المنتجة من شأنه إثارة الشحناء والبغضاء بين أعضاء المجتمع الواحد.

ومع ذلك فان أفلاطون في موضع آخر من كتابه يقرر استحالة تحقيق المساواة التامة بين المواطنين، إلا انه يؤكد أن الفقر المدقع والغنى الفاحش لا ينبغي وجودهما في مجتمعه المثالي، وهو ما دفعه أن يقسم السكان ثلاث طبقات:

– **الطبقة الأولى**: هي طبقة الصناع الذين يبنون المنازل ويحكون الملابس ويعدون الطعام، وهنا نلمح فكرة تقسيم العمل التي ركز عليها آدم سميث بعده بمئات السنين: فأفلاطون يجد في تقسيم العمل أساسا للتنظيم الاقتصادي لدولته المثالية، ومن ثم يجب أن تكون المدينة الفاضلة من السعة بحيث تتيح لكل فرد فيها أن يؤدي العمل المناسب له.

– **الطبقة الثانية**: فهي طبقة المحاربين الذين يذودون عن الدولة تجاه المغيرين، وهؤلاء يجب أن يربوا تربية خاصة، ليشبوا متصفين بالشجاعة والإقدام وحب الوطن، ولذلك فان الألعاب الرياضية والموسيقى والتاريخ هي المواد الأساسية اللازمة لتربيتهم وتثقيفهم.

– **الطبقة الثالثة**: فهي طبقة الحكام أو الفلاسفة الذين يجب العناية بهم وتثقيفهم ثقافة رفيعة. وهنا تبرز دراسة الفلسفة والمنطق والموسيقى والإدارة. إلا أنهم (أي الحكام) يجب أن يتصفوا بميزات شخصية لازمة

1 – حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، **مرجع سبق ذكره**، ص 19.

لخدمة الدولة، كما يجب أن يتحلوا بالصدق والجلد وضبط النفس، وهم يجب أن يعيشوا معا، كما يفعل الرجال المحاربون في المعسكرات، وتحرم عليهم الملكية الخاصة وامتلاك الذهب والفضة أو التحلي بهما.

وتؤدي كل طبقة من الطبقات في هذا المجتمع الأفلاطوني العمل المناط بها، ويجوز ترقية بعض أعضاء الطبقة الثانية إلى الثالثة، وربما تم إنزالهم إلى اقل من طبقاتهم طالما اتفق ذلك مع مصلحة المدينة، ولكن المهم في هذا كله أن يكرس كل فرد من أفراد هذه الطبقات للعمل الذي يناط به.

يبني أفلاطون فكرته في تقسيم العمل في جانبين: الأول وهو اختلاف المواهب الطبيعية وفي هذه الحالة فان عملية التخصص تزيد من الإنتاج كما تقوم بتحسين النوعية، أما الجانب الثاني فيتجلى في تصوره لتنظيم الدولة[1].

أما في مجال النقد فيري أفلاطون أن النقود ما هي إلا عبارة عن وسيلة التبادل، وأن قبولها في المعاملات يرجع إلي قيمة المادة التي تُصنع منها النقود، ومن أجل هذا لا يجد مبرر لاستخدام الذهب والفضة كنقود، لأن المادة المصنوعة منها سوف تكون لها قيمة معينة، ولذا اقترح أفلاطون استخدام نوع من النقود ذو قيمة صورية تقبل بعلتها.

ومن هنا يحق القول بأن أفلاطون أول من نادى أن تكون قيمة النقود مستقلة تماما عن قيمتها الذاتية كما يؤكد أفلاطون علي ضرورة التفرقة بين النقود المحلية المقبولة فقط داخل الدولة وبين النقود العامة التي تحتفظ بها الدولة للأسفار والتحويلات، حيث يري أنه يجب علي الأفراد الذين يعملون خارج البلاد عند عودتهم أن يسلموا ما لديهم من عملات أجنبية للدولة، ويحصلوا مقابلها على نقود محلية.

كما يدعوا أفلاطون إلى إلغاء الملكية الخاصة و الميراث والأسرة بالنسبة للطبقة الحاكمة حتى تتوفر لديهم الرغبة في الاستمرار في الأداء و الحفاظ على المصلحة العامة، لأن من أسباب انحراف البشر حب الملكية الفردية والرغبة في توريث الأولاد[2].

بينما أكد في المقابل على أهمية الملكية الخاصة بالنسبة لطبقة الصناع والحرفيين والمزارعين لأنهم يهدفون إلى تحقيق مصالحهم الخاصة، ولكن حرية الملكية الخاصة بالنسبة للمنتجين ليست حرية مطلقة بلا حدود ، ولكن لا بد من تدخل الدولة لمنع الثراء الفاحش، ومنع الفقر المدقع علي حدا سواء.

1 – صلاح الدين نامق، **قادة الفكر الاقتصادي**، دار المعارف، القاهرة، 1978، ص 10.

2 – نجلاء عبد الحميد راتب، **الاقتصاد والمجتمع**، مطبعة رياض، دمشق، ص 14.

بينما في مجال الرق فيعتبرهم أفلاطون أنهم عنصر دائم في الحضارة الإنسانية لا يمكن الاستغناء عنهم وأفضلهم الأجانب المستولى عليهم في الحروب.

عرف عن أفلاطون تحبيذه لفكرة الشيوعية في الفكر الاقتصادي بالنسبة لطبقة الحكام في مدينته المثالية.

وكلمة الشيوعية في اللغة أتت من معنى المشاع بمعنى وضع الملكية عامة لكل الشعب وأن يعمل الفرد على قدر طاقته وأن يأخذ على قدر حاجته، أفلاطون اعتمد هذه النظرية لكي يبعد عن طبقات المجتمع الدنيا التناحر فيما بينها في ملكية العقار، وطبعا هذا كان أساس لأفكار الشيوعية التي شكلت حركة ثورية قادها كارل ماركس وفريدريك انجلز وفلاديمير لينين منذ ماضٍ قريب.

4. الأفكار الاقتصادية عند أرسطو

ضمن أرسطو آراءه الاقتصادية في كتابه القيم "السياسات" الذي وقف فيه وقفات تحليلية أمام بعض المشكلات والظواهر الاقتصادية، ولذلك يعتبر أول القدماء الذين وضعوا ما يمكن تسميته "ببذور نظرية اقتصادية" تقوم على تحليل الظواهر والمشكلات، فهو قد دفع علم الاقتصاد دفعة قوية ولأول مرة في التاريخ الإنساني، ليصبح علما متميزا على العلوم الفلسفية والمنطقية التي كانت سائدة حين ذاك[1].

يتميز أرسطو عن غيره من مفكري العصور القديمة بأنه حاول تحليل بعض المشكلات والظواهر الاقتصادية، ولذلك يعد من القدماء الذين وضعوا ما يمكن تسميته: بذور نظرية اقتصادية، تقوم على تحليل الظواهر والمشكلات، وقد وردت معظم أفكاره في كتابيه: الأخلاق والسياسة.

انتقد أرسطو الأفكار التي تنادي بإلغاء الملكية الخاصة وإنشاء نظام جماعي؛ لأن النظام الجماعي يؤدي إلى منازعات سوف تقضي على النظام، ولذلك يفضل الملكية الخاصة؛ لأن كل فرد يسعى لتنمية ملكيته، فيزيد الإنتاج ولكن يجب إدخال اعتبارات الأخلاق.

و يرتكز التحليل الاقتصادي لأرسطو مباشرة على الحاجات وإشباعها عن طريق الحصول على الأموال، عبر ممارسة الزراعة و الصناعة و تربية المواشي و الصيد، إلى جانب التجارة، ويعتقد أرسطو أن العائلة هي الوحدة الإنتاجية التي تعمل على تحقيق اكتفاءها الذاتي[2].

أقر أرسطو حق الملكية الخاصة منددا بما ذهب إليه أفلاطون، و بهذا يعتبر أرسطو أول من أرسى دعائم الرأسمالية، و قد استخدم أرسطو في دفاعه عن الملكية الخاصة ثلاثة براهين[3]:

1 – صلاح الدين نامق، **مرجع سبق ذكره**، ص 13 .

2 – محمد دويدار، **مرجع سبق ذكره**، ص.ص 72-73.

3– صلاح الدين نامق، **مرجع سبق ذكره**، ص 13.

- الملكية سبب في تحقيق السعادة البشرية.
- الملكية تؤدي إلى الارتقاء و النهوض بالنفس البشرية
- الملكية الخاصة ترتبط ارتباطا وثيقا بالحرية كأرقى مطلب تسعى إليه النفس البشرية.

ويرى أرسطو أنه من الممكن التوفيق بين المصالح الخاصة و العامة، و أن البواعث الشخصية هي من أقوى البواعث و قد تكون من أهم الأسس لتحقيق المصلحة العامة. كما رفض فكرة إلغاء الأسرة[1].

وقد فرق أرسطو بين نوعين من القيمة يكونان لكل سلعة من السلع، وهما: قيمة الاستعمال والتي تعني منفعة الشيء للمستهلك، وقيمة المبادلة التي تهدف إلي تحديد معدل التبادل بين السلع بعضها البعض، فالحذاء –مثلاً– تكون له قيمة استعمال تنتج عن عملية لبسه وتكون له قيمة مبادلة تمثل ما نحصل عليه من سلع في السوق نتيجة لمبادلة الحذاء بغيره من السلع.

كذلك عرف أرسطو الاحتكار بالتعريف الذي ما زال مستخدما في الوقت الحاضر، وهو: موقف أو انفراد بائع وحيد ببيع سلعة في السوق، وقرر بأن الاحتكار غير عادل؛ لأنه يقوم على الاستغلال، ويؤخذ من ذلك أنه كان يدافع عن فكرة السوق التنافسية.

أما في مجال النقد نجد أرسطو أكثر واقعية من أفلاطون، حيث يتناول في البداية كيفية وأسباب نشوء النقد ويرى بأن التبادل يمكن أن يتم عن طريق المقايضة، غير أن تطور المجتمع البشري وقيام التبادل بين مجتمعات متباعدة جعل من استعمال وحدة معينة متجانسة سهلة للنقل كوسيط لهذا التبادل ضرورة ملحة. وهكذا ظهر النقد، ولم يكن ظهوره إذا إلا لأسباب تسهيل التبادل، وبالتالي اعتبرت وظيفة المبادلة سببا وغاية في النقد، وقد أدى هذا الاعتقاد لدى أرسطو إلى رفضه لقضية الإقراض بفائدة، باعتبار أن النقد لا يمكنه أن يلد نقدا وأن التجارة في النقد – من خلال الإقراض بفائدة – هو خروج عن الغرض الأصلي والحقيقي من وجود النقد وهو تسهيل التبادل.

أما عن قيمة النقد، فقد أوضح أرسطو أنها تخضع لنفس القوانين التي تحكم قيمة السلع، ولو أنها ليست عرضة للتقلب الشديد الذي تتعرض له السلعة العادية. وفي هذا الصدد نشير إلى أن أرسطو يعد من الأوائل الذين أسسوا لنظرية القيمة–العمل في تحديد قيم الأشياء رغم اعتباره النقد المقياس المشترك لقيم الأشياء أثناء التبادل[2].

1– حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، **مرجع سبق ذكره**، ص 20.

2– حسين رحيم، **وظائف النقد في الفكر الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص 33.

وفيما يتعلق بتحديد قيمة التبادل فقد اهتم أرسطو بتحديد فكرة الثمن العادل بالرجوع إلى اعتبارات أخلاقية، ولهذا السبب أدان أثمان الاحتكار باعتبارها غير أخلاقية وغير عادلة.

ولقد تطرق أرسطو إلى موضوع الربا، فانتقده اشد الانتقاد طالما أن النقود لا تلد نقودا- كما يقول: ومن هنا فان الربا هو اشد طرق كسب المال مجافاة للطبيعة البشرية. وهو هنا يقترب من الاقتصاد الإسلامي وأصوله الحديثة من حيث مناهضته لمبدأ الربا وإقراض النقود بفائدة[1].

كذلك تعرض أرسطو لموضوع الرق ومسوغاته، وعلى الرغم من أن أفكاره عن الرق تدخل ضمن فلسفته في الحياة فإنها تمس صميم الحياة الاجتماعية في ذلك الوقت، ومن ثم فهي أفكار اقتصادية يجب عدم إهمالها، وأرسطو لا ينادي بإلغاء الرق، إذ يعتبره جزءا لا يتجزأ من تكوين المجتمع اليوناني القديم، بل هو نوع من الملكية الخاصة.

أرسطو يرى أنه لا مناص من وجود فئة من الناس لتحكم، وفئة أخرى لتحكم، ذلك أن ثمة أناسا قضت الطبيعة عليهم منذ ميلادهم أن يكونوا خاضعين لسيطرة الآخرين [2].

وظاهر من هذا الرأي ما يتصف به من تزمت وصرامة، ولكن ربما كان عذر أرسطو فيما ذهب إليه من آراء عن الرق أن البيئة اليونانية القديمة والحروب المتلاحقة التي لازمتها قد أكثرت من أعداد الرقيق، ومن ثم لم يكن هناك بد من تأثره بظروف عصره.

ثالثا. الفكر الاقتصادي في روما

قام النظام الروماني على نشاط اقتصادي أساسي هو الزراعة من خلال استغلال الرق، حيث أضحت ملكية الأرض الزراعية الاستثمار الوحيد المأمون، والرقيق هم محرك النشاط الاقتصادي.

بدأت الزراعة على مستوى عائلات صغيرة وما لبثت أن أخذت تتوسع بالتدريج ويتوسع بتوسعها ملكية فئات قليلة من الأراضي الزراعية أما علاقات الإنتاج فقد كانت قائمة على أساس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج وزادها توسعا عمل العبيد الاستثماري دون مقابل، حيث تخصصت منتجات المزارع الكبرى بصورة رئيسية للبيع في السوق، ولهذا اعتبر أن ما يميز النشاط الاقتصادي آنذاك تطور أهداف الإنتاج من مجرد إشباع الحاجات الاستهلاكية إلى الإنتاج بهدف المبادلة وتكوين الثروات من قبل التجار وأصحاب رؤوس الأموال. فيما يخص التجارة فقد انحصرت في البداية بتبادل منتجات القرية الغذائية بمنتجات المدينة الحرفية،

1- صلاح الدين نامق، **مرجع سبق ذكره**، ص 14.

2- صلاح الدين نامق، **مرجع سبق ذكره**، ص 15.

وبعد الفتوحات الرومانية نشطت الحركة التجارية وتكونت طبقة التجار وأصحاب رؤوس الأموال الجديدة، وأخذ التحول ينتقل تدريجيا من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد التجاري وأخذت تختفي معه الطبقة المتوسطة من الزراع[1].

وأدى نمو التجارة والتداول النقدي إلى تطور الرأسمال النقدي الربوي وأخذت تنشأ شركة الملتزمين الذين كانوا يقومون بالعمليات التسليفية ويلتزمون بجبي الضرائب وانتشرت بصورة واسعة مكاتب الصرافة حيث كانت عملية حفظ النقود و تحويلها تتم هناك. أما الأشخاص الذين كانوا يمارسون مهنة التجارة والربا وتقديم القروض بفائدة، بدؤوا ينفصلون تدريجيا و شكلوا طبقة اجتماعية مميزة سميت طبقة الفرسان[2]. وسادت التجارة الخارجية فيما بعد فكانت تستورد روما من الولايات التابعة إليها المنتجات الزراعية، وتصدر إليها المصنوعات المعدنية.

يعتبر النظام الروماني أوضح مثال على النظام الاقتصادي الزراعي، القائم على الرق، ففيه الزراعة هي النشاط الاقتصادي الأساسي، وملكية الأرض الزراعية هي الاستثمار الوحيد المضمون، ثم إن الرقيق هم أساس النشاط الاقتصادي.

1. التنظيم الاجتماعي والطبقي:

بالنسبة للتنظيم الاجتماعي فقد أباح القانون الروماني استيلاء المواطنين الأحرار على العبيد الأجانب كما كانت الدولة تبيع للمواطنين أسرى الحروب، حيث كان البنيان الطبقي يتألف من[3]:

- طبقة النبلاء (الأشراف) و طبقة الفرسان.
- طبقة العامة و طبقة العبيد

2. التنظيم الاقتصادي:

أ. الزراعة: بدأت بشكل المزرعة العائلية الصغيرة ما لبثت أن أخذت تتوسع بالتدريج ويتوسع بتوسعها ملكية فئات قليلة من الأراضي الزراعية.

ب. علاقات الإنتاج: كانت علاقات الإنتاج قائمة على أساس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج وزادها توسعا عمل العبيد الاستثماري دون مقابل، حيث تخصصت منتجات المزارع الكبرى بصورة رئيسية للبيع

1- محمود عبد المولى، **تطور الفكر الاقتصادي والاجتماعي عبر العصور**، الشركة التونسية للتوزيع، 1979، ص 34.

2 - https://ar.wikipedia.org/wiki/الفكر_الاقتصادي_القديم

3- إسماعيل محمود علي، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2011، ص 57.

في السوق، ولهذا اعتبر أن ما يميز النشاط الاقتصادي آنذاك تطور الإنتاج المثير بهدف إشباع الحاجات الاستهلاكية إلى الإنتاج بهدف المبادلة وتكوين الثروات من قبل التجار وأصحاب رؤوس الأموال.

ج. **التجارة:** انحصر النشاط التجاري في البداية بتبادل منتجات القرية الغذائية بمنتجات المدينة الحرفية، وبعد الفتوحات الرومانية نشطت الحركة التجارية وتكونت طبقة التجار وأصحاب رؤوس الأموال الجديدة، وأخذ التحول ينتقل تدريجيا من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد التجاري وأخذت تختفي معه الطبقة المتوسطة من الزراع .

د. **تطور رأس المال النقدي الربوي:** أدى نمو التجارة والتداول النقدي إلى تطور رأس المال النقدي الربوي، وأخذت تنشأ شركة الملتزمين الذين كانوا يقومون بالعمليات التسليفية ويلتزمون بجباية الضرائب، وانتشرت بصورة واسعة مكاتب الصرافة، حيث كانت عملية حفظ النقود وتحويلها تتم هناك. أما الأشخاص الذين كانوا يمارسون مهنة التجارة والربا وتقديم القروض بفائدة بدؤوا ينفصلون تدريجيا وشكلوا طبقة اجتماعية مميزة سميت طبقة الفرسان.

هـ. **التجارة الخارجية:** سادت التجارة الخارجية فيما بعد، وأصبحت روما بذلك تستورد من الولايات التابعة لها المنتجات الزراعية وتصدر إليها المصنوعات المعدنية.

المحور الثالث: الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى

العصور الوسطى هي الفترة بين سقوط الإمبراطورية الرومانية وحتى عصر النهضة والإصلاح الديني وسقوط القسطنطينية وتسمى العصور الوسطى لأنها تعتبر حسب المؤرخين فترة بين الحضارة القديمة (روما واليونان القديمة) والعصر الحديث وتعتبر عصر الظلمات والتأخير الحضاري لكن هذا لا يصح إلا بالنسبة لأوربا لان انهيار أوربا قابلة ازدهار الدولة الإسلامية[1].

مرت أوروبا من القرن الرابع إلى القرن العاشر بتدهور اقتصادي وأخلاقي، وفي القرن الحادي عشر ابتدأت بعض ظواهر الانتعاش، وازدهرت بعض الصناعات الحرفية، كما ظهرت بعض الممالك القوية مثل مملكة فرنسا. وفي القرن الثالث عشر استمر الازدهار وبناء الكنائس، ثم ظهرت بعض صناعات مختلفة في شمال إيطاليا[2].

1 – حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، **مرجع سبق ذكره**، ص 21.

2 – سلسلة تاريخ الفكر الاقتصادي، تقارير يعدها فريق تحرير نون بوست، تاريخ النشر 2016 على الموقع الالكتروني:
http://www.noonpost.com/content/10048

وفي ظل هذه الظروف الاقتصادية من الانهيار التام والانتعاش اليسير كان البحث العلمي متأخرا في مجموعه، وقد تأثر بصفة خاصة بأفلاطون و أرسطو، وإن كان تأثير الأخير أوضح من تأثير أفلاطون[1].

أولا. الفكر الاقتصادي عند سان توماس الأكويني

من المفكرين البارزين ضمن فترة العصور الوسطى وهناك مفكرين آخرين يطغى عليهم الطابع الديني ولكن هو أنضجهم والآخرين هم ألبير الكبير و وليم اوكهان الكبير، ولتوماس الأكويني مؤلفات كثيرة في الجانب الديني والاقتصادي ويمكن توضيح أفكار توماس الأكويني بالشكل التالي:

1. أخذ الجانب التوفيقي في أفكاره بين الجانب الكنسي وأفكار وتعليمات وشروط النظام الإقطاعي الوضعية كحق التملك المطلق القوانين الرومانية والتقنين في التملك والتقشف في المفاهيم الدينية المسيحية.

2. استفاد من أفكار المفكرين الذي سبقوه كأرسطو بالذات في التفريق بين القيمة الإستعمالية والقيمة التبادلية وصاغ عليها أفكاره في مفهوم سعر التعادل، وأخذ موقف وسط بين التملك المطلق وبين التقنين (أقنان الأرض)، كما وأشار إلى التطرق إلى هذه المفاهيم.

3. اشتهر توماس الأكويني بنظريته في السعر العادل التي أخذها من أرسطو، وكان المنطلق الأساس للنقاش في الفكر الاقتصادي هو منطلق العدالة وان أكثر أرائه نضوجاً هو السعر العادل[2].

يرى المفكر الأكويني بأن السعر العادل يتحدد من خلال العلاقة بين السلعة والسلعة الأخرى وعدم استغلال الآخرين وتعميم مبدأ العدالة التبادلية من خلال النقود التي تلعب دور الوسيط في تحديد القيم وبهذه الأطروحات يوضح لنا توماس الأكويني بأن آرائه في السعر العادل ينسبها للقيمة وهي التي تحدد السعر العام للسلعة.

يتناسب السعر العادل مع المركز الاجتماعي للمنتج ويضمن لهيشاً مناسباً وهو ما يُطلق عليه العلاقة بين الجزء والجزء وليس بين الجزء والكل وهو رأي أرسطو، وتطرق الأكويني في آرائه إلى المنفعة وقال إن المنفعة متغيرة لدى الأفراد (وهي التي أصبح لها صدى لدى رواد المدرسة الحدية) وقد ربط توماس الأكويني السعر العادل مع المنفعة في نظريته في الإنتاجويُقصد بها منفعة العمل، لقد ربط توماس الأكويني بين المنفعة ومفهوم القيمة، وهذه الآراء تبناها كارل ماركس، وأخذ بمفاهيم العرض والطلب في تحديد السعر العادل، أما عن ماهية السعر العادل ومتى يتحقق فإن توماس الأكويني يدعي بأنه يتحقق عندما يكون التبادل بين

1 – حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، **مرجع سبق ذكره**، ص 22.

2 – طارق العزاوي، **الاقتصاد الفكر الاقتصادي**، مطبعة الأزهر، بغداد، 1975، ص 41.

السلع بنفس الكميات من العمل ووسائل الإنتاج المادية الأخرى، وفي مجال آخر يعرف توماس الأكويني السعر العادل بأنه السعر الذي يغطي تكاليف الإنتاج، إن السعر العادل هو مطلب يسعى إليه اللاهوت لتطبيقه حتى يتم تقييد العمل التجاري ببعض الشروط الأخلاقية، ومن خلال تبرير العمل التجاري الذي يعتقدون بأنه عمل غير نبيل أعطى توماس الأكويني تبريره للتجارة وبرر العمل التجاري مما سبب في إقامة نظام اقتصادي شمل كافة أوربا وبالأخص انكلترا وفرنسا واسبانيا وهولندا سمي بالنظام التجاري (المركنتالية).

4. اهتم في العمل وله رأيه الواضح فيه حيث يرى أن العمل هو الذي يولد القيمة ولذلك رفض الرأي الإغريقي والروماني بأن العمل اليدوي (الحرفي) عمل غير شريف وبذات الوقت قال بأن العمل الذهني أفضل من العمل اليدوي، وبذلك أعطى للفكر دفعة نحو استغلال الموارد من خلال العمل ولغرض الاستقرار وتأمين تواجد السلع، ويفضل أن يعمل ابن البلد وليس العبيد الذين لا يولون الموضوع أهمية[1].

5. ناقش موضوع التجارة وكانت نظرته للتجارة تختلف عن نظرة الإغريق الذين يعدوها شر لا بد منه وعمل غير لائق بأصحاب البلاد وكان موضع جدل لدى الإغريق، أما النظام الكنسي وآراء الكنيسة والإقطاع فقد اخذ خطوة نحو تذليل الصعاب، فكان رأي توماس الأكويني بأن التجارة سليمة في حالة الاستخدام الذي ينفع الناس ولا يؤدي إلى الثراء الفاحش بل تغطية الاحتياجات فهذا عمل خدمي ولا بأس به وقال إن هكذا تجار يستحقون المكافئة (أي المكافئة للتجارة غير الاستغلالية والتي لا تغرق الأسواق بالبضاعة) وقال إن (المشكلة في الطريقة التي يتبعها التجار في تعاملهم وليس التجارة نفسها)، فلو كان التجار في عملهم يرغبون في إشباع حاجة المعوزين من الفقراء ومساعدة الفقراء وخدمة البلد لما كانت التجارة عمل غير أخلاقي، ولأصبح الربح الذي يحصل عليه التاجر يمثل المكافأة التي يستحقها للجهد الذي بذله وهذا الأمر شجع على قيام المدرسة التجارية[2].

6. له رأي في الثروة ويقول أن الثروة شيء ايجابي وخير للبلاد إذا عملت على خلق الحياة الفاضلة في المجتمع وبنفس السياق له آرائه في الغنى والفقر يجد بأن تعليمات الديانة المسيحية مخالفة في هذا الصدد للتعليمات التي تجيز للأقلية الذي هم ملاك الأراضي (الإقطاعيين) باستغلال الأكثرية أو عموم المجتمع بشكل غير معقول ويولد الفقر، لذلك قال إن الفقر والغنى مسألة تقدر من خلال ما هو في صالح المجتمع

1- مدحت القريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص62

2 – راشد البراوي، **تطور الفكر الاقتصادي**، دار النهضة العربية، القاهرة، ص27

ام العكس ويقول إن حالة عدم المساواة القائمة فيها نوع من العدالة كونها تستند إلى التمايز في المواهب وفي اختلاف الظروف المحيطة.

7. تناول موضوع القرض بفائدة حيث هاجم هذه الأفكار وكالآتي:

- لا يجوز أخذ الفائدة في حالة عدم تسديد القروض في الموعد المحدد.
- لا يجوز أخذ الفائدة في حالة خسارة صاحب المال لربح كان يستطيع الحصول عليه لو لم يقرض ماله.
- لا يجوز أخذ الفائدة في حالة ترتب تكاليف عالية عند إعطائه القرض.

وكان توافق الفكر عنده تشاطر فيها الفكر المسيحي (الكنسي) مع الفكر الإسلامي في حرمة الفائدة وعلى ذات الصيغة الفلسفية مما يدل أن هذه تعاليم السماء وهي الأساس في حرمة الفائدة لأن الله جل شأنه يعطي اهتمام للعمل ويحاسب الناس على قدر عملهم فيجزي من عمل ويعاقب من لم يعمل وأخذ الفائدة ليس بالعمل.

هذا ما كان سابقاً وبالرغم من التحريم المطلق للفائدة الذي نص عليه الإنجيل بخصوص اخذ الفائدة على القروض إلا أن الذي استجد هو إمكانية من يأخذ القرض يستطيع تسديد القرض مع هامش ربح بسيط للمقترِض بينما كان المقترَض لا يستطيع توفير المال اللازم لتوفير القرض لذلك حرم في حينها بينما في الأحيان الفائدة قاعدة تقوم عليها الحياة الاقتصادية في أوربا وتعد ثمن انتظار المُقرِض على المقترض أي ثمن الوقت وبالتالي لا ينبغي للمقرض اخذ ثمن على الوقت[1].

إن هذه الآراء التي قيلت من قبل توماس الأكويني والذي مهد إلى المفكرين الاقتصاديين الذين جاءوا من بعده في تحليل العوامل التي تحدد القيمة والتي انطلقوا من هذا المفهوم حيث أن أخذ القرض لأغراض استهلاكية يكون فيها تسديد الفائدة أمر في غاية الصعوبة وتضع المقترض في مصيدة الاستغلال وهنا يأتي العمل الغير أخلاقي ويرون أن النقود عقيمة ولا يمكن لها أن تدر دخلاً أو فائدة، ومن أجل إثبات صحة رأيه هذا يشبه توماس الأكويني النقود بالسلع الاستهلاكية كالخبز الذي ترد قيمته بمنفعته فلا يوجد سعر للخبز وسعر للمنفعة التي تجنى من الخبز، والنقود يأتي دورها من السلع التي تشترى للاستهلاك ولا يمكن تأجير منفعتها مقابل فائدة فهي ليست كالأرض الزراعية التي ينتفع من استثمارها كما وان اخذ الفائدة يتعارض مع مبدأ تكافؤ القيم العام، لم يكن للنقود الدور الكبير في بداية الإقطاعيين لأنه كان معتمداً على

1 – جعفر طالب احمد الخز علي، **تاريخ الفكر الاقتصادي – دراسة تحليلية للأفكار الاقتصادية عبر الحقب الزمنية**، الطبعة الثانية، 2017، العراق، ص 96.

الاكتفاء الذاتي لكل إقطاعيه فلم يكن هناك تبادل بضائع بين الإقطاعيين ولو كانت محدودة وضئيلة وهذه المبادلات عينية في الغالب تتم باستبدال سلعة بسلعة أخرى دون الحاجة الكبيرة للنقود، فالنقود لا تنتشر في الغالب إلا حين تنتشر التجارة وتزداد المبادلات وهو ما لم يكن موجوداً في النظام الإقطاعي (بداياته) فالفلاح ُ ينتج ليأكل ولا يوجد لديه فائض، اذ وجد الفائض فهو قليل وي ُستبدل به ما يحتاجه من سلع أو حاصلات أخرى، لذلك كان استخدام النقود محدوداً.

إن مبدأ تحريم الفائدة بدأت تتغير مفاهيمه مع تطور مجالات الإنتاج ومع ازدياد الحاجة للنقود للقيام بالأعمال الحرفية لغرض المبادلة في عمليات الإنتاج فإن اخذ الفائدة صار شأناً متفق عليه وأمرا طبيعياً وتناسى أفراد المجتمع تحذير رجال الدين بتحريم الفائدة، فوردت آراء تقول إن الأجر يجب أن يكون عادلاً حتى يستطيع العامل أن يسد حاجاته الضرورية وحاجات أسرته وان يدخر منه شيئاً لأيام الشدة.

ثانيا. النظام الإقطاعي (العصور الوسطى)

كان النظام الإقطاعي بمثابة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي ساد في أوربا في العصور الوسطى حيث نشأ هذا النظام على أنقاض النظام العبودي وذلك بعدما قامت القبائل الجرمانية باحتلال روما وكانت الإمبراطورية الرومانية في جزئها الشرقي والغربي تقوم على سيادة أهل روما وعلى نظام الرق والتجارة بين مختلف أجزائها وكان نظام الحكم يقوم على وجود سلطة مركزية قوية مركزها روما وبالتالي السيطرة على الإمبراطورية الرومانية الغربية (476 م) في ظل هذه الظروف بدأ النظام الإقطاعي بالتشكل لأن ملوك الجرمان الذين سيطروا على روما لم يكونوا قادرين على إقامة سلطة مركزية لدى عمدوا إلى تنصيب قادة جيوشهم حكاما للأقاليم ومع مرور الوقت بدا هؤلاء القادة باتخاذ بعض مظاهر الاستقلال عن السلطة المركزية فأصبحت وظائفهم وألقابهم وراثية وصاروا يجمعون الضرائب لحسابهم الخاص، كما قاموا بإنشاء المحاكم الإقطاعية التي تحكم بأسمائهم وكان لكل إقطاعية جيشها الخاص وبدأ أغلب الإقطاعيين بإصدار النقود بأسمائهم وبذلك بدت الإقطاعية وكأنها وحدة اقتصادية واجتماعية وسياسية وبالتالي تشكل ما يسمى بالهرم الإقطاعي الذي يأتي في قمته الإمبراطور الذي فقد نفوذه السياسي والاقتصادي مع مرور الوقت لصالح قاعدة الهرم وتنقسم هذه الفترة إلى مرحلتين أساسيتين[1]:

1 – أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، **تطور الفكر والوقائع الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 23.

– **المرحلة الأولى**: وتمتد من نهاية القرن 6م إلى القرن 11م واتسمت هذه المرحلة بما يسمى باقتصاد المنيعة المغلق والذي تميز بسيطرة الريف وأهمية الزراعة والإنتاج الزراعي وارتباط الحرف والمبادلات في الزراعة في ظل اقتصاد طبيعي يستهلك ما ينتج.

– **المرحلة الثانية**: وتمتد من قرن 11م إلى 15م والذي بدأت فيه عناصر النظام الإقطاعي في التحلل والضعف.

1. طبقات المجتمع الإقطاعي

وتتمثل في الإقطاعيون، القن، طبقة الفلاحين الأحرار. ويمكن ذكر أهم التزامات القن لسيده في النقاط التالية:

- العمل المجاني من 3 إلى 5 أيام في الأسبوع.
- الأعمال الإضافية مثل: حرث وحصاد الأرض ...الخ.
- مقابل عيني.
- ضرائب مختلفة خاصة المرتبطة بالمناسبات (زواج ...).

2. الطرق الزراعية

أهم الطرق الزراعية المتبعة هي:

- نظام الحقل الواحد.
- نظام الحقلين.
- نظام ثلاثة حقول.

3. خصائص النظام الإقطاعي

أ. إن الدوافع الاقتصادية في هذا النظام تتمثل في تحقيق الاكتفاء الذاتي للإقطاعي والفلاحين الذين يعملون ضمن ممتلكاته، فليس الغاية من العمل هو زيادة الرفاهية بل مجرد الحفاظ على ما هو ضروري ومألوف، وبمعنى آخر الاقتصاد هنا هو "اقتصاد حاجة"، أي الاقتصاد الذي تتحدد أهدافه بانتهاء أراضي الإقطاعي.

ب. من ناحية التنظيم الحقوقي و الاجتماعي في هذا النظام فإنها ترتكز على إعطاء كل صلاحيات اتخاذ القرار في يد الإقطاعي، الذي يملك السلطة السياسية المطلقة على مقاطعته من الناحية البشرية، أو بالنسبة لتوزيع الدخل الاقتصادي[1].

ويقوم النظام الإقطاعي على ملكية طبقة الإقطاعيين لوسائل الإنتاج "الأرض" واستغلال الفلاحين. وكانت الملكية الإقطاعية على منطقة معينة، تشمل المدن والقرى وما فيها وَمَن فيها من أقنان و فلاحين. ولم تكن هذه الملكية مجرد شكل حقوقي، وإنما كانت علاقة اقتصادية مضمونها استغلال الإقطاعيين للأرض والسكان المحرومين مما يضمن بقاءَ هم وحمايتهم. وقد كان هذا الشكل للملكية يحدد وضع الناس في عملية الإنتاج الاجتماعي ويحدد البنية الطبقية للمجتمع الإقطاعي كما يحدد طريقة توزيع المنتجات، إلى جانب ذلك وجدت في النظام الإقطاعي أنواع أخرى للملكية ولكنها محدودة جداً مثل ملكية الفلاحين الصغار والحرفيين، الذين مارسوا الاستثمارات الخاصة التي تعتمد على ملكيتهم لوسائل إنتاج محدودة من الأدوات الصناعية الحرفية، أو وسائل الإنتاج الزراعي.

وفي مرحلة تكوُّن النظام الإقطاعي بدأت تتحدد السمات الرئيسة لأسلوب الإنتاج الإقطاعي، وخاصة ظهور الملكية العقارية الإقطاعية، وظهور أنواع من الريع العقاري الإقطاعي بوصفه نوعاً اقتصادياً مميزاً لعلاقات الإنتاج في هذا النظام[2].

ج. أما من الناحية التقنية، فأدوات الإنتاج ظلت بدائية بسيطة ومحدودة، لا تعرف التطور والاختراع، فالتطور في وسائل الإنتاج يحتاج إلى حافز أساسي عملي يتعلق بزيادة الطلب على المنتجات، وحافز فكري يتعلق بضرورة توفر بيئة فكرية تساعد على التفكير وهذا ما كان غائبا بشكل مطلق في هذه المرحلة من تاريخ أوربا، بحيث أن الكنيسة احتكرت المعرفة ورفضت إي محاولات للتفكير والتأمل، وسعيا منها للحفاظ على الوضع القائم لضمان استمرار استفادتها من نتائج هذا التنظيم واستمرار هيمنتها على الحياة بكافة مجالاتها.

وعموما يمكن إبراز أهم السمات الأساسية لهذا النظام الاقتصادي في النقاط التالية[3]:

- أنه نظام اقتصادي مغلق، استمر لفترة يقوم على الاكتفاء الذاتي (الإنتاج بغرض الاستهلاك).

---

1 – أنطوان أيوب، **دروس في الاقتصاد السياسي**، ط1 ، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية، سوريا، 1965 ، ص.ص 54-55.

2 – الموسوعة العربية (النسخة الإلكترونية)، "**الأنظمة الاقتصادية**"، منشور عبر الموقع:
http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=149845

3 – مختار عبد الحكيم طلبة، **مقدمة في المشكلة الاقتصادية**، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2007، ص 31.

- يمثل النشاط الزراعي النشاط الاقتصادي الرئيسي، و إلى جانبه ظهر كذلك النشاط الحرفي و الذي واعتبر من مميزات الحياة الاقتصادية في هذه المرحلة، ومع هذا النشاط أصبح الإنتاج يتم بغرض التبادل، وإن كان على نطاق محدود.
- تمثلت القوى الإنتاجية أو أدوات الإنتاج الأساسية، والتي تشمل أساساً الأرض والعمل ورأس المال والمهارات التنظيمية، القوى في عاملا الأرض والعمل.
- بالرغم من تزايد أهمية السوق بمرور السنين، كانت على وجه التحديدجانباً ثانوياً من جوانب الحياة الاقتصادية في العصور الوسطي.

4. أسباب سقوط النظام الإقطاعي

- التحول من الاقتصاد العيني إلى الاقتصاد التقني.
- التطور في النشاطات الحرفية وفي المبادلات والذي أدى إلى إعادة الدور الذي تؤديه المدن.
- ظهور الدولة المركزية القومية في معظم دول غرب أوربا.
- الحروب الصليبية لأن هذه الحروب وتأمين متطلباتها اقتضى الحاجة.

ثالثا. النظام الحرفي

تعتبر المنظمات الحرفية الصورة الأولى للنقابات العمالية التي نراها اليوم، ففي مجال الصناعات الحرفية ظهرت تنظيمات نقابية ابتداء من القرن 12م، تقوم بالإشراف على النشاط الحرفي في المدينة (يمارس النشاط الحرفي خارج سيطرة الإقطاعية) تسمى بالنقابات الطائفية، فكان لكل حرفة نقابتها الخاصة بها مهمتها تنظيم النشاط الحرفي، حيث تقوم هذه النقابات بما يلي[1]:

- تحديد الأسعار والمحافظة عليها، تحديد عدد العمال في كل حرفة، مع وضع شروط للعضوية في النقابة.
- الإشراف على الإنتاج وضمان جودته.

1- محمد عمر أبو عيده، عبد الحميد محمد شعبان، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008، ص35 .

1. عوامل نشأة النظام الحرفي

إن العوامل التي أدت إلى انهيار النظام الزراعي الإقطاعي هي نفسها التي مهدت لنظام الاقتصادي جديد وهو النظام الحرفي، إذ أخذت في الظهور ابتداء من القرن الثالث عشر، واكتمل نموه في القرنين الرابع والخامس عشر.

وتتمثل عوامل ظهور النظام الحرفي في:

أ. الهجرة الريفية: نتيجة للأعمال السخرة التي كان يقوم بها الفلاحون الأقنان ونتيجة لظهور الدولة القومية بدأ تحول الفلاحين الأفنان من الريف إلى المدينة وامتهان النشاطات الحرفية كوسيلة للحياة الاجتماعية الجديدة كما أن النبلاء الإقطاعيين أنفسهم بدءوا يفضلون الفلاحين الأحرار وذلك لتنظيم المزارع وإنتاجية أوفر إذ أصبحت العلاقة بين النبلاء والفلاحين علاقة مالك ومستأجر وخاصة بعد توسع نظام المبادلة النقدي.

ب. توفير الأمن: إذ لعبت الكنيسة دورا رئيسيا في إنهاء الحروب الأهلية بين القرى والطوائف مما أدى بالاقتصاد إلى اخذ صور جديدة وتوجه نحو بناء الاقتصادي القومي حيث توسعت الطرقات المأمونة وهذا بدوره أدى إلى توسع المبادلات ونشاط التجارة ونمو المدن وازدياد السكان بها.

ج. الحروب الصليبية: لقد لعبت الحروب الصليبية دورا أساسيا في وضع حد لسلطة إفراد الإقطاع، إذ بدأت الحكومات القومية في تدبر أمرها بجمع الجيوش وتوفير لهم الاحتياطات اللازمة وهذا تمثل من الناحية في ضم بعض القطاعات الفلاحية إلى الدول القومية لتمويل نفسها ومن ناحية أخرى تجنيد الفلاحين للحروب.

د. نشأة المدن الحرة: نتيجة إلى تزايد السكان وهجرة الفلاحين الأقنان ظهرت لوجود مدن جديدة متميزة بنشاطها الحرفي بديل سلطة الإقطاع وهذا مما شجع النشاط الحرفي، وبالتالي مهد لنظام الرأس المالي مع بداية العصر الحديث.

هـ. الصناعة والنقابات الطائفية: كان قوام الصناعة في مرحلتها الأولى صناع متخصصون الذين يعرفون باسم" أصحاب الحرف" إذ كان صاحب الحرفة يقيم في المدينة خارج سلطة أمراء الإقطاع حيث يقوم بالنشاط الصناعي لوحده مع إفراد أسرته.

رابعا. النظام الاقتصادي الرأسمالي

بعد زوال النظام الإقطاعي في أوربا ظهر نظام اقتصادي جديد استقر على تسميته بالنظام الاقتصادي الرأسمالي. الذي ظهر و ازدهر في أوربا الغربية فغير من وجه المعمورة تغييرا جذريا خلال فترة زمنية وجيزة على خلاف الأنظمة الاقتصادية السابقة التي استمرت لفترات طويلة.

1. مفهوم النظام الاقتصادي الرأسمالي

يعرف نظام الاقتصاد الرأسمالي بأنه(*): نظام اقتصادي يتميز بنمط من الإنتاج يرتكز على تقسيم المجتمع إلى طبقتين أساسيتين: **طبقة مالكي وسائل الإنتاج** (الأرض، المواد الأولية، آلات و أدوات العمل) سواء كانت مكونة من أفراد أو شركات أو مؤسسات- الذين يشترون قوة العمل لتشغيل مشروعاتهم، **وطبقة العمال** المجبرة على بيع قوة عملها، لأن ليس لأفرادها وسائل الإنتاج و لا رأس المال الذي يتيح لهم العمل لحسابهم الخاص[1].

كذلك هو نظام اجتماعي اقتصادي حل محل النظام الإقطاعي، يقوم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج واستغلال أجر العامل ويشكل فائض القيمة القانون الأساسي للنظام الرأسمالي.

2. أهم العوامل التي ساهمت في قيام النظام الرأسمالي

كانت أهم العوامل التي ساهمت في قيام النظام الاقتصادي الرأسمالي و زوال النظام الإقطاعي ما يلي:

أ- القضاء على طبقة الأشراف و الأسياد و قيام الدولة القومية: وتتمثل في العوامل التالية:

- هروب رقيق الأرض إلى المدن أين يجدون حرية اكبر في العمل.
- انتشار استعمال النقود المعدنية (الذهب و الفضة) في التبادل.
- تحالف تجار المدينة مع الملوك.

ب- ازدياد عدد السكان: شهد سكان أوربا عامة وخاصة سكان المدن زيادة كبيرة ابتداء من منتصف القرن 16 وذلك لعدة أسباب وهو ما ساهم بدوره في زيادة الطلب على المنتجات الغذائية الشيء الذي أدى إلى ارتفاع أسعارها أثمانها وهو ما أدى إلى التحول تدريجيا من زراعة الاكتفاء الذاتي إلى الزراعة

*- لتعريف النظام الاقتصادي الرأسمالي يجب مراعاة عدة عناصر أساسية هي: الفرد أو الأفراد الرأسماليين، ثم الجمع بين عوامل الإنتاج من أرض وعمل ورأس مال ومواد خام، ثم استخدام الآلات والتقدم الفني، كل ذلك بهدف الربح وتراكم الثروة.

وبالتالي يمكن النظر للرأسمالية، كنظام، على أنها ذلك النظام، الذي يقوم على مبدأ الإتاحة للأفراد العاديين حق تملك وسائل الإنتاج المختلفة، والتنافس مع نظرائهم، بهدف تحقيق الكسب المادي، مع التأكيد على عدم التدخل الخارجي في طبيعة عمل القوانين الطبيعية، التي تحكم تعامل الأفراد بعضهم مع بعض، و الدول بعضها مع بعض.

1 - عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة (الرأسمالية)**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط3، بيروت، 1990، ص 189.

الرأسماليــة (حيث لم يعد المزارع يزرع و ينتج لنفسه و لأسرته أو للإقطاعية فقط بل أصبح ينتج لغرض البيع في السوق وتحقيق ربح).

ج– الاكتشافات الجغرافية والفتوحات الأوربية: خرجت أوربا من عزلتها بعد اكتشافها طريق رأس الرجاء الصالح والوصول إلى الشرق سنة 1498 و وصولها إلى العالم الجديد سنة، 1492 حيث تمكنت من الحصول على مستعمرات واسعة في مختلف أنحاء العالم – أمريكا و أفريقيا و الشرق الأقصى – وكان لهذه الفتوحات والاكتشافات الجغرافية نتائج هامة على الصعيد الاقتصادي حيث ساهمت في ازدهار النظام الرأسمالي:

- أدت هذه الأخيرة إلى اتساع نطاق الأسواق والمبادلات.
- تدفق كميات كبيرة من المعدن النفيس.
- توسع كبير في مختلف فروع الإنتاج – صناعة و زراعة.

د– التطور الفكري و الإصلاح الديني: لم يعد الفكر الديني في أوربا يحتقر وينظر نظرة دونية إلى الأعمال والأنشطة الاقتصادية خارج نطاق الزراعة كما كان سائدا في العصور الوسطى، بل أصبح يقر بتفوق الذهاب إلى العمل على الذهاب إلى الكنيسة، فأصبح للعمل في الزراعة والصناعة وكل الأعمال والأنشطة بما فيا الزراعة نفس الأفضلية، كذلك ظهرت أفكار جديدة لا تعتبر الإقراض بفائدة ربا و إنما مشاركة في الربح و هو ما أعطى دفع قوي للنظام الرأسمالي و لم يعد هناك صعوبات في الحصول على رؤوس الأموال.

هـ– تطور النظم النقدية: حيث لم يعد المدخر أو أصحاب الودائع يدفعون للصيارفة فوائد مقابل احتفاظهم بأموالهم بل أصبح الصيارفة يدفعون فوائد مقابل الودائع و المدخرات للمدخرين و المودعين وهو ما ساهم في زيادة الادخار و بالتالي توفر رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار.

3. أسس النظام الرأسمالي

يقوم النظام الرأسمالي على مجموعة من الأسس هي:

أ – الحرية الاقتصادية: أي أن الفرد حّر في الملكية والعمل والإنتاج والاستهلاك. فهو حّر امتلاك كل شيء مادام تحصل عليه بالطرق القانونية. وله حرية الاختيار في العمل الذي يناسبه والإنتاج الذي يريده.عملاً بمبدأ آدم سميث "دعه يعمل اتركه يمّر".

وترتب من الحرية الاقتصادية مساوئ عديدة نذكر منها ما يلي:

- **حرية الامتلاك:** ترتب عنها تركز عوامل الإنتاج في أيدي فئة قليلة أي عند أصحاب رؤوس الأموال الضخمة في حين تبقى الأغلبية من المجتمع لا تملك هذه الوسائل ومن ثم تبقي في خدمة المجموعة الأولى.
- **حرية العمل:** أصحاب المعامل يضعون شروطًا مجحفة وقاسية أثناء التشغيل وتصبح اليد العاملة تخضع لمبدأ العرض والطلب خاصة في ميدان الأجور.
- **حرية الإنتاج:** هذه تجعل المنتج يبحث عن الربح السريع وبالتالي لا يراعي مصلحة الشعب.
- **حرية الاستهلاك:** ونجم عنها أن فئة تستطيع أن تستهلك ما تريد (فئة محدودة العدد). وأخرى غير قادرة على الاستهلاك (طبقة عريضة من المجتمع).

ب – قانون العرض والطلب (جهاز الثمن): في هذا النظام يكون الإنتاج موجه نحو السوق، أي أن الإنتاج مرتبط بقانون العرض والطلب والدولة لا تتدخل في تحديد الأسعار لأن ارتفاع الأرباح في سلعة معينة يدفع بمنتجين آخرين إلى إنتاج هذه السلعة.

مما ينجم عنه كثرة المنتجات وحينها يفوق العرض الطلب فتنخفض الأسعار فيتوقف بعض المنتجين عن الإنتاج ومن ثم قلّة المنتجات فيرتفع الثمن من جديد.

– سلبيات هذه العملية: لّما يتسابق أصحاب المشاريع إلى إنتاج السلعة المطلوبة في السوق يترتب عنها زيادة العرض عن الطلب تنخفض الأسعار ويحدث التكدّس ثم يؤدي ذلك إلى إفلاس المؤسسات الصغيرة، فتغلق أبوابها وتطرد عمالها، فتحدث الأزمة الاقتصادية والاجتماعية معًا، رغم توفر الإنتاج.

ج – المنافسة الحرّة: وهي ناتجة عن الحرية المطلقة لذا فهي إحدى خصائص النظام الرأسمالي. والهدف منها هو السيطرة على الأسواق لتحقيق أكبر ربح. وهذا التنافس يؤدي إلى بقاء الأقوياء بينما المؤسسات الضعيفة تنهار ولا تستطيع أن تصمد أمام المؤسسات القوية لذا تضطر إلى الذوبان والاندماج في مؤسسات قليلة العدد وضخمة الحجم احتكرت الإنتاج وفرضت سيطرتها على الأسواق الدولية.

إن الأسس التي يقوم عليها النظام الرأسمالي كلّها تخدم هدف واحد وهو تحقيق الربح السريع، فهو الدافع الأقوى لأي عملية اقتصادية لدى الرأسمالي والإنتاج في هذا النظام ليس من أجل توفير

وإشباع الحاجيات الأساسية للمجتمع وإنما من أجل تحقيق رغبات صاحب المشروع لأن المنفعة الخاصة هي محور اهتمام هذا النظام.

المحور الرابع: الفكر الاقتصادي عند المسلمين

إذا كانت العصور الوسطى هي عصور ظلمات هي عصور الظلمات بالنسبة لأوربا، فقد كانت متزامنة مع ازدهار حضاري عرفته الدول الإسلامية، فانتقل مركز الإشعاع الحضاري إلى الدولة الإسلامية، وازدهرت الفلسفة والعلوم، والتاريخ حافل بأسماء كبيرة نبغت في شتى العلوم، مثل الفرابي، جابر بن حيان، وابن رشد وغيرهم، وسنركز في دراستنا على ثلاثة علماء هم: ابن خلدون، المقريزي وابن تيمية.

أولا. مبادئ تاريخ الفكر الاقتصادي الإسلامي

الإسلام في أحد أركانه الخمسة التي بني عليها، مؤسسة اقتصادية قائمة بذاتها؛ وهي الزكاة.والتي إذا ما قامت مثل ما أريد لها أو مثل ما أراد لها الشارع، فإنها ستسهم إسهاًما كبيرا في تحقيق الرفاهية والقضاء على الكثير من المشاكل التي يعيشها المجتمع المسلم. القواعد الأساسية التي انطلق منها المفكرون المسلمون[1]:

- أن الإسلام أقر الملكية الفردية المقننة حيث نلحظ أن الملكية الفردية الإسلامية، بالملكية الخاصة، كما اهتم بالملكية العامة.
- أتى الإسلام أيضًا بحفظ الضرورات الخمس، ومن ضمنها المال؛ لذا فالإسلام يحفظ المال ويقدر ويستشعر أهميته، وأنه لا حياة من دون مال، لكن في الإطار الشرعي الذي ينظم هذه القضايا.
- حث الإسلام على العمل واهتمامه به في تشريعاته المختلفة، والمؤمن القوي خير من المؤمن الضعيف. فالإسلام قد اهتم بالعمل، وهذا إطار عام للأفكار الاقتصادية والإسهامات، أو القواعد الأساسية لإطار الفكر الاقتصادي الإسلامي.
- أن الإسلام في مصدريه الأساسين: القرآن الكريم، والسنة المطهرة، حرم الربا وغلظ في ذلك والربا محرم بكل أنواعه.

1- أنظر:

- إبراهيم فاضل الدبو، **الاقتصاد الإسلامي دراسة وتطبيق**، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان، الأردن، 2008، ص 30 .
- حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 2008، ص 24.

- تنظيم السوق والمعاملات، ونهى عن الاحتكار، وزيادة على ذلك نجد أن هناك تصورات تتعلق ببعض الظواهر والقضايا الاقتصادية، كالدولة، والسوق المالية، والحسبة، والنقود والقضايا ذات العلاقة ببعض الأنشطة الاقتصادية، كالفلاحة، والزراعة، والتجارة، وغيرها من الأمور كل هذه الأمور تعطينا دلالة على أن الإسلام اهتم بهذه القضايا التي تعتبر إطًارا عاما للأفكار الاقتصادية.
- قضايا الثمن العادل وعلاقته بقضايا الاحتكار وتحريم الاحتكار.
- الزكاة وتنظيمها، وأنها مؤسسة مالية قائمة بذاتها، وهي ركن من أركان الإسلام.
- القضايا ذات العلاقة بالنمو والتنمية، فالدين الإسلامي أرسى مجموعة من القواعد المنظمة لعمارة الأرض.
- الاقتصاديات الحديثة بالسلع العامة، الأمن، الدفاع، الطرقات وخلافه، مما تعرف بالسلع العامة التي يعجز عنها القطاع الخاص. وأكد الإسلام أيضًا على هذه القضايا، وأن الدولة مسئولة عن هذه الأمور.

ثانيا. العلامة ابن خلدون أحد أهم رواد الفكر الاقتصادي الإسلامي

العلامة "ابن خلدون"، المولود عام (1330م)، والمتوفى عام (1406م)، وهو عبد الرحمن بن خلدون، ولد في تونس، وهو رجل دولة، بمعنى: أنه تولى الوزارة وتولى القضاء. وهو مؤرخ وعالم، واشتهر أكثر ما اشتهر به، أنه مؤسس علم الاجتماع، لكنه ذو إسهام غزير في القضايا الاقتصادية،

ضمن ابن خلدون أفكاره الاقتصادية في كتابه القيم "العبر وديوان المبتدأ والخبر"، ولكن مقدمة هذا الكتاب هي التي احتفظت بحجة علمية، وهي المعروفة الآن بكتاب "مقدمة ابن خلدون"، وهي أول بحث علمي في كيفية دراسة التاريخ على أسس علمية وتحليلية. وقد أراد ابن خلدون من خلال هذه المقدمة أن يبين كيفية دراسة التاريخ والعوامل التي تؤدي إلى سير الأحداث والعلاقة بين مختلف الوقائع والأحداث، ففي تعريفه للتاريخ يقول أن فن التاريخ وإن كان في ظاهره لا يزيد على أخبار عن الأيام والدول، والسوابق من القرون الأول، إلا أنه في باطنه نظر وتحقيق وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق[1].

كما ترجع قيمة ابن خلدون كذلك كونه مؤسس علم الاجتماع، فهو أول مفكر جعل من المجتمع الإنساني كما يفعل عالم الاجتماع المعاصر موضوع دراسة علمية، يهدف إلى تفسيره، وفي إطار دراسته هذه

1- محمد دويدار، **مرجع سبق ذكره**، ص.ص109-110.

للمجتمع في حركته التاريخية يهتم ابن خلدون بالظواهر الاقتصادية، وهي تكون نشاطا يعده أساس العمران، إذ أن "العيش الذي هو الحياة، لا يحصل إلا بهذا"، ويخصص لهذا النشاط الباب الخامس من كتابه الأول" في المعاش ووجوبه من الكسب والصنائع وما يعرض في ذلك كله من الأحوال وفيه مسائل"، إذا فابن خلدون تطرق للقضايا والمسائل الاقتصادية في حدود ما تقتضيه دراسته الاجتماعية والتاريخية[1].

1. الأساليب التي بنى عليها "ابن خلدون"، تحليله للقضايا الاقتصادية

- قام بدراسة الوقائع التاريخية بعد فحصها وتمحيصها؛ لإبراز ارتباط الأحداث الاقتصادية والسياسية، في أنماط محددة؛ وذلك نتيجة لخلفيته وممارسته قام بهذه المهمة.
- بين أثر البيئة الاجتماعية في السلوك الإنساني ونشاطه الاقتصادي، أعني بذلك: أنه وضح الأثر للبيئة التي يعيش فيها الإنسان، وأنها تؤثر على سلوكه إجمالًا وعلى سلوكه الاقتصادي خصوصًا، .
- بين أثر البيئة الجغرافية في نشاط المجتمعات الإنسانية، وثروتها، وتأثير ذلك على سلوك الإنسان الاقتصادي، تلك البيئة الجغرافية التي لها بعد أو لها أثر في الجوانب الاقتصادية.
- قام باستخدام المنطق في استنتاج بعض القواعد العامة تارة على أساس المشاهدات التي لاحظها، وتارة أخرى على أساس الاستنباط، وكان يدعم هذه القواعد العامة بفروض أساسية، ارتكز عليها تحليله النظري.

2. أهم الأفكار والإسهامات الاقتصادية التي أتى بها "ابن خلدون"

– تحدث عن الحاجات البشرية والحاجات البشرية بهذه المفردة ما هي إلا السلع والخدمات بالمفهوم الاقتصادي اليوم . ونجد "ابن خلدون"، يقرر أن الإنسان يحتاج إلى أشياء أساسية وهذه الضرورات مما يحتاجه الإنسان ، وذكر أن الإنسان يحتاج إلى أشياء أساسية، كالغذاء والملبس، وذكر أنه تتفرع من هذه الحاجات الأساسية حاجات أسماها: ثانوية، ولكنها لازمة لإنتاج الحاجات الأساسية وهي ما تعرف في عصرنا هذا بـ "الكماليات"، كما يعرف الآن في تقسيم الحاجات، فهناك الضروريات، وهناك الكماليات. وذكر أن: حجم السكان عامل مهم في تحديد حجم الاحتياجات البشرية، وهذه القضية لها علاقة بقضية الطلب؛ فإسهامه في هذا الإطار يعتبر إسهامًا رئيسًا.

1- صلاح الدين نامق، **قادة الفكر الاقتصادي**، دار المعارف، القاهرة، 1978، ص 09.

– **إسهامه في طبيعة العمل والإنتاج وطبيعته وتقسيم العمل:** فأكد على أن إنتاج السلع يحتاج إلى تعاون أفراد المجتمع وتقسيم العمل بينهم، ويقال أن ''ابن خلدون'' تأثر بفكرة "أرسطو" عن تقسيم العمل.

– **تطرق في موضوعات الاقتصاد الجزئي:** ما يعرف بعناصر الإنتاج، وهي العمل، ورأس المال والموارد الطبيعية، وبين أن العمل هو أهم عناصر الإنتاج.

– **إسهامه في قضايا لها علاقة بالنشاط الاقتصادي واكتساب الدخل:** فهو يقرر أن الدخل لا يتحقق إلا نتيجة للسعي والعمل، وميز بين أنواع مختلفة من الأنشطة الاقتصادية؛ لذلك نجده ذكر الإمارة، والتجارة، والفلاحة، والصناعة، وفرق بين الإمارة وباقي النشاطات اقتصادية.

– سبق ابن خلدون غيره في قضية التمييز أو تصريف القطاع العام والقطاع الخاص، وأعطى أهمية للقطاع الخاص لأنه المحرك للنشاط الاقتصادي، وهو المشغل للعمالة.

– **أشار "ابن خلدون"، إلى أن الصناعة لا تحقق إلا في مرحلة الاستقرار وتكوين المدن:** فلكي يقوم نشاط اقتصادي، يجب أن يتحقق الاستقرار، بمعناه الواسع، استقرًارا سياسيًّا، أو استقرار التجمع البشري.

– **ذكر التعليم وأهميته والتدريب في الارتقاء بالصناعات، وذكر أن الصنائع لا بد لها من معلم:** لذا كان هذا دليلًا على أهمية التعليم والتدريب وهذا دليل على أن "ابن خلدون"، انتبه لهذه القضية الهامة من قضايا الصناعة، وأهمية التعليم والتدريب والتطوير[1].

– **أبان أهمية النمو الاقتصادي** وأنها تكتمل بكمال العمران الحضاري. وذكر أن الصنائع إنما تستجاد، أي: تكثر، إذا كثر طالبيها وهذا بطبيعة الحال أمر واضح والاقتصاد في عالمنا اليوم، ويشير ويؤكد على هذه القضية.

– **ذكر أهمية وجود المؤسسات والنظم القانونية والقضائية وأنها أ مر مهم:** لكي ترسخ الصنائع وتقوم في الأمصار أو في المدن، وبرسوخ هذه وبوجود تلك القوانين، تنتظم العملية الاقتصادية المتمثلة في الصناعة، وغيرها من الأنشطة، وتكون مؤطرة وذات بعد مؤسساتي.

– **أنه حدد وظائف ومهام الدولة:** كما نعرف أنه إذا كانت نظرية الدولة في الاقتصاد السياسي الغربي في الفترة المتأخرة إلى وقتنا هذا وهي لم تتشكل إلا بعد "آدم سميث"، إلا أن "ابن خلدون"، أشار إلى هذه القضايا.

1- محمد سحنون، **الاقتصاد الإسلامي: الوقائع والأفكار الاقتصادية**، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص 72.

من ضمن الوظائف التي يجب أن تقوم الدولة، عليها وتكفل عمارة الأرض وقيام العمارة أوالتنمية الاقتصادية، وذكر في هذا الإطار أنها ترتكز على عناصر أساسية، من أهمها:

- استقطاع جزء من العلم وتخصيصه للتكافل الاجتماعي، كالزكاة، والخراج وخلافه.
- وظيفة الاستقرار وهي مهمة جدًّا، ويجب على الدولة أن تكون مستقرة، ومن يقوم على شأن الدولة، القيام بكل ما يؤدي إلى الاستقرار بمعناه الواسع؛ لأنه أمر أساسي ومطلب لقيام النشاط الاقتصادي.كما أبان ما يخص الدولة وقيامها.
- فيما يخص جانب المالية العامة والضريبة، وهذا جانب مهم من إسهامات ''ابن خلدون'' وهي فرع من فروع الاقتصاد، قائم بذاته. ولعل من أهم هذه الأمور، اهتمامه بدراسة قضايا الضرائب والنفقات العامة.

– ذكر "ابن خلدون" في هذا إطار في قضية الضريبة ما يلي:

- ذكر للدولة في باديتها أن تكون قليلة الوزائع _الأعداد وهذه لها النفقات_ ، وأنها كثيرة الجملة ويقصد بكثيرة الجملة فيما يخص الحصيلة الضريبية، يعني: إيرادات الدولة، أو الإيرادات الضريبية، وفي آخر الدولة تكون كثيرة الوزائع قليلة الجملة، أي: الحصيلة الضريبية. فربط ما بين الأعداد الضريبية في الجملة، في علاقة عكسية تشابه إلى حد كبير أصحاب نظرية جانب العرض.
- وذكر أن نجاح النظام الضريبي، وهو ما يعرف بالضريبة الاقتصادية، أو سمات الضريبة الاقتصادية في المالية العامة، متوقف على تحقيق هدف الكفاءة الاقتصادية، والذي يتمثل في أن أسعار الضريبة يجب أن تحقق التوازن ما بين الحصيلة والنمو، وهذا يعني: عدم الإضرار بالنمو والتنمية، في سبيل زيادة الحصيلة الضريبية.
- كما أشار إلى ضريبة مراعاة هدف العدالة؛ لأنه يجب أن يكون هناك عدالة في الضريبة، وألا يكون هناك عدوان على الناس في أموالهم.

– ضمن إسهاماته في القضايا الاقتصادية، إسهامه في تحليل الأسعار فقد أدرك أثر كل من العرض والطلب، في تحديد الأسعار كما يعرف في هذه الأيام أن السعر التوازني والكمية التوازنية، تتحدان بتفاعل كل من عوامل العرض وعوامل الطلب فلاحظ أنه كلما اتسع البلد وزاد عدد سكانه؛ كثر عمرانه، ولهذا علاقة بجانب الطلب، فذكر أن أسعار السلع الضرورية وخاصة الغذائية تنخفض، والعكس بالنسبة للسلع

الكمالية فترتفع أسعارها، وبالنسبة للأسعار الضرورية، لاحظ أن الناس تعمل لكي توفر حاجاتها منها، فيزداد عرضها وترخص أسعارها .

– تطرق "ابن خلدون"إلى قضية أساسية، هي الريع، أو المفهوم الاقتصادي للريع: حيث قام بتحليل بعض النواحي التي تتصل بظاهرة ما تسمى اليوم بالريع، وأن الأساس الذي اعتمد عليه ''ابن خلدون'' في تحليله، يكاد يكون هو نفس الأساس الذي اعتمد عليه الاقتصادي الشهير "ديفيد ريكاردو"، وهو من المدرسة التقليدية، الذي أتى بعد ''ابن خلدون'' بفترات زمنية متأخرة؛ لذلك ''ابن خلدون'' سبق "دافيد ريكاردو" بقرون؛ كي يصل لنفس النتائج، بمعنى: أنه سبق "دافيد ريكاردو" في تفسيره للريع، وربط الريع بالنفقات التي تنفق على الأراضي الزراعية، وأنه مربوط بالأرض الزراعية وأسعار السلع الزراعية والمنتجة، فكلما قلت جودة الأرض الزراعية؛ ازدادت نفقات الزراعة[1].

3. أهم أفكار ابن خلدون الاقتصادية

- **تداخل الظواهر الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية**: هو نقطة البدء عند ابن خلدون هي أن المجتمع ظاهرة طبيعية أدى إليها عمران التكافل الاقتصادي، وتعتبر القاعدة الاقتصادية أساس وضعية المجتمعات، وهي في نفس الوقت جزأ لا يتجزأ من كيان اجتماعي يؤثر فيها بدوره، ويعتبر الواقع الحكم السياسي النتيجة الحتمية لهذا التداخل، وهو واقع له كذلك تأثيره على الكيان الاجتماعي وعلى العلاقات الاقتصادية[2].
- **أهمية العمل و تقسيم العمل عند ابن خلدون**: يرى ابن خلدون أن ثروة الأمم تكمن في ما تنتجه الصنائع والحرف، وتتمثل طرق اكتساب هذه المنتجات أو الأموال، أو مظاهر النشاط الاقتصادي، أو ما يسميه هو "بوجوه المعاش"، في الصيد بأنواعه وتربية الحيوانات والفلاحة والصناعة، غير أنه يولي أهمية كبيرة للصناعة في دراسته، بحيث تناول في كتابه حول المعاش العديد من القضايا العامة للصناعة من ناحية وخصائص بعض الصناعات بذواتها من ناحية أخرى. ويقوم هذا النشاط الاقتصادي على فكرة تقسيم العمل، التي احتلت مكانا بارزا في أفكاره الاقتصادية: "إن الفرد من البشر غير مستقل لتحصيل حاجات معاشه، إنما البشر متعاونون معا لذلك"، إشارة منه إلى أهمية تقسيم العمل نظرا لكثرة الأعمال المتداولة في العمران: " اعلم أن الصنائع في النوع الإنساني كثيرة لكثرة الأعمال المتداولة في

1– محمد فاروق النبهان، **الفكر الخلدوني من خلال المقدمة**، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان، 1998، ص.ص 142–145.
2– فتح الله ولعلو، **الاقتصاد السياسي**، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، المغرب، 1974، ص 92.

العمران، فهي بحيث تشد عن الحصر ولا يأخذها العد"[1]، ويؤكد أن تقسيم العمل بين الأفراد يؤدي بالضرورة إلى زيادة مردوديته.

كما أشار إلى فكرة تقسيم العمل الدولي، من خلال تخصص دول بعينها في منتوج محدد، فأساس الصناعة هو التخصص وتقسيم العمل، وقد خصص أحد فصول المقدمة للتفصيل في هذا الجانب بعنوان (في اختصاص بعض الأمصار ببعض الصنائع دون البعض الآخر)، وهو بذلك يكون قد تعرض إلى ما أصبح يعرف حديثا بنظرية التجارة الدولية أو التخصص الدولي، وفي تفسيره للأسباب ذلك يرى أن الاختلاف في ظروف إنتاج بين بلد وآخر، يعطي دولا ميزة نسبية في إنتاج معين يجعلها تنتجه بوفرة وبأقل التكاليف مقارنة بدول أخرى.

- **نظرية القيمة عند ابن خلدون:** يعتقد ابن خلدون بأن العمل البشري هو أساس قيمة الخيرات، فللإنسان حاجيات لابد من أن يكد ويجتهد للحصول عليها، ولقد أشار لوجود بعض الخيرات التي يحصل عليها الإنسان دون مجهود يقدمه مثل الأمطار، غير أنه أشار إلى جانب العمل كأساس لقيمة الخيرات، أن المنفعة شرط ضروري للقيمة، أي أنه لكي يكون للسلعة قيمة بين الناس يتعين أن تكون مطلوبة اجتماعيا[2].

ثالثا. المقريزي وأهم أفكاره

سنتعرف الآن على مفكر اقتصادي آخر كان له إسهام واضح في القضايا الاقتصادية، وهو أيضًا من فترة العصور الوسطى، وهو العلامة "المقريزي"، الذي عاش في الفترة (1364-1454)، وهو العلامة تقي الدين أحمد بن علي المقريزي، ولد في القاهرة، ويعتبر عميدا للمؤرخين في العالم العربي والإسلامي في تلك الفترة، ألّف الكثير من المؤلفات التي تناول فيها أمورا اقتصادية عدة.

تأثر المقريزي بابن خلدون ومنهجه في تمحيص الظاهرة واكتشاف منطقها، إلا أنه سلك مسلكا آخر في تفسير الظواهر.

فابن خلدون كان يفسر الظواهر (بالذات الظواهر الاقتصادية) من خلال نظرية القيمة، أما المقريزي حاول تفسيرها على أساس نقدي، ونعني بذلك التحليل المبني على ما له علاقة بالنقود ودورها في الاقتصاد، أو ما يسمى اليوم بالسياسة النقدية.

1- سكينة بويلي، **الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون والمقريزي: دراسة تحليلية مقارنة في ظل النظريات الاقتصادية العالمية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر –باتنة، الجزائر، 2015/2014، ص 98.

2- حازم الببلاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 27.

ومساهمة المقريزي في الاقتصاد تتضح من خلال اهتمامه بتحليل أسباب الظاهرة التاريخية، وباهتمامه ببعض المشكلات الاقتصادية، فعلى سبيل المثال لا الحصر: قضايا وأمور النقود والغلاء، توزيع الدخل، وقضايا السوق أو الأسواق[1].

1. الاستثمار: لم يقدم المقريزي تعريفا واضحا محددا للاستثمار، إلا أنه أشار إلى مفهومه من خلال جملة من الكلمات المحددة بوضوح، إذ يرى أن الربح هو المحدد الأساسي والرئيسي للاستثمار، وأن الخسارة يأباها كل إنسان بطبيعة ولا يرضاها، أي أن الإنسان المستثمر يقدم على الاستثمار حين يغلب على ظنه أنه سينال ربحا من وراء استثماره،ويحجم عنه حين يظن أنه سيناله أو يلحقه الخسارة منهم. وهنا لابد من الإشارة أن المقريزي لم يغفل العوامل الخارجية التي تؤثر على الإنفاق الاستثماري منها: العوامل المناخية والعوامل الطبيعية.

2. القيمة في العمل حسب المقريزي: تعتبر هذه النقطة من النظريات الأساسية التي يشتهر بها علم الاقتصاد الحديث وتعرف بنظرية القيمة في العمل، حيث يعتقد المقريزي أن إشباع الحاجات الاجتماعية في ظروف الإنتاج والتبادل البضائعي إنما يتحقق فقط بعملية البيع والشراء في السوق على أساس التبادل، الذي يستند إلى كمية متعادلة بين العمل الذي بذل في إنتاج هذه البضاعة وثمنها، وهو يؤمن بأن سعي الناس وعملهم في عملية التبادل هذه إنما هو أمر طبيعي موجود في جميع الأمم والمجتمعات.

3. سيرورة الأسعار حسب المقريزي: حيث قسم مثل أستاذه ابن خلدون السلع إلى صنفين أساسيين، سلع ضرورية مثل: المواد الغذائية كالحنطة والبصل والثوم، وأخرى كمالية مثل الآدم والفواكه والملابس والأواني، وأكد على نظرية ابن خلدون في الأسعار مشيرا إلى كون السعر قيمة البضاعة فهو التعبير الحقيقي عن قيمة البضاعة، والمقصود هنا العمل الذي يبذل في إنتاج هذه السلع، وتبدو نفقات العمل في إنتاج هذه البضاعة أو تلك في غاية الوضوح بالنسبة إلى الكثير من البضائع وهو ما يسمح بتقدير قيمة مرتفعة أو منخفضة للبضائع

لم يكتف المقريزي بتعريفه للأسعار بل ذهب إلى ابعد من هذا الحد، حيث أشار إلى الأسباب التي تؤدي إلى اختلاف الأسعار وارتفاعها وانخفاضها، وهو التحليل الذي قاده إلى الإشارة ضمنيا وتصريحا عن عنصرين أساسيين محركين للأسعار هما: "الندرة والوفرة"، حيث أنه كلما زادت ندرة الأشياء ارتفعت

1- سكينة بويلي، **مرجع سبق ذكره**، ص.ص 234، 235.

أسعارها، وتنخفض هذه الأخيرة مع الوفرة، وقد تعرض إلى هذا بالتفصيل في حديثه عن تاريخ المجاعة الاقتصادية في عصر المماليك[1].

4. التحليل النقدي عند المقريزي

من كتب المقريزي كتاب «إغاثة الأمة بكشف الغمة» يحكي فيه تاريخ الغلاء أو التضخم في مصر ويحلل أسبابه وآثاره، والغمة هي «التضخم الجامح» الذي اجتاح مصر في حياته، وأراد من خلال تحليله التمييز بين الأسباب الهيكلية والنقدية وتلك المتعلقة بالسياسات العامة. أما الهيكلية فأهمها نقص الإنتاج الزراعي والحيواني؛ وأهم أسبابه شح مياه النيل ثم الاحتكارات التي تنتهز فرصة نقص الناتج الزراعي، ثم الرشوة للحكام، خاصة حينما يتولى منصب «المحتسب» المسؤول عن الأسواق.

أما السياسات العامة، فتتمثل في عدم قيام الوالي أو السلطان بالضرب على أيدي المحتكرين والراشين والمرتشين، لأنه لو فعل هذا لما تجرأوا. والمشكلة – كما يراها المقريزي – تتلخص أسبابها في جانب العرض بنقص الغِلال (المنتجات الزراعية) بسبب تدهور الزراعة، فارتفاع الريع النقدي المقتطع من الفلاح وكثرة الضرائب والجبايات التي يلتزم بها أفقرت الفلاحين، كما أن تحكم المتنفذين والخواص في أقوات العامة واحتكار الاتّجار بها رفع أسعار المنتجات الغذائية ومستلزمات الإنتاج، خاصة البذور والأعلاف، فعجز الفلاحون عن مواصلة الزراعة وهلكت دوابهم، فهجروا الأرض وفّروا منها للتخلص من التزاماتهم المالية تجاه المتنفذين الذين كانوا يزايدون في قُبالة الأرض (الريع النقدي في نظام الإقطاع الإداري والعسكري السائد في حينه).

أما في الجانب الآخر؛ جانب الطلب، فتتمثل أسباب المشكلة في سوء الإدارة النقدية التي سمحت بزيادة المتداول النقدي بعدما عممت الدولة التعامل بالفلوس، والفلوس بالمعنى الفقهي هي: كل النقود المعدنية الاصطلاحية المتخذة من غير الذهب والفضة، ومثل هذه النقود لم يكن بالإمكان الحد من عرضها، لأن المعادن التي تُسك منها وافرة قياساً بالذهب والفضة، وتجد السلطة النقدية في إصدارها وإتاحتها للجمهور مصدر تمويل رخيص.

ويعبر الإمام السرخسي عن ذلك في عبارة وجيزة بقوله: «إن صفة الثمنية في الفلوس – أي النقود من غير الذهب والفضة – عارضة باصطلاح الناس، فأما الذهب والفضة ثمن بأصل الخلقة»، وهذه التفرقة مهمة؛

[1]- حراث سمير، **الفكر الاجتماعي والاقتصادي لدى المقريزي**، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية ، مجلة دورية صادرة عن جامعة البليدة، الجزء 7، العدد 2، الجزائر، 2014، ص.ص 56- 57.

حيث إن للنقود الذهبية والفضية قيمة استعماليه أو ذاتية بجانب قيمتها التبادلية أو قوتها الشرائية، وبالتالي لا يؤثر أي تغير فيها على مالكها أو على الأداء الاقتصادي في الدولة، بينما النقود الاصطلاحية ليست لها قيمة ذاتية، ويأتي أثر ذلك على أداء النقود لوظائفها بكفاية ذلك أنه في حالة النقود الذهبية تعتبر نقداً وسلعة ، فإذا حدث تغيير في القوة الشرائية لها حدث تغيير مقابل وبنفس النسبة في قيمتها كسلعة، وبالتالي يعود التوزان والاستقرار لها كقوة شرائية مما لا يحدث معه تقلبات عنيفة في قيمتها تؤثر على أدائها لوظائفها النقدية. أما بالنسبة للنقود من غير الذهب أو غير المرتبطة به، فإن ماليتها، متمثلة في قوتها الشرائية، مستمدة من الاصطلاح والقبول العام لها وليس من قيمتها الذاتية، وبالتالي فإنها عرضة لحدوث تقلبات عديدة في هذه القوة الشرائية، والذي يهمنا هنا أن هذا التصور في الفكر الاقتصادي المعاصر للعلاقة بين المادة المتخذة منها النقود وقوتها الشرائية وصلاحيتها لأداء وظائفها بكفاية، قال به فقهاء المسلمين منذ زمن بعيد[1].

5. المقريزي وظاهرة التضخم

ذكر المقريزي أن التضخم ظاهرة قديمة، فقد حدث في مصر زمن سيدنا يوسف عليه السلام خلال السبع سنوات العجاف حينما قّل عرض المحاصيل حتى أكل الناس معظم ما خّزنوه في سنوات الرخاء، وكان هذا بفضل الله، إذ قيض للمصريين يوسف عليه السلام وزيراً لهم، فأدار لهم شؤون المخزون حتى خرجوا من الأزمة. وحدث التضخم في زمن موسى عليه السلام حينما سلط الله على أهل مصر، لظلمهم أنفسهم، الجراد والضفادع وآفات أخرى فأكلت المحاصيل وغلت الأسعار بشكل فاحش. لكن كل هذا عند المقريزي لا يقارن بما حدث في مصر بسبب الإسراف في زيادة عرض النقود، وبهذا اكتشف المقريزي قبل علماء العالم القديم أو الحديث أهم سبب للتضخم الجامح. ولم يكن زيادة عرض النقود إلا لتغطية نفقات السلطان والأمراء، والتي تضخمت مع بناء قصورهم واتخاذهم العربات الفخمة تجرها الخيل المسومة وزيادة أعداد جندهم يزدادون بهم عزاً وقوة، ولكن السلطان لم يتمكن من زيادة عرض الدينار؛ وهو من الذهب، أو زيادة عرض الدرهم؛ وهو من الفضة، هذان المعدنان نادران. لقد لجأ السلطان إلى زيادة (الفلوس)، مادتها من النحاس أو البرونز (عرفت بالنقود الرخيصة). واستوردت مصر كميات من هذه المعادن

1- طرطار أحمد، **بعض آراء المقريزي الاقتصادية والوقائع المواكبة لعصره النقود أنموذجا**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلة دورية تصدرها جامعة تبسة، الجزء 01، العدد، العدد 01، الجزائر، 2007، ص.ص 199-201.

الرخيصة، وقامت دار السكة بإصدار المزيد والمزيد من الفلوس، فازداد عرضها بينما المعروض من السلع لم يزدد بالدرجة نفسها، فارتفعت الأسعار واستمرت ترتفع حتى أصبح الغلاء فاحشاً.

وانخفضت القوة الشرائية الحقيقية للفلوس انخفاضاً ذريعاً، ففقد الناس ثقتهم فيها كعملة ورفضوا التعامل بها، يقول المقريزي: «اتخذوا أنواعاً من السلع كعملات يتعاملون بها، وبعض الناس استخدموا أنواعاً من الصدف أو القواقع كنقود. وهذا نفس ما حدث في بداية عشرينيات القرن الماضي حينما أسرفت الحكومة الألمانية في إصدار «المارك» فحدث التضخم الجامح، مما أدى إلى فقدان قوته الشرائية، ثم فقدان ثقة الناس فيه تماماً ورفضوا التعامل به.

ولعل من نافلة القول إن المقريزي لا يرمي من هذا التأكيد إلى إثبات حقيقة علمية بقدر ما كان متحمساً لمهاجمة التوسع في عرض النقد (باتخاذه من المعادن الوافرة)؛ وإلا فهو ينقل في الكتاب ذاته (إغاثة الأمة) أخباراً عن طوائف من البشر تعاملت بغير الذهب والفضة.

وقد دأب الأسلاف من أئمة الفقه العظام على الارتكاز الرشيد على الأصول العامة المستمدة من ثنايا نصوص الكتاب الكريم، والسنة النبوية الطاهرة الواردة إزاء قضايا المال والأعمال، والتي لا تخلو أن تكون جلبً ا لمنفعة معتبرة، أو درًا لمفسدة معتبرة.

ولكي يستمر الاقتصاد متوازنًا في شقيه الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد النقدي، لابد من أن يكون هناك ارتباط متزامن ومتناسق بين التيار السلعي والتيار النقدي – بمعنى أن كل حركة للنقود لابد من أن تقابلها حركة للسلع – وإلا كان في ذلك استخدام للنقد في غير ما ُوجد له، وحدث من الفساد والاختلال الاقتصادي الكثير؛ فزيادة كمية النقود، بشكل غير مقبول اقتصاديًا، عن كمية السلع والخدمات تؤدي إلى حدوث تضخم غير مرغوب في الاقتصاد؛ وفي المقابل، فإن نقصان كمية النقود، بشكل غير مقبول اقتصاديًا عن كمية السلع والخدمات، يؤدي إلى حدوث انكماش غير مرغوب في الاقتصاد .وكلتا الحالتين تمثلان نوعًا من الاختلال الاقتصادي.

وهذا ما دعا إليه المقريزي بصدد إصلاح الاقتصاد الحقيقي، فقد دعا إلى إصلاح الإدارة وإلغاء نظام الُقبالة (الذي يتعهد بموجبه المتنفذون والقادة بدفع مبالغ نقدية كبيرة إلى خزينة الدولة مقابل السماح لهم بجمع الضرائب من الفلاحين، وبدافع من الطمع يغالي هؤلاء المتعهدون بفرض الضرائب ليحققوا مكاسبهم الخاصة من الفرق بين ما يدفعونه للدولة وما يأخذونه من الفلاحين)، ويرى المقريزي أن هذا النظام هو الذي قتل الريف المصري وأهلك الأقاليم، ويعتقد أن إصلاح نظام الإدارة شرط لإحياء الريف وإنعاش

الزراعة، وهذه ناحية متقدمة في تحليل المقريزي، إذ يرى أن التركيز على العرض ومرونته يمثل شطر العلاج لمشكلة التضخم[1].

ومن ضمن الأسباب المهمة التي بينها المقريزي للتضخم:

- عنصر الفساد المتمثل في رشوة التجار للحكام، فيترك هؤلاء الراشون يحتكرون الأسواق ويغلون الأسعار عامة دون رادع؛
- الزيادات السنوية التي يفرضها عمال الأمراء على المزارعين فتزيد من تكاليف الزرع وأسعار الغلات في الأسواق؛
- زيادة عرض النقود الرخيصة (الفلوس) بلا رشد، وأنها من أهم الأسباب في جموح التضخم وتجعل له استمرارية؛ لذلك هاجم بشدة النقود الرخيصة، واعتقد جازماً أن نظام النقود الذهبية كفيل بحماية الاقتصاد من التضخم الجامح.

وبمقارنة ما كتبه المقريزي منذ القرن الخامس عشر بالنظريات الحديثة عن أسباب التضخم نجد أنه كان سابقاً لزمانه في بيان خطورة الزيادة في كمية النقود حين تستمر بلا رابط سوى الحكام في إشباع متطلباتهم، ولكنه لم يهمل خطورة بعض العوامل الهيكلية كالاحتكار والفساد في ارتفاع الأسعار بشكل عام، كما لم يهمل الصفة الدورية لبعض العوامل التي تتسبب في غلاء الأسعار مثل نقص الموارد المائية اللازمة للزراعة بين فترة زمنية وأخرى من السنوات، هذه العوامل الهيكلية لها أهمية كبيرة في العديد من الدول النامية.

أما الآثار فكانت تدهور معيشة الفقراء إلى حد الموت، وكذلك تدهور أحوال جميع أصحاب الدخول الثابتة وصغار التجار، وبقيت أحوال كبار التجار وبعض المزارعين لم تتغير كثيراً، أما الحكام الذين قاموا بسك كميات هائلة من الفلوس ليستفيدوا فقد خسروا أيضاً.

وتظهر آثار التضخم في حالة المعاملات التي تحدث وتبدأ في وقت وتستمر إلى أن تتم تصفيتها أو إعادة تقويمها في وقت آخر تنخفض فيه القوة الشرائية للنقود وبالتالي ترتفع الأسعار، وهو ما يؤثر بشكل إجمالي وغير مباشر على الاقتصاد، كما يؤثر بشكل مباشر على العلاقات بين المتعاملين، مثل الحقوق والالتزامات الناشئة عن الديون، وعدم قدرة أصحاب الدخول الثابتة على شراء احتياجاتهم، وظهور الأرباح الصورية، وتآكل رؤوس الأموال في المشروعات الاقتصادية، وعدم العدالة بين الشركاء في توزيع الأرباح، إلى غير ذلك من الآثار، وبالتالي فمعالجة هذه الآثار تعني قياس مخاطر انخفاض القوة الشرائية للنقود، وتحديد من

1- عبد الرحمان يسرى أحمد، **تطور الفكر الاقتصادي**، الجزء الأول، دار فاروس العلمية، الاسكندية، مصر، 2010، ص.ص 52- 53.

سيتحملها من طرفي المعاملات، والتحوط لتلافي هذه الآثار مسبقاً، أو بنقلها إلى الغير، وغيرها من أساليب الحماية من المخاطر.

ويترتب على ما سبق أثران على درجة خطيرة من الأهمية: أولهما إعادة توزيع الموارد الاقتصادية على نحو يبعدها عن التوزيع الأمثل، وهو ما يؤثر سلباً في نمو الناتج الحقيقي، وثانيهما إعادة توزيع الدخل الحقيقي على نحو لا يرتبط بالكفاءة الاقتصادية أو العدالة الاجتماعية.

حاول المقريزي أن يضع حلاً لمشكلة زيادة عرض النقود، فطالب بأن تصك من المعادن النفيسة حتى يمكن تحديد كميتها وتقليص عرضها، نظراً لكون عرض هذه المعادن محدوداً.

ورأى أن يقتصر الصك على معدن واحد (إما الذهب أو الفضة) واستبعاد النحاس لأنه يؤدي إلى اختفاء التداول في المعادن النفيسة. ورأى أن للفضة قيمة سلعية أخرى وثمينة غير النقود. وهذه القيمة السلعية للفضة تختلف عن قيمتها الاسمية كنقود، مما دفع مالكيها إلى صهرها واستعمالها في استخدامات أخرى.

ومن هنا نستنتج، وبكل موضوعية، أن المقريزي وضع الأسس لكل من قانون «غريشام» وقاعدة الذهب[1].

رابعا. الإمام ابن تيمية وأهم أفكاره وإسهاماته

ابن تيمية (1263-1328)قدم الإمام نموذجاً فعالاً للإشراف ومراقبة الأسواق وحماية المجتمع، والحفاظ على قيمه من خلال طرحه لمفهوم الحسبة في الإسلام، كآلية فعالة لضمان العدالة والتوازن في المجتمع، ويُعدّ كتابه "الحسبة في الإسلام" من الكتب المهمة التي لها تأثير كبير بالفعل على المجتمع والتي تضع آليات ومعايير لضمان استقرار المجتمع وتحقيق العدالة والتوازن الاقتصادي.

من أهم القضايا الاقتصادية التي تناولها ابن تيمية، هي:

1. الغش التجاري: أوضح شيخ الإسلام ابن تيمية أن الغش يدخل في البيوع بكتمان العيوب وتدليس السلع أي عدم وجود شفافية في المعلومات في السوق، وأن الغش والتدليس يمكن أن يكون في البيع مثل أن يكون ظاهر ما يقدمه البائع خيراً من باطنه، وهو ما قد نشاهده اليوم عند بعض البائعين الذين يجذبون المستهلكين بالشكل البراق للسلعة ثم يفاجأ المشتري بأنه قد اشترى شيئاً مخالفاً، وقال ابن تيمية أيضاً إن الغش قد يكون في الصناعات "مرحلة الإنتاج" مثل السلع الغذائية كالخبز والشواء وغير ذلك، أو سلع الغزل والنسيج من النساجين والخياطين ونحوهم، أو يصنعون غير ذلك من الصناعات، فيجب نهيهم عن

1- عبد الحليم عمار غربي، **المقريزي.. إسهاماته العلمية في احتواء الأزمات الاقتصادية**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، مجلة علمية تصدر إلكترونيا عن مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، العدد 37، جوان 2015، ص.ص 10- 11.

الغش والخيانة والكتمان، ومن هؤلاء الكيماوية، الذين يغشون النقود والجواهر والعطر وغير ذلك، فيصنعون ذهباً أو فضة أو عنبراً أو مسكاً أو جواهر أو زعفراناً أو ماء ورد أو غير ذلك.

2. الاحتكار: أكد الإمام ابن تيمية أن الاحتكار فيه ظلم كبير للمجتمع، وأن الاحتكار يكون وقعه شديداً وواضحاً وسريعاً في سوق السلع الغذائية، وقال ابن تيمية إن المحتكر هو الذي يعمد إلى شراء ما يحتاج إليه الناس من الطعام فيحبسه عنهم ويريد إغلاءه عليهم، وهو ظالم للخلق المشترين، وشدد على ضرورة أن تقوم الدولة أو مَنْ يمثلها "المحتسب" بمنع الاحتكار الذي يقضي على عدالة التوزيع والأسعار[1].

3. المعاملات المحرمة: تحدث ابن تيمية عن المنكرات، ويدخل فيها ما نهى الله عنه ورسوله من العقود المحرمة، مثل عقود الربا والميسر، ومثل بيع الغرر، وربا النسيئة، وربا الفضل، وكذلك النجش، وهو أن يزيد في السلعة مَنْ لا يريد شراءها وسائر أنواع التدليس. وكذلك المعاملات الربوية سواء كانت ثنائية أو ثلاثية إذا كان المقصود بها جميعها أخذ دراهم بدراهم أكثر منها إلى أجل. فالثنائية ما يكون بين (اثنين): مثل أن يجمع إلى القرض بيعاً أو إجارة أو مساقاة أو مزارعة، وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع، ولا ربح ما لم يضمن ولا بيع ما ليس عندك". ومثل أن يبيعه سلعة إلى أجل ثم يعيدها إليه؛ ففي سنن أبي داود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « مَنْ باع بيعتين في بيعة فله أوكسهما أو الربا»، والثلاثية: مثل أن يدخلا بينهما محللاً للربا يشتري السلعة من آكل الربا ثم يبيعها المعطي للربا إلى أجل ثم يعيدها إلى صاحبها بنقص دراهم يستفيد منها المحلل .

4. البيع الوهمي: دعا ابن تيمية إلى اقتصاد حقيقي وليس وهمي من خلال دعوته إلى أن يقوم المنتجون ببيع السلع الموجودة في الأسواق بالفعل وليست سلعاً آجلة، أي لم تنتج ولم تطرح في السوق، فيجب ألا يبيع البائع سلعة ويحصل على ثمنها قبل أن يطرحها في الأسواق بالفعل، وفي هذا حماية للمنتج قبل المشتري لأن البائع أو المنتج يفترض سعراً معيناً للسلعة قبل إنتاجها أو طرحها في السوق وعندما ينتجها قد تكون التكلفة لديه قد زادت ومن ثمَّ سعرها الحقيقي من الممكن أن يكون أعلى من الذي قد بيع به مسبقاً فيصاب بالخسارة أو الظلم، كما أن بيع السلعة قبل نزولها السوق فيه ظلم للمشتري لأنه يشتري سلعة لم يرها، ومن ثم يحدث للمشتري نوع من التدليس أو الظلم[2] .

1- سكينة بويلي، **مرجع سبق ذكره**، ص.ص 199- 200.

2- الزهراء عاشور، **الحسبة الاقتصادية في الفكر المالي للشيخ ابن تيمية**، مجلة دراسات اقتصادية، مجلة دورية صادرة عن جامعة قسنطينة، الجزائر، العدد 22 ، ديسمبر 2013، ص.ص 25-27.

5. الأسعار: يرى ابن تيمية أن الأصل في التشريع الإسلامي حرية البيع والشراء وما يتبع ذلك من تحديد السعر، إذ ليس في الكتاب والسنة ما يدل على التحديد، بل فيهما ما يدل على الإطلاق وحرية المتبايعين ومن ذلك امتناع الرسول صلى الله عليه وسلم عن التسعير حين غلا السعر في عهده. ولكن ابن تيمية أفتى بأن هناك حالات يجوز فيها التسعير، وفي ذلك يقول: "ومن هنا يتبين أن السعر منه ما هو ظلم ولا يجوز إكراههم بغير حق على البيع بثمن لا يرضونه أو منعهم مما أباحه الله لهم فهو حرام، وإذا تضمن العدل بين الناس مثل إكراههم على ما يجب عليهم المعاوضة بثمن المثل ومنعهم مما يحرم عليهم من أخذ زيادة على عوض المثل فهو جائز بل واجب". ويقول أيضاً: "فإذا كان الناس يبيعون سلعهم على الوجه المعروف من غير ظلم منهم وقد ارتفع السعر إما لقلة الشيء أو لكثرة الخلق فهذا إلى الله؛ فإلزام الخلق أن يبيعوا بقيمة بعينها إكراه بغير حق"، وبهذا المعنى قد اقترب من مفهوم الطلب والعرض بالمفهوم الحديث. وقد بين ابن تيمية الحالات التي يجب أن تتدخل فيها الدولة بالتسعير، وهي) :الاحتكار، وبيع السلع لأناس معروفين فقط، وحالة التواطؤ بين البائعين أو المشترين)، على أن يكون تدخل الدولة وتحديد السعر العادل من خلال التفاوض مع وجهاء السوق وبرضاهم .

6. فكرة الثمن العادل عند ابن تيمية: السعر المتكافئ أو ثمن المثل أو عوض المثل، السعر الذي يبيع به الأفراد سلعهم أو السعر التنافسي الذي يتحدد نتيجة لقوى العرض والطلب، وإذا كان الأفراد يتعاملون بالطريقة الطبيعية (بالمعروف) وبدون ظلم من ناحيتهم فإن الأسعار ممكن أن ترتفع نتيجة لقلة السلع (أي نقص في العرض أو نتيجة لزيادة السكان (زيادة في الطلب)، وانه فقط من خلال الغش والتدليس ممكن للبائع أن يحمل المشتري بسعر أعلى، وهناك تشابه كبير بين سعر المثل لابن تيمية وتوماس آلاكويني إلا أن فكر ابن تيمية أكثر تقدما.

7. فكرته عن الأجر العادل أو الأجر المماثل: فلاسفة العصور الوسطى لم يتعرضوا لمشكلة الأجر العادل، وأشاروا فقط أن العامل يأخذ من الأجر ما يتيح له حياه كريمة، أما ابن تيمية فرأى أنه في الأحوال الطبيعية الأجر ينتج عن المساومة بين الأجير وصاحب العمل، وفي حالة الأسواق غير الكاملة فإن السلطات تتدخل لتحدد أجر المثل لكل نوع من الأعمال.

8. الربح المكافئ أو المعادل: رأى ابن تيمية أن من حق البائع الحصول على ربح، وفكرة السعر العادل والأفكار المشابهة للأجور والربح الهدف منها لصالح المجتمع أو المستهلك (مثل أرسطو)، ورأى ابن تيمية أن الأرباح ناتجة عن تضافر العمل والمال معا.

9. ميكانيكية عمل السوق: أضاف ابن تيمية العوامل التي من الممكن أن تؤثر على الطلب[1]:

- رغبات الأفراد متنوعة ومتغيرة باستمرار وتزداد الرغبة في السلعة إذا كانت نادرة؛
- كلما زاد عدد الراغبين في السلعة يزداد السعر، وهو قد أدخل بذلك فكرة الطلب الكلى التي تحدث عنها فيما بعد كل من هنري أوف وفريدمان؛
- إذا كانت الحاجة للسلعة قوية فالسعر سيرتفع بقوة والعكس صحيح، وهو بذلك قد تكلم عن مرونة الطلب؛
- أما العرض فذكر أنه القوة المواجهة للطلب، وهي معرضة للارتفاع والانخفاض، ومصدره هو الإنتاج المحلي أو الاستيراد، ولم يتناول محددات العرض، وقد كان ابن تيمية على وعي تام بانتقال منحنيات العرض والطلب.

6. حقوق الملكية: لم يكن الإمام ابن تيمية منفردا في تناوله لموضوع الملكية، فقد تناوله أفلاطون وأرسطو والرومان ويرون أنه حق مطلق لصاحبه يتصرف فيه كيفما شاء، فقد نظموا الملكية الجماعية باستثناء توماس آلاكويني، أما الإمام ابن تيمية فقد كانت نظرته للملكية تقع في إطار الفكر الإسلامي، فالمال هو مال الله والإنسان مستخلف فيه، بالنسبة للملكية الجماعية لها عدة أشكال مثل المياه والمراعي والملكية الفردية لها تؤدي إلى معاناة باقي أفراد المجتمع، وهناك ملكية الوقف وملكية الدولة من زكاة وضرائب وجزية.

7. دور الدولة: الواجبات الأساسية للدولة هي إقامة العدل وتوفير الاحتياجات الضرورية والعمل على رفع مستوى الأفراد ويتطلب ذلك أن يكون هناك دخل للدولة، ففي حالة عدم كفاية الزكاة يجب أن تفرض الدولة ضرائب على الثروة وهو متشابه في ذلك مع الإمام الغزالي.

إذا كان ابن تيمية قد فصل دور الدولة في إقامة العدل بين الرعية، وفي دور العقوبات الشرعية على الخصوص في تقويم اعوجاج المجتمع وتنقيته من كل مظاهر الظلم، فيبدو أنه لا يكتفي عند هذا الحد بل يذهب إلى حد اعتبار العدل مبدأ عاما يجب أن يعم الحياة الإنسانية، وأن يكون المنظم للعلاقات الاجتماعية، لذلك نلمس أن العدل مبدأ ينتظم في جميع آراء ابن تيمية. لم يقف ابن تيمية عند حدود تقديم آراء ونظريات بل قدم وصفات كاملة تختزل دور كل الفاعلين في الدولة حكاما ومحكومين، والشروط اللازم توفرها في كل منهم لكي تستوي أمور الدنيا والدين، لذلك لم يكن اهتمام بن تيمية بالدولة كمحور

1- محمد عودة العمايدة، **التسعير والأثمان في فقه شيخ الإسلام ابن تيمية**، مجلة إسلامية المعرفة، المجلد 6، العدد 22، لبنان، 2000، ص.ص 15-19.

اقتصادي اهتماما عاما، بل ناقش مختلف تفاصيل هذا الدور معّرفا بمختلف وظائفها الأساسية المتعلقة بالمجال الاقتصادي، مشيرا إلى المهام الموكلة إليها كجهاز للحفاظ على التوازن والعدالة. فالدولة عند ابن تيمية تتدخل في المجال الاقتصادي من خلال وظيفتين: الأولى تدبير الشؤون المالية (جمع الأموال السلطانية، التوزيع، تنمية الموارد، تشجيع الإنتاج....)، والثانية الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي من خلال دور الحسبة وتطبيق العقوبات الشرعية.

فالدولة إذن لها دور مزدوج وهو أكبر من أن يقوم به فرد أو جماعة، وهذا ما يبرز أهمية دور الدولة وتدخلاتها عند ابن تيمية، إلا أن الشرط الذي ينظم هذا الدور المزدوج هو مدى تحريها لمبدأ وقيمة العدل[1].

المحور الخامس: الفكر الاقتصادي لمدرسة التجاريين

يطلق مصطلح التجاريين على المجموعة التي ساهمت في وضع السياسة الاقتصادية التي سادت في عصر الرأسمالية التجارية في بلدان أوروبا الغربية بدأً من القرن "السادس عشر" وإلى نهاية الربع الثالث من القرن "الثامن عشر"، أي: في فترة من عام (1500) إلى عام (1775) ميلادية (وتجدر الإشارة هنا أن النظام الرأسمالي في أول عهده كان ذا صبغة تجارية و من هنا كانت تسمى المرحلة الأولى لهذا النظام بالرأسمالية التجارية).

تلك المجموعة، منهم من كان في "فرنسا"، ومنهم من كان في "انجلترا" أو في مملكة "أسبانيا"؛ لذلك هي ثلاث ممالك في أوروبا: مملكة "انجلترا"، ومملكة "فرنسا"، ومملكة "أسبانيا".

وعصر "أسبانيا التجارية"، حل في أعقاب النظام الإقطاعي في "أوروبا"، وظل حتى بداية عصر الرأسمالية الصناعية.

هذا النظام الجديد، هو نظام كان يتناسب مع طبيعة الحياة الجديدة في "أوروبا"، في تلك الفترة وتطورها، ومفهوم الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والعلاقات الجديدة التي كانت مبنية على المصالح المادية.

كان في تلك الفترة قد بدأ الوسط الاقتصادي والاجتماعي، في التحول نحو مرحلة جديدة يسودها الاهتمام بالعلوم الطبيعية والإنسانية، والبعد عن العلوم الدينية كتفسير للظواهر الاقتصادية، لذا أدَّى هذا

1- فريد أمار، **الرقابة الشرعية للدولة في المجال الاقتصادي عند ابن تيمية**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، مجلة علمية تصدر إلكترونيا عن مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، العدد 81، فيفري 2019، ص.ص 23-26.

التغير في الاتجاه، إلى تغير في الهيكل الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات في "أوربا"، وظهور نزعة جديدة، نزعة فردية، ومع مرور الزمن أخذت تتكون وتبرز قوى اقتصادية واجتماعية وسياسية وفكرية، عملت على نقل تلك المجتمعات من مجتمع (العصور الوسطى) إلى مجتمع (العصر الحديث)،

وأصبحت التجارة وتحديدًا التجارة الخارجية، سواءً عن طريق البر أو البحر أكثر أمناً، وكانت هناك وسائل للنقل تتقدم، وكثر المشتغلون بالتجارة وزاد رخاؤهم، وبدأت الأسواق تنمو وتلعب دورا حيويا في حياة المجتمع.

أولا. جوهر الأفكار الاقتصادية، أو إسهامات التجاريين في تاريخ الفكر الاقتصادي

تعرض فكر المدرسة التجارية إلى بعض الأسئلة التي كانت تشغل فكر المجتمع في تلك الفترة مثل بعض الأمور:

- ما هي الثروة، وكيف يمكن زيادتها؟
- كيف يمكن توزيع هذه الثروة بين البلدان؟
- ما هو سبب ارتفاع الأسعار؟

ويمكن تلخيص هذه الإجابات في التالي:

أ- يجب أن تكون الدولة قوية وقوتها تكمن في اقتصادها، وتتمثل تلك القوة في الثروة، والثروة عند التجاريين، هي: مقدار المعادن النفيسة الموجودة في البلد؛ هذا هو المقصود بالثروة (الثروة تتمثل في المعادن النفيسة).

ب- نلاحظ أن التجاريون قد نادوا في كل بلد، إلى أن على كل بلد أن يسعى إلى أن يزيد كمية ما لديه من معادن نفيسة ذهبًا أو فضة، مما هو موجود لدى البلدان الأخرى بشكل مباشر، أو عن طريق امتلاك أو توسيع رقعة هذه الممالك في العالم الجديد "أمريكا"، أو بشكل غير مباشر عن طريق التجارة الخارجية، ومن ثم تحقيق فائض في الميزان التجاري.

ج- نظر التجاريون إلى إجمالي الثروة في العالم على أنها ثابتة الحجم، وأن ما تكسبه مملكة من الممالك أو دولة من الدول يكون على حساب ما تفقده الدول الأخرى، من هنا كانت نظرتهم ذات طابع وطني خالص، والبعض يقول: أن هذا الطابع عدواني.

د- نلاحظ أن التجاريون قد أصيبوا بالرعب مما لاحظوه من ارتفاع الأسعار في زمنهم، وقدم أحد المفكرين، وهو المفكر الاقتصادي "بودان"تفسير ً ا لأسباب هذه الظاهرة في نظريته باسم النقود وملخص هذه النظرية: هو أن ارتفاع الأسعار يرجع إلى زيادة كميات النقود أي عرض النقود.

هـ- أن التجارة والصناعة يعتبران أكثر أهمية من الاقتصاد في الزراعة ويتعين الاهتمام بالتجارة الخارجية؛ لأن الناتج الفائض عندها يزيد من ثراء الدولة؛ فقد كانوا ينظرون إلى أن التجارة، وتليها الصناعة، هي النشاط ذو الأهمية لأنه النشاط الذي سيحقق للدولة مزيدا من الثراء عن طريق زيادة حصيلتها من المعادن النفيسة والصناعية.

اهتم الفكر التجاري اهتماما كبيرا بالمعادن النفيسة واعتبرها أساس ثروة الأمم ومنبع قوتها واعتمدت المركانتلية على عدة مبادئ من أهمها:

- اعتبر الذهب والفضة أساس القوة الاقتصادية لكل بلد.
- رفع الصادرات وتقليص الواردات.
- حماية الإنتاج الوطني.
- إنشاء شركات تجارية كبرى قصد التحكم في التجارة الخارجية.

ولما كانت قوة الدولة و ثروتها تتحدد بمقدار ما تمتلكه من معادن نفيسة – ذهب و فضة – فقد كان من المصلحة الاقتصادية للدولة الناشئة في أوربا أن تدعم نفوذها السياسي بقوة اقتصادية وذلك عن طريق الحصول على اكبر قدر من المعادن النفيسة سواء عن طريق استغلال المناجم التي تحت سيطرتها أو عن طريق التجارة الخارجية.

ثانيا. أنواع السياسات التجارية أو المركانتلية

نجد أن التجاريين نادوا بأن تأخذ العامة الفائض التجاري، وهذا الفائض ينتج عن زيادة ما لدى الدولة من المعدن النفيس سواء ذهب أو فضة من لدى البلدان الأخرى أو الممالك الأخرى، وهذا هو المبدأ العام الذي يحكم فكر التجاريين. لكن السياسات أو الآليات التي طبقت في هذه الدول في تلك الفترة، أو في هذه الممالك تختلف من مملكة إلى أخرى، أو من دولة إلى أخرى كما سنلاحظه في هذا العنصر، فنلاحظ أنه على الرغم من أن المبدأ العام هو الذي وجه سياسة الممالك، وهو زيادة ثروة الأمة أو زيادة ثروة الدولة

على ما لديها من معدن نفيس عن طريق الفائض في الميزان التجاري، لكن الآلية اختلفت حسب ظروف كل مملكة أو كل دولة[1].

في هذا الإطار يمكن ذكر ثلاث اتجاهات أو صور في تطبيق السياسات التي ارتبطت بالممالك الثلاث نوجزها في ما يلي[2]:

1. السياسة المعدنية في اسبانيا خلال القرن 16: كانت اسبانيا في تلك الفترة من أقوى دول العالم اقتصاديا وسياسيا، لذا حاولت الدولة الاحتفاظ بهذا الوضع، حيث سنت الحكومة مجموعة من القوانين لتجريم تصدير الذهب والفضة، كذلك الحصول على الذهب والفضة من المستعمرات واستغلال المناجم الموجودة في مستعمراتها، ومن الإجراءات والتدابير المتخذة:

- إصدار التشريعات الهادفة إلى تجريم تصدير المعدن.
- تنظيم التجارة الخارجية تصديرا واستيراد على النحو الذي يضمن عدم خروج المعدن النفيس.
- إتباع سياسة المقايضة قي عمليات الاستيراد.

اتخذت السياسة التجارية في اسبانيا الشكل المعدني و يعتبر أكثر إشكال السياسة التجارية بساطة، وتقوم هذه السياسة على حصول الدولة على المعادن النفيسة بطريقة مباشرة سواء عن طريق استغلال مناجمها أو من مناجم مستعمراتها ومنع خروجه.

2. السياسة الصناعية في فرنسا خلال القرن 17: لم تكن لدى فرنسا مناجم غنية بالذهب والفضة كاسبانيا، الوضع الاقتصادي مختلف إلا أن هذا لا يعني انه لا يوجد بديل، تدعى هذه السياسة بمذهب الكولبري وهي تنسب إلى الوزير الفرنسي كولبير (Colbert) الذي قام بتطبيقها وهي مستوحاة من أفكار الكتاب التجاريين ومنهم جان بودان، أنطوان دي مونت، ميلون، وتقوم هذه السياسة على زيادة الصادرات على الواردات، على أن تكون الصادرات من المنتجات الصناعية وليست الزراعية وهذا لكون المنتجات الصناعية في الغالب قيمتها أكبر من المنتجات الزراعية وأن الصناعة لا تخضع لتقلب العوامل الطبيعية غير المنتظمة مثل الزراعة، وبذلك يمكن التحكم في كمية المنتجات الصناعية، ولذلك كان من الواجب تشجيع الصناعة وتقويتها وقد تم اتخاذ الإجراءات التالية:

- مساعدة المشروعات الصناعية بتقديم إعفاءات ضريبية مع منحها امتيازات أخرى.

1 – أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، **تطور الفكر والوقائع الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000 ، ص 89 .

2 – بن حمود سكينة، **دروس في الاقتصاد السياسي**، دار الحديث للكتاب، الجزائر، 2014، ص 60.

- حماية الصناعة الوطنية عن طريق فرض رسوم جمركية عالية على المنتجات الأجنبية ذات المثيل المحلي.
- إعفاء الواردات من المواد الأولية اللازمة للصناعة المحلية من الرسوم الجمركية.
- إصدار تشريعات تهدف إلى تحسين أساليب الفن الإنتاجي وذلك لضمان جودة المنتوج.

3. السياسة التجارية في انجلترا خلال القرنين 17 و 18: اعتمدت هذه السياسة على تطوير وتشجيع التجارة الخارجية للحصول على المعادن النفيسة والثمينة عن طريق تصدير السلع المحلية للخارج وتقديم الخدمات التجارية، وقد ساعدها في ذلك أسطولها البحري الذي تميزت به على الدول الأخرى، ولكي تشجع الدولة التجارة الانجليزية فرضت من القوانين ما يحمي تلك التجارة ومن أمثلة ذلك قانون الملاحة الذي أصدره كرامويل سنة 1651 ومنها:

- أن تكون السفن القائمة بالتجارة مع العالم الخارجي مملوكة لأشخاص انجليز وأن يكون ثلاثة أرباع البحارة من الانجليز.
- دعم صناعات التصدير عن طريق خفض تكاليف الإنتاج.
- يتم نقل السلع الواردة إلى انجلترا على سفن انجليزية أو على سفن البلد المنتج لهذه السلعة (الأسطول يقوم بخدمات النقل مقابل حصوله على أرصدة ذهبية).

ثالثا. نظرية التجاريين في التجارة الخارجية

يعزى الاهتمام بالتجارة الخارجية إلى المدرسة التجارية التي سادت في القرن السابع عشر، التي اهتمت بالتجارة باعتبارها مصدرا مهما من مصادر ثروة الأمم. وذلك انطلاقا من المبدأ القائل باعتماد هذه الثروة على ما تحوزه أمة معينة من المعادن الثمينة. لذلك زادت الدعوة في هذه المرحلة لزيادة الصادرات على الواردات حتى تتدفق النقود المعدنية للدول سدادا لفائض التصدير[1].

كانت نظرية التجاريين في التجارة الدولية نتيجة منطقية لوجهة نظرهم في ثروة الأمة، فثروة الأمة عندهم تعتمد على ما لديها من ذهب وفضة وما تحققه من إضافة فيها.

فإذا لم يكن للدولة مناجم تحوي الذهب والفضة فإن السبيل الوحيد للحصول عليها هو التجارة الدولية، وهذا يستدعي أن تحقق الدولة فائضا في ميزانها التجاري، أي أن تفوق صادراتها وارداتها ويدفع الفرق

1- شقيري نوري موسى، محمد عبد الرزاق الحنيطي، صالح طاهر الزرقان، عبد الله يوسف سعادة، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2015، ص 32.

بالمعدن النفيس، ويلزم تحقيق فائض في الميزان التجاري أن تعمل الدولة بأساليبها المختلفة على بلوغ هذه النتيجة.

كما إنهم اعتقدوا بان ما تربحه دولة ما من التجارة الخارجية سيكون على حساب الدولة الأخرى، أي أن التجارة الخارجية تؤدي إلى ربح دولة وخسارة الدولة الأخرى حتما، الأمر الذي دعا التجاريين إلى بناء دولة قومية قوية قادرة على حماية نفسها من خلال تكوين جيش وأسطول قويين يمولان من الذهب والفضة التي تجمعها الدولة وهو ما يطلق عليه بالدعوة إلى بناء الدولة القومية[1].

هذه الأفكار بدأت تنتشر بسرعة لدى الفلاسفة والمفكرين لدرجة أنها أقنعت السلطة السياسية الإقطاعية بها مما دعا إلى قيامهم ببناء الأساطيل التجارية القوية وتوفير الحماية اللازمة لها، مع ضرورة منع الاستيراد من الخارج إلا للأشياء الضرورية جدا وفي نفس الوقت تشجيع الصادرات إلى أقصى درجة لان هذين الإجراءين كفيلان بتراكم الذهب والفضة والمحافظة عليهما.

ولقد أقتضى منطق التجاريين ضرورة تدخل الدولة في التجارة الخارجية لذلك طالبوا بوجوب إخضاع التبادل الدولي لبعض القيود والتي تتمثل في الضرائب على الواردات وإعانة الصادرات ومنع استيراد بعض السلع وغير ذلك بقصد تحقيق فائض في الميزان التجاري. وقد كان من الوسائل التي اتبعها التجاريون فرض قيود على تصدير المواد الغذائية كي ينخفض ثمنها وبالتالي تنخفض مستويات الأجور وهذا من شأنه خفض تكاليف الإنتاج في الصناعة وتشجيع الصادرات الصناعية.

رابعا. تقييم المذهب التجاري

يمكن اعتبار أن مجموع أفكار التجاريين كان وليد الحجة العلمية الملائمة للظروف في ذلك العصر ولم تكن هذه التوصيات نتيجة لتحليل نظري إلا في حالات قليلة.

– احتكارات الصادرات: موقف التجاريين من احتكار الصادرات لم يستند إلى تقليل نظري لحالات المنافسة والاحتكار وآثارها الاقتصادية وإنما فقط إلى فوائد الدولة.

1– مناف قومان، **مقالات: أفكار المدرسة التجارية في الاقتصاد**، 2016،

http://www.noonpost.org/الفكر-الاقتصادي/أفكار-المدرسة-التجارية-في-الاقتصاد

– الرقابة على الصرف: أوصى التجاريون بإخضاع التجارة الدولية لرقابة الدولة وهو ما يشابه نظام الرقابة على الصرف وذلك لتحقيق مصالح الدولة على حساب مصالح الدول الأخرى (اقتصاديات الحرب حيث يوجه كل نشاط اقتصادي حسب مصلحة الدولة لتحقق النصر)[1].

المحاولة النظرية الوحيدة تعود إلى ماليناس حيث حلل العلاقة بين الصرف والتوازن في العلاقات الدولية ولاحظ أن وجود فائض في الدولة يترتب عليه دخول المعدن النفيس مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

– فكرة الميزان التجاري: المهم بالنسبة للتجاريين هو تكوين فائض إيجابي للدولة عن طريق زيادة الصادرات وهذا يعتبر تقدماً على مستوى التحلل النظري لكن هذه الفكرة ليست كاملة لأنها لم تأخذ بعين الاعتبار عديد من العناصر التي أدت إلى ظهور فكرة ميزان المدفوعات فيما بعد. كما أن الفائض التجاري لا يكون دائماً مرتبطاً باقتصاد منتعش[2].

أخطأ التجاريون في اعتقادهم بإمكانية استمرار الفائض الإيجابي في الميزان التجاري على الدوام، بمعنى: أنه يكون لدى الدولة فائض مستمر؛ لأن وجود فائض في الميزان يؤدي إلى ورود النقود الذهبية، فيزيد من التداول النقدي، مما يترتب على ذلك ارتفاع الأسعار في الداخل، مما يجعل السلع المحلية مرتفعة، من ثم يقتضي تصديرها وتزداد بالمقابل الواردات، ويترتب على ذلك عجز في الميزان التجاري، وبذلك يكون من المستحيل الاستمرار في الحصول على الذهب والفضة مثل ما كان مؤملاً.

– أن التجاريين قد أخطئوا في التحليل الاقتصادي وفي السياسات التي طبقوها، ويأخذ بعض التجاريين على الاقتصاديين، أنهم أخطئوا في تحديد معنى الثروة؛ فالثروة الحقيقية ليست هي الذهب والفضة، وأنها ليست محصورة –كما ذكر التجاريون– في المعادن النفيسة، وإنما معناها أوسع من ذلك، فهي ما هي إلا مقدرة الدولة أو البلد الإنتاجية للسلع والخدمات وما تحققه فعلا من إنتاج.

– أنهم أخطئوا في بعض سياستهم الاقتصادية التي طبقوها؛ من حيث إن الحكومات كالحكومة الأسبانية اهتمت بجلب المعادن النفيسة، بينما لم تكن تهيئ الجو المناسب لزيادة القوة الإنتاجية فنتج عن ذلك زيادة في مستوى الأسعار أو التضخم، وهذا أضر بالطبقات الفقيرة.

– أنه ترتب على سياسات الحكومة الفرنسية كمثال، انخفاض دخول المزارعين لإجبارهم على بيع سلعهم بأسعار منخفضة خدمة للصناعيين، وبذلك أضرت هذه السياسة بالمزارعين.

1 – بن حمود سكينة، **دروس في الاقتصاد السياسي**، دار الحديث للكتاب، الجزائر، 2014، ص 66.

2 – محمود عبد المولى، **تطور الفكر الاقتصادي والاجتماعي عبر العصور**، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1979، ص 110.

– بوادر النظرية النقدية عند التجاريين:

جان بودان كان أول من لاحظ العلاقة بين كمية النقود والأسعار وبذلك أعطى صورة بدائية للنظرية الكمية للنقود كما أشار بعد ذلك مونكويستيان إلى علاقة النقود بالإنتاج في عهد لويس 13 حيث أعتبر أن ليس الذهب والفضة هي سبب في الثروة ولكن توفر السلع من شأنه أن يزيد في كمية الذهب والفضة.

المحور السادس: الفكر الاقتصادي لمدرسة الطبيعيين (الفيزيوقراط)

نشأت في فرنسا مجموعة من الأفكار الاقتصادية في نهاية حكم لويس 15 أصطلح على تسميتها بأفكار الطبيعيين وكان ذلك عن طريق فلاسفة اقتصاديين قدموا نظرية على النشاط الاقتصادي وهي نظرية مبنية على دراسة الإنسان وعلاقاته بالعالم الطبيعي وعلى رأس هذه المدرسة طبيب فرنسي يدعى فرنسوا كناي ومن أهم مؤلفاته "الجدول الاقتصادي"وقد انتشرت أفكاره ولاقت نجاحاً كبيراً في الأوساط العلمية والسياسية.

يتميز أصحاب المدرسة الطبيعية بأمرين وهما أنهم آخر المفكرين الذين تعرضوا لمشكلة التفضل بين أنواع النشاط الاقتصادي والبحث عن أفضل المهن وكذلك أول المفكرين الذي بحثوا بطريقة منظمة عن أفضل النظم الاقتصادية التي تحقق الرفاهية وطالبوا بالأخذ بنظام الملكية الخاصة وضرورة الحرية الفردية.

أولا. أهم مبادئ الطبيعيون

نادى الطبيعيون بسياسة الحرية الاقتصادية، وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، بمعنى: ترك النشاط الاقتصادي حرًّا، وهم بذلك يخالفون من سبقهم، أي: التجاريين[1].

- أيضا نادوا بتطبيق الحرية الاقتصادية في الداخل، والتي انعكست على الشعار الذي تبنته المدارس لاحقًا بعقود بعد هذه المجموعة، وهذا الشعار "**دعه يعمل**"، وفي مجال العلاقات الاقتصادية مع الخارج، انعكس الشعار الآخر المكمل لهذا الشعار "**دعه يمر**"؛ لذلك "دعه يعمل دعه يمر". ومعناه: اترك الناس يعملون بحرية، واترك السلع وعناصر الإنتاج تمر بحرية عبر الحدود.
- أما ما يخص عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، فبطبيعة الحال هذا لا يعني أنهم استبعدوا الدولة، من دور لها في النشاط الاقتصادي، بل أرادوا أن يجعلوا دور الدولة محصورا في التشريعات الاقتصادية، ووضع الأطر العامة.

1 – بن حمود سكينة، **مرجع سبق ذكره**، ص 69.

- كانوا يرون أن القوانين الطبيعية، وأن الكون سيسير متى ما ترك، وهو محكوم بما أودعه –الله سبحانه وتعالى– فيه.
- أيضا كانوا يرون أن من مهام الدول، تحقيق الأمن الداخلي والخارجي وحماية الملكية الفردية من الاعتداء.
- مبدأ المنافسة الحرة، وهذا المبدأ يقوم على أن كل فرد حينما يسعى لتحقيق منافعه الشخصية، يدخل في تنافس مشروع مع بقية الأفراد في المجتمع.
- أن الإيمان –كما ذكرنا– مرتكز على قضية أساسية لدى الطبيعيين، وهي الإيمان بوجود قوانين طبيعية تتولى الأمور كلها، بما فيها الحياة الاقتصادية، عن طريق مبدأي المنفعة الشخصية، والمنافسة الحرة، وتميزت هذه القوانين بخصائص أربعة[1]:

– **الخاصية الأولى**: أن القوانين الطبيعية هي مطلقة لا استثناء لها؛ لأنها من الطبيعة، وتشمل الطبيعة بمعناها الواسع؛ لذلك لا استثناء ولا تقييد، كما هو لدى المجموعات السابقة لهم؛ لذا ينظر لها –من وجهة نظرهم– على أنها ميزة أو خاصية.

– **الخاصية الثانية**: أن القوانين الطبيعية –من وجهة نظرهم– عالمية تنطبق على جميع البلدان، وعلى كل المجتمعات، وليست محدودة أو محصورة بمجتمع أو بنطاق أو منطقة جغرافية، وإنما شأنها شأن الطبيعة، فهي أمر لا يمكن حصره في مجموعه دون الأخرى؛ لأن مردها الطبيعة، والطبيعة شأن عام، كما خلقها الله سبحانه وتعالى.

– **الخاصية الثالثة**: أن القوانين الطبيعية –من وجهة نظرهم– أزلية لا تتغير عبر الزمن.

– **الخاصية الرابعة**: أن القوانين الطبيعية قوانين إلآهية، أي: أن الخالق –سبحانه وتعالى– هو الذي فرضها؛ ولذلك لا يجوز معارضتها، وبالذات هذه الخاصية وكما أشرنا في المحاضرة الماضية، أن هناك بعد ديني وأساس ديني لأفكار الطبيعيين.

- الطبيعيين كانوا متفائلين في نظرتهم لسير الحياة الاقتصادية، وأحد مظاهر هذا التفاؤل، هو اعتقادهم بأن كل فرد عندما يسعى لتحقيق مصلحته الشخصية (مبدأ المنفعة الشخصية)، يسعى في نفس الوقت لتحقيق مصلحة الجماعة أيضا (المصلحة الجماعية).

1 – أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، **تطور الفكر والوقائع الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 101.

يقوم هذا المبدأ على فكرة أن كل شخص يهتدي في تصرفاته الاقتصادية، أو سيسعى في تصرفاته الاقتصادية، إلى ما يحقق منافعه الشخصية، وبلا شك أن هذا الأمر قد يكون له علاقة مباشرة بما أتى به بعض الاقتصاديين، وبالذات الكلاسيك، وعلى رأسهم "آدم سميث" وما عرف لاحقا بـ"اليد الخفية".

ثانيا. أهم رواد المدرسة الطبيعية

1. الطبيب الفرنسي فرنسوا كناي

يعتبر الطبيب الفرنسي فرنسوا كناي أحد مؤسسي إن لم يكن هو مؤسس هذه المدرسة، هذا الطبيب عاش خلال فترة 1694 إلى 1774م، يعتقد كيناي كما أشرنا سابقًا بأن القوانين التي يصنعها الناس يجب أن تكون منسجمة مع القوانين الطبيعية التي أودعها الله – سبحانه وتعالى– في هذا الكون؛ لذا يجب أن يكون هناك انسجام وتناغم بين ما يأتي به بنو البشر وبين ما أودعه الله سبحانه في الطبيعية، وذكر بأن المزارع الصغير ليست مؤهلة لاستخدام الطرق والأساليب الإنتاجية الأكثر كفاءة، وعليه فقد فضل المزارع كبيرة الحجم.

كناي له إسهامات عدة لعل من أبرزها أنه أتى بما يعرف بالجدول الاقتصادي في عالمنا اليوم، وبين في فكرة هذا الإسهام أن التدفق في السلع والنقود والاقتصاد في الاقتصاد يتبع الدورة الدموية في جسم الإنسان، حيث إنها تنطلق من القلب وتعود إلى القلب، ولا غرو في ذلك؛ لأنه طبيب، لذا استفاد، أو حاول أن يُطبِّق ما هو في تخصصه الذي هو من التخصصات، أو من العلوم الطبيعية على قضية اقتصادية هامة، ونظر تحديدًا أنهم قصروا منتجة على الزراعة، ذلك كان يرى أن النشاطات وُزعت إلى نشاطات اقتصادية تحويلية، ونشاطات اقتصادية منتجة، والمنتج هو الزراعة تحديدًا وغيرها من الأنشطة، وتحديدًا التجارة والصناعة هما أنشطة تحويلية وليست أنشطة اقتصادية منتجة، ونحاول أن نشرح في هذا الإطار كيف يعمل الجدول الاقتصادي من وجهة نظر كناي.

– قسموا المجتمع إلى مجتمعات ثلاث أو طبقات ثلاث[1]:

- **الطبقة المنتجة وهي طبقة المزارعين**، وهي التي تنظم، وتسير الإنتاج، وتنمي الثروات فضل استخراج الناتج الصافي.
- **الطبقة الثانية هي طبقة الملاك العقاريين**، وهذه الطبقة تستفيد من الناتج الصافي للأرض.

1 – تامر البطراوي، **أبحاث في الاقتصاد السياسي النظرية الاقتصادية الكلية عرض ومناقشة**، الطبعة الأولى، دار بيبول، الإسكندرية، 2017، ص 67.

- **الطبقة الثالثة هي الطبقة العقيمة**، وهي تضم كل العاملين في التجارة والصناعة، أو كل العاملين في القطاعات الأخرى **غير القطاع أو النشاط الزراعي**.

– يقوم الجدول الاقتصادي ببيان تداول الإنتاج الصافي بين هذه الطبقات ولبيان ذلك استخدم كيناي أمثلة حسابية لتبسيط عرض هذه الدورة، حيث افترض أن الزراعة تنتج ما قيمته 5 مليار فرنك وافترض أن العمال الزراعيين يحتفظون بـ 2 مليار فرنك لمواجهة نفقاتهم الخاصة على المنتجات الزراعية وسداد تكلفة الإنتاج الزراعي أما الـ 3 مليارات المتبقية فإن دورتها تتم على الوجه التالي، ينفق العمال الزراعيون مليارا من لشراء منتجات من الطبقة العقيمة على شكل سلع صناعية وخدمات تجارية كما يقومون بدفع 2 مليار من لطبقة الملاك نظير مليكتها للأرض.

وتقوم طبقة الملاك بدورها بتوزيع دخلها من الزراعة والمقدر بـ 2 مليار، بأن تنفق بعضها على شراء السلع الزراعية والبعض الآخر على شراء سلع وخدمات من الطبقات العقيمة. فتنفق مليارا من الفرنكات لشراء سلع زراعية ومليار آخر على السلع والخدمات من الطبقة العقيمة.

وبذلك يجتمع لدى الطبقات العقيمة 2 مليار فرنك أحدها من الزراعيين والآخر من الملاك، وتقوم هذه الطبقة بإنفاق دخلها على الزراعة لشراء ما تحتاج إليه من السلع الزراعية. وبذلك يعود من جديد كل قيمة الإنتاج الزراعي إلى طبقة المنتجين.

وهكذا تتم دورة الناتج الصافي بأن تعود إلى النقطة التي بدأت منها.

تأثر كيناي بحكمه طبيب بالدورة الدموية التي تم اكتشافها في القرن السابع عشر وفصّل الجدول الاقتصادي على أساسها حيث نلاحظ أن كليهما يمثل دورة مغلقة تبدأ من نقطة وتدور لتنتهي إلى نفس النقطة التي انطلقت منها.

يمثل الجدول الاقتصادي أول بداية تحليلية لوضع نماذج للتوازن الشامل للاقتصاد القومي، وقد أدت هذه النماذج فيما بعد إلى وضع نماذج "فالراس" ونماذج المنتج المستخدم للتوازن "ليونتييف"[1].

تجدر الإشارة أن طبقة الملاك لها أهمية خاصة عند الطبيعيين ويرجع ذلك إلى أمرين:

- أهمية طبقة الملاك في حفظ النظام الاجتماعي، حيث أن فكرة وجود نظام اجتماعي قائم على الملكية الخاصة هي أحد الأركان الأساسية لتفكير الطبيعيين.

1 – مناف قومان، **المدرسة الطبيعية في الاقتصاد**، مقال متاح على موقع نون بوست، تاريخ النشر 2016 على الموقع الالكتروني:
http://www.noonpost.com/content/10917

- أن الملاك كانوا يقومون بدور اقتصادي هام في الاستثمار العقاري وحفظ قيمة الأرض فيما ينفقونه على استصلاح الأراضي.

– نظرية الناتج الصافي:

استبعد الطبيعيون في تعريفهم للثروة فكرة المعدن النفيس ويعتبرون النقود ثروة عقيمة ويعرّف رواد هذه المدرسة الثروة على أساس أنها مجموعة القيم التي يمكن استهلاكها عند الرغبة دون إفقار مصدرها. لذلك اعتبر الطبيعيون أن الزراعة تمنح للإنسان أكثر مما حصل عليه، أي أنها النشاط الوحيد القادر على خلق الناتج الصافي.

السبب في تميز الزراعة هو اعتبارها هبة من الطبيعة ويؤدي تضافر جهد الإنسان مع الطبيعة إلى خلق قيمة جديدة وهي الناتج الصافي. كما يوجد سبب اجتماعي لتفضيل الزراعة وهو إيجاد حجج لتبرير دخل الملاك العقاريين الذين يحصلون على هذا الدخل دون عمل من جانبهم.

فشل الطبيعيون في الوصول إلى فكرة المنفعة لذلك عجزوا عن تصور أن الصناعة والتجارة يمكن أن تكونا أيضاً منتجتين حتى لو اقتصر دورهما على تحويل المواد فإنهما يضيفان منفعة جديدة لكن عدم الأخذ بعين الاعتبار، فقوة المنفعة جعل من الطبيعيين يعتبرون الصناعة و التجارة مهن أو حرف عقيمة.

عامل الطبيعيون الصناعات الإستخراجية معاملة الزراعة حيث أن المناجم تعطي أكثر مما تأخذ.

أستعمل الجدول الاقتصادي لتوزيع الناتج الصافي وكان ذلك عن طريق الطبيب كيناي الذي وضع هذا الجدول على نموذج الدورة الدموية ليبين كيفية توزيع الناتج الصافي بين طبقات المجتمع وهو ليس بنظرية للتوزيع بالمعنى الحديث ولكن يكتفي بعرض دوره الناتج الصافي بانتقال الدخول من طبقة إلى أخرى وقسم كيناي المجتمع إلى ثلاثة طبقات كما ذكرنا سابقا.

2. آن روبير جاك تورغو (1727–1781)

هو اقتصادي وسياسي فرنسي وقف وراء محاولة قصيرة الوقت لتغيير السياسات الاقتصادية لفرنسا في القرن الثامن عشر، كان لفكره تأثير كبير على آدم سميث الذي قام بتأليف كتاب ثروة الأمم.

اعتبر في الأصل فيزيوقراطيا إلا أنه يعرف اليوم بكونه من أوائل المناصرين للحرية الاقتصادية. يعتُقد بأنّه أول خبير اقتصادي يعترف بقانون تقليص العائدات الحدية في الزراعة[1].

1 – آن روبير جاك تورغو، من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، متاح على الرابط الالكتروني:
https://ar.wikipedia.org/wiki/آن_روبير_جاك_تيرجو

هو صديق لكيناي لكنه يمثل استغلالاً فكرياً عن الطبيعيين رفض أفكارهم السياسية ولم يقبل فكرة أن الزراعة هي النشاط الوحيد المنتج ويمكن اعتبار ترجو الذي كان وزير المالية فرنسا من أتباع المدرسة الحرة حيث قام بعديد من الإصلاحات لتحرير التجارة كما أشار لقانون تناقص الغلة وفرق بين الأثمان الحقيقية (نفقة الإنتاج) وبين أثمان السوق (عرض وطلب).

في نظرية التوزيع فإن تورغو لم يقتصر فقط على النفقات النقدية بين الطبقات مثل الطبيعيين وإنما حلل ذلك مثل شكل نفقات وأثمان وكان هذا منطق النظرية الحديثة للقيمة.

ثالثا. إسهامات الطبيعيون في الفكر الاقتصادي

تأثر الفكر الاقتصادي بأفكار الطبيعيين فرغم أن فكرة الإنتاج الصافي لا تهم الزراعة وحدها وإنما بقية القطاعات إلا أن هذا الفكر لازم بعض المفكرين بصفة مباشرة أو غير مباشرة مثل آدم سميث رغم انتقاده للطبيعيين، قد ميز بين الأعمال المنتجة والأعمال غير المنتجة وهذا من أثر الطبيعيين وهو التميز بين العمل المنتج والعمل الغير منتج. كذلك الشأن بالنسبة لماركس الذي قام بنفس التمييز.

1. قدم الطبيعيون مساهمات كثيرة تعتبر خطوات مهمة في تطور الفكر الاقتصادي، وفتحت الأبواب لبلورة علم الاقتصاد؛ ليكون علًما مستقلًا، لذلك هم اعتبروه علًما اجتماعيًّا، كما أنهم أشاعوا فكرة الحرية الاقتصادية والمذهب الاقتصادي الحر، وبذلك فإنهم –أي الطبيعيون– يمثلون أول مدرسة للاقتصاديين.

2. الطبيعيون جعلوا الاقتصاد والاقتصاد السياسي علًما مستقلاً بين العلوم، لذلك وعلى يد كناي تحديدا الذي اعتبر البعض أنه إذا كان العلوم لها آباء وأمهات، فإن كناي يعُتبر أبو الاقتصاد السياسي، وخلصوا الاقتصاد السياسي من تبعيته للفلسفة أو للدين أو الأخلاق. أيضًا من إيجابيات أفكارهم، أو مزايا الأفكار التي أتوا بها أن الاقتصاديون يعد ينظروا إلى النقود على أنها هي الثروة الحقيقية مثل ما كان لدى نقص بالنقود متمثلة في المعادن النفيسة أنها هي الثروة الحقيقية، بل كما ذكر الطبيعيون أن الثروة الحقيقة لبلد ما، أو لاقتصاد ما تتمثل في الإنتاج، وهذه هي الثروة، أو الإنتاج هو الثروة الحقيقية لدى الاقتصاد.

3. هم أول من أعطى صورة عن الدورة الاقتصادية أي: دورة الناتج داخل البلد، وتوزيعه بين الطبقات الاجتماعية المختلفة.

4. عملوا على تشجيع الصناعة، وذلك من خلال تأييد حرية التجارة.

5. **الطبيعيون والتجارة الخارجية:** بقي مذهب التجاريين سائدا في الساحة الاقتصادية الأوربية حتى ظهرت أفكار جديدة تنتمي إلى مدرسة أطلق عليها مدرسة الطبيعيين أو الفيزيوقراط، وهي تعد أول مدرسة اقتصادية فكرية جديدة.

وعلى ذلك فإن الطبيعيون توصلوا إلى أن قيود التصدير التي فرضها التجاريون على المواد الغذائية كانت مسؤولة عن زيادة العرض ومن ثم عن انخفاض أثمان الحاصلات الزراعية إلى ما دون السعر الطبيعي الذي أسموه بالسعر العادل الذي يرضى به كل من المنتجين والمستهلكين، وهو ما اضر كثيرا بالإنتاج الزراعي خاصة في ذلك الحين[1]. وقد رفع الفيزيوقراط شعارا يقول: دعه يعمل دعه يمر، من قبل احد مفكريهم وهو فنست دي جورناي الأمر الذي دفع إلى ترك الأفراد والجماعات إلى ممارسة الأنشطة الاقتصادية المتنوعة بحرية بعيدا عن القيود والعقبات، وقد بدأت للتو بوادر الثورة الصناعية، مما مهد الطريق إلى تبلور أفكار الاقتصاديين التقليديين أمثال هيوم وسميث وريكاردو وميل وغيرهم والذين هاجموا جميع إشكال الحماية والتدخل وفرض القيود على التجارة الخارجية.

المحور السابع: الفكر الاقتصادي للمدرسة الكلاسيكية

المدرسة الكلاسيكية الإنجليزية للاقتصاد هي فرع من فروع مدرسة الحرية برزت في أواخر القرن الثامن عشر مع آدم سميث عاشت حوالي مائة عام، وبلغت نضجها الفكري الكامل في أعمال دافيد ريكاردو، وجون ستيوارت ميل.

هيمنت نظريات التيار الكلاسيكي على الفكر الاقتصادي في بريطانيا العظمى إلى حدود عام 1870 وركزت على سياسة النمو الاقتصادي وأهمية أن تكون الأسواق حرة من سيادة المنافسة الكاملة والبعد عن أي تدخل حكومي في الاقتصاد.

سميت بالكلاسيكية للتغييرات والإضافات الطارئة عليها منذ ستينيات القرن العشرين، وذلك لتمييزها عن الليبرالية الاجتماعية.

1- خالد حسين المرزوك، **نظريات التجارة الخارجية**، كلية الإدارة والاقتصاد، شبكة جامعة بابل، نظام التعليم الالكتروني:
http://business.uobabylon.edu.iq/lecture

أولا. أهم رواد الفكر الكلاسيكي

يعتبر آدم سميث، ودافيد ريكاردو وتوماس مالتوس وغيرهم أحد أبرز منظري الفكر الكلاسيكي.

1. آدم سميث (Adam Smith)

حيث يعتبر مؤسس المدرسة الكلاسيكية ومذهب الحرية الاقتصادية، وله الفضل في ترسيخ الاقتصاد كعلم، شرع سميث في كتابة أهم كتاب في الاقتصاد خلال القرن الـ 18، وهو "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" المعروف اختصارا بـ "ثروة الأمم"، نشر في مارس 1776 في لندن، وقد أنفق على كتابته سنوات عديدة. لقي الكتاب نجاحا باهرا، فقد أعيد نشره عدة مرات وترجم إلى لغات عديدة خلال بضعة أعوام، وكان له بالغ الأثر في توجيه السياسة الاقتصادية لإنجلترا، وصيغت الاتفاقية التجارية التي ُوقعت مع فرنساعلى ضوء مبادئه، كما اعتُمدت أفكاره في وضع ميزانيات الدولة وفي إصلاح منظومة الضرائب. وقد سطر سميث في هذا الكتاب الأسس العلمية الأولى للاقتصاد السياسي معتمدا في ذلك على المنهج العلمي في البحث، مما جعله يؤسس للاقتصاد بوصفه علما من العلوم.

صاغ سميث الفرضيات الأساسية للتحليل الاقتصادي الكلاسيكي:

- آلية الأسعار تقود الأسواق إلى حالة التوازن.
- المصلحة الشخصية هي التي تحفز الناس وتقود العالم.
- توزيع العمل والتخصص هما مصدر الفعالية الإنتاجية.
- المنافسة قادرة على لعب دور الضبط بنجاعة.
- السوق كفيل بتحويل المصالح الشخصية الأنانية للأفراد إلى مصلحة جماعية.

وطّور نظريته الشهيرة حول "اليد الخفية" التي تقول بأن السوق قادرة على المواءمة بين المصالح الشخصية الأنانية والمتضاربة للأفراد وتقود في النهاية إلى تحقيق مصلحة الجميع، كأن يدا تعمل في الخفاء على السير بالناس في اتجاه النظام بدلا من الفوضى.

أحدثت الأفكار الاقتصادية التي ضمنها سميث كتابه قطيعة مع الأفكار التجارية السائدة قبله، والتي كانت ترى أن الثروة تكمن في تراكم المعادن النفيسة من ذهب وفضة بتشجيع الصادرات وتقليل الواردات، أو الطبيعية التي تعتبر أن الأرض هي مصدر الثروة.

فقد آمن سميث خلافا لمن سبقوه بأن العمل المنتج للسلع والخدمات هو المقياس الحقيقي لثروة الأمم، ودعا إلى تخصص كل بلد في إنتاج السلع التي يُحسِن إنتاجها بأقل تكلفة مقارنة مع بقية البلدان واستيراد بقية السلع (نظرية الميزة المطلقة)من أجل مضاعفة حجم السلع المنتَجة في العالم ورفاهية الجميع. وقد أسس بذلك لضرورة اعتماد الأمم لمبدأ التجارة الحرة خلافا للحمائية التي تشجعها الأطروحة التجارية.

مّهد سميث بأفكاره لظهور المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد (العمل هو منشأ القيمة ومصدر الثروة)، وأفسح المجال لمجموعة من الاقتصاديين المرموقين (دافيد ريكاردو، جون ستيوارت، توماس مالتوس، باتيست ساي..) الذين طوروا أفكارهم انطلاقا من الإرث الفكري الذي تركه.

2. دافيد ريكاردو (David Ricardo)

في عام 1817م سعى ريكاردو إلى تطبيق أفكار المدرسة الكلاسيكية بالاعتماد على النظريات الخاصة بآدم سميث وان معظم أفكار ريكاردو يتضمنها كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي".

فقد أصبح معروفا جدا بعد أن كتب مقالاته عام 1815 اثر انخفاض أسعار البيع على الأرباح وفي عام 1918 اصدر كتابة الثاني عن "الاقتصاد السياسي والضرائب" ولو نظرنا إلى الفكر الريكاردي لوجدنا أن له صدى عميق في عصرنا الحالي ولا سيما بالنسبة للمهتمين بنظرية القيمة ونظرية رأس المال.

أن ريكاردو أشار أن ملاك الأراضي الزراعية عادة ما يحاولون الإثراء على حساب الطبقات الأخرى من المستهلكين كما اعتقد ريكاردو أيضا أن المرتبات وأجور العمال وأيضا أرباح المنظمين والرأسماليين الصناعية لا يمكن زيادتها إلا بزيادة إنفاق باقي طبقات المجتمع وأشار إلى أن تلك الأرباح عادة ما تتجه إلى الانخفاض مما يؤدي إلى وصول الصناعة إلى حالة ركود والسكون النسبي[1].

3. توماس روبورت مالتوس (Thomas Malthus)

وبالنسبة لمالتوس فقد اشتهر بسبب مؤلفه الخاص ببحث كيفية الموائمة بين الإنتاج وعلاقته بالزيادة السكانية حيث اتضح فيه أن نمو الموارد الاقتصادية تزيد طبقا لمتوالية حسابية فيما يتزايد عدد السكان طبقا لمتوالية هندسية ولذا فان لم تتخذ الإجراءات التي من شأنها الحد من هذا النمو المتزايد لعدد السكان فسيؤدي الأمر بوصول المجتمعات إلى الكوارث والمجاعات.

1 – أريج خضر، **المدرسة الكلاسيكية ورواد الفكر الاقتصادي، مقال متاح على موقع المحطة** (مجلة علمية ثقافية)، متاح على الرابط الالكتروني:
https://elmahatta.com/المدرسة-الكلاسيكية-في-الاقتصاد

كما نجد أن مالتوس لم يكن من مؤيدي تدخل الدولة حيث اعتبر أن هذا التدخل عديم الجدوى لأن القوانين الطبيعية تعتبر من قبيل القوانين الحتمية التي لا مفر من وجودها كما أن الحل الوحيد بالنسبة لمشكلة تزايد السكان إنما يكون في أيدي الأفراد أنفسهم وليس في أيدي المسؤولين.

ثانيا. نظرة الكلاسيك للاقتصاد

سنتناول نظرة الكلاسيك للاقتصاد عبر عدة محاور نبرز فيها إنتاج المدرسة الكلاسيكية في نقاط بسيطة[1]:

1. يرى الكلاسيك أنه من خلال سعي الفرد لتحقيق مصلحته الشخصية الخاصة سيحقق بذلك المصلحة العامة، كما أشار إلى ذلك مفهوم اليد الخفية لآدم سميث حيث يرى أن الإنسان أناني بطبعه، لكن ذلك ليس سيئًا بالضرورة؛ فالجزار الذي يبيع اللحم لا يفعل ذلك بنية توفير اللحم الطازج للناس بأسهل طريقة، لكن دافعه الأساسي هو الحصول على أقصى ربح من اللحم الذي يبيعه، وهذا الأمر هو الذي يدفعه للعناية بسلعته وتقديم اللحم الطازج للناس. وهكذا تتحقق المنفعة العامة انطلاقًا من سعي كل شخص نحو تحقيق مصلحته الخاصة. ومن نتاج إيمان الكلاسيك بسعي الجميع لتحقيق المصلحة الشخصية، رأى الكلاسيك أن الفاعلين الاقتصاديين (المؤسسات والشركات مثلًا) في سعيهم لتحقيق أقصى استفادة ممكنة، فإن هذا يتكفل بتوجيه الموارد المتاحة نحو أفضل استخدام ممكن لها، وبالتالي يستفيد الاقتصاد منها بأقصى كيفية ممكنة وتتحقق المنفعة العامة.
2. يرى الكلاسيك أن كل الأسواق (أسواق السلع والخدمات أو سوق العمل) تسودها المنافسة الكاملة، حيث تسعى كل المشروعات إلى تعظيم أرباحها الكلية فتظل هذه المنافسة بتخفيض التكلفة إلى أقل حد ممكن. وحالة المنافسة الكاملة كما تطرقنا لها في حديثنا عن السوق التنافسي الحر بشروطها الأربعة التي ذكرناها، تحقق أعلى فاعلية للأسواق التي تصبح ما إن تتحقق الشروط على تحقيق الرفاه الاقتصادي.
3. مبدأ حرية الأسواق وفاعليتها ليس مرتبطا فقط بالأسواق الداخلية لاقتصاد ما، بل الأمر ينطبق أيضا على السوق العالمي التي تجري فيه التبادلات التجارية عن طريق الاستيراد والتصدير. فكان إنتاج اقتصاديي المدرسة الاقتصادية كآدم سميث أو دافيد ريكاردو عبر نظرية الميزة النسبية، ينصب حول أن السوق العالمي إذا تحقق فيه شروط السوق التنافسي؛ كشيوع وإتاحة التكنولوجيا المستخدمة للجميع مع إمكانية الحصول عليها دون قيود لمن يرغب في شرائها من هذه الأسواق، سينتج عن ذلك منافسة

1 – خالد أبو القمصان، **موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية عبر العصور**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص.ص 51-52

بين مختلف الدول حيث تتخصص كل واحدة منها فيما تمتلك فيه ميزة نسبية مقارنة بغيرها من الدول. فإذا تم هذا، فإن السوق يلعب دوره أيضا في تحقيق المنفعة لجميع الدول التي تعتمد على تبادلات تجارية حرة بدون قيود.

4. **دور الدولة**: المبدأ بسيط، إذا كان العمل الحر للأسواق يتميز بالفاعلية التي تحقق المنفعة للجميع، فيجب علينا أن ندع الأسواق تقوم بدورها الطبيعي. ولهذا فعلى الدولة ألا تتدخل في النشاط الاقتصادي، إلا في أضيق نطاق، كتنظيم الملكيات، وتقديم خدمات التعليم، والشرطة والقضاء، والدفاع عن سيادة الدولة من التهديدات الخارجية وغير ذلك من الأعمال العامة. فالدولة إذا تدخلت في الأسواق ستفسد عملها الطبيعي الفعَّال بشكلٍ قد يهدد حدوث المنافسة الكاملة التي يراها رواد المدرسة الكلاسيكية أفضل ما يمكن الوصول إليه. وبالتالي فلا يوجد شيء أفضل تستطيع الدولة أن تقدمه للاقتصاد. وعليه فأقصى ما يمكنها تحقيقه هو تساعد رجال الأعمال وتذلل لهم العقبات وتوفر الأمن داخل البلاد وتحمي حدودها الخارجية، ما يهيئ المناخ اللازم لقيام العمليات الاقتصادية داخل الأسواق.
5. أما النقود فهي بالنسبة للكلاسيك مجرد ''عربة لنقل قيم المنتجات'' من فريقٍ إلى فريق آخر، أي أننا نستخدمها فقط لتسهيل التبادلات بيننا، وبالتالي فالنقود وسيلة وليست غاية، فالغاية نفسها هي الحصول على السلع والخدمات لاستهلاكها وتحقيق المنفعة، أو استثمارها لجمع الثروة. ومن هذا المنطلق، فإن الطلب على النقود يكون لإتمام المعاملات التجارية فقط، وبالتالي فهو مشتق من الطلب على السلع والخدمات؛ فإذا ارتفع الطلب على السلع والخدمات، يرتفع الطلب على النقود أيضا؛ لأن وظيفة النقود الوحيدة هي الوساطة في عملية التبادل.
6. **نظرة الكلاسيك للثروة**: يثمن الكلاسيك الموارد الاقتصادية للدولة كافة، من العمل ورأس المال والأرض وكذلك الأعمال الحرة، فضلًا عن جميع الأنشطة الاقتصادية من زراعة وتجارة وإنتاج، بل واهتموا بالتبادل التجاري الدولي، ورأوا أن كل ذلك يسهم في تنمية ثروة الأمة؛ لذا فالثروة الحقيقية في نظرهم تتمثل في السلع الاستهلاكية والاستثمارية، لا في كمية النقود التي يمتلكها الفرد[1].

1 – حسين عمر، **موسوعة الفكر الاقتصادي**، الجزء الأول، دار الكتاب الحديث، مصر، ص 214.

ثالثا. نظريات وإسهامات المدرسة الكلاسيكية

1.نظرية الكلاسيك في الإنتاج

نظرية الإنتاج اهتمت بأمرين مهمين:

- **الأمر الأول**: اهتمت بتقسيم العمل، وأثر هذه الظاهرة في زيادة حجم الإنتاج، وتحسين نوعيته، وكذلك زيادة إنتاجية العمل، ومثل ما نعرف فكرة تقسيم العمل تكاد تحمل اسم آدم سميث، وهو أحد روَّاد هذه المدرسة، المدرسة التقليدية في هذا الأمر أرجعت سبب الزيادة في الإنتاج والإنتاجية إلى تقسيم العمل.
- **الأمر الثاني**: أيضًا تقسيم العمل سيسهم في زيادة إتقان العامل للعمل والقدرة على الابتكار، وعلى استخدام الآلات ، وأيضًا تقسيم العمل كان يرون أنه يتوقف على حجم السوق.

2. نظرية الكلاسيك في القيمة

نظرية القيمة عند الكلاسيك شأنها شأن غيرهم لم يأتوا، أو لم يوجدوا هذه النظرية، وإنما هم لهم إضافات لنظرية القيمة التي هي نظرية قائمة قبل المدرسة التقليدية فيما يتمثل إسهام التقليديون في نظرية القيمة إسهامه يتمثل في تفريقهم بين قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة أو ما أسموه القيمة الإستعمالية والقيمة التبادلية للسلعة أو الخدمة.

والقيمة التبادلية: هي التي تمثل السعر الطبيعي والتقليديون إجمالًا، ركزوا اهتمامهم على قيمة التبادل، وذكروا أن **قيمة الاستعمال** تمثل المنفعة التي يحصل عليها الفرد للاستعمال لسلعة ما. **وقيمة المبادلة** تمثل النسبة التي تتحدد على أساس كمية العمل أو جهد العمل الذي بُذل في إنتاج السلعة، أو تلك.

3. نظرية الكلاسيك في السكان

أحد أوجه التحليل أو سمات التحليل الاقتصادي لدى الكلاسيك فيما يخص نظرية أخرى هي نظرية السكان، الكلاسيك رسموا صورة جميلة، وتحديدا آدم سميث لمجتمع يسوده التجانس، ونزوع أفراده للتقدم لتحقيق رفاهية البشر ذلك مرتكزا على فكرة أتوا بها، وهي لا تزال الآن يعني: في الاقتصاد ركن أساسي، وهي ما يُعرف باليد الخفية، وكانوا يعتقدون أن اليد الخفية تحركهم، وتحفظ تماسك المجتمع.

ويرجع الفضل في ذلك إلى الكلاسيك لكنها كنواحي الجذور، وفي العمق كانت موجودة لدى مجموعات سابقة، لكن من أخرجها وأضاف لها أعطاها عمق التحليل، وبينهم الكلاسيك لا شك في ذلك، وفكرتها أن الفرد يسعى في تحقيق مصلحته الذاتية، لكنه في ذلك يحقق المصلحة العامة للمجتمع، ومثل ما نعرف

أن المجتمع هو مكون من مجموعة من الأفراد؛ لذا ففي الأخير ستحقق المصلحة العامة بطريقة غير مباشرة عن طريق تحقيق كل فرد من أفراده مصلحته الذاتية، وهذا ما اصطلح عليه، أو سمي باليد الخفية، لكنه في قضية السكان ظهر أيضًا يعني: كطبيعة كونية أنه ظهر في انجلترا، وبعث عن نتيجة؛ لزيادة السرعة في السكان، وكان واضحين للعيان.

وكان الرأي هو وجوب خفض السكان حتى يتناسب مع مستوى المعيشة، وتأثر بعض مفكري هذه المدرسة، وتحديدًا مالتوس بالمذاهب التي دمغت الثورة الصناعية بأنها لم تخدم الطبقة، أو لم تحقق للطبقة العاملة خيرًا، كما تصور بعض مفكري المدرسة التقليدية.

4. نظرية الكلاسيك في التوزيع

فيما يتعلق بوجهة نظرهم في قضايا التوزيع أو نظرية التوزيع الكلاسيك اهتموا كثيرًا بنظرية التوزيع باعتبار أن توزيع مكافئة عوامل إنتاج هي المشكلة الرئيسة في علم الاقتصاد، وليس المشكلة في الإنتاج، وبطبيعة الحال أن هذه النظرة أو هذا التحليل كان نتيجة طبيعية لموقفهم تجاه نظرية التشغيل الكامل مثل ما مر معنا منذ قليل، فما دام المستوى الإنتاجي دائمًا هو عند التشغيل الكامل، وما دام حجم الإنتاج الكلي يبقى ثابتًا؛ فإن المشكلة الرئيسية تنحصر في معرفة القوانين، والتي يخضع لها توزيع هذا الناتج الكلي بين عوامل أو عناصر الإنتاج التي أسهمت في إنتاجه. ويرتبط تحليل التوزيع عندهم بالمنهج الطبقي بدلًا من المنهج الوظيفي الذي ارتبطت به المدرسة الكلاسيكية الحديثة[1].

5. نظرية الكلاسيك في النقود

نظرية أو تحليل الخاص بالنقود، الكلاسيك أو التقليديون كانوا يرون أن دور النقود في الاقتصاد، أو في الحياة الاقتصادية هو دور ثانوي؛ حيث إنهم كانوا يعتبرونها وسيط للمبادلة، وأداة لقياس القيم، ولا تعتبر ثروة بحد ذاتها، لم يعطوا لها أهمية أخرى، مثل كونها وظيفة كمخزن للقيمة.

لذا فيما يخص قضايا النقود أو نظرية النقود كانوا يرون أن دور النقود في الحياة الاقتصادية هو دور ثانوي، يتمثل في كونها وسيط للمبادلة أو أداة لقياس القيمة للسلع، وليس لها دور آخر مثل كونها مخزن للقيمة، وذلك لحفظ المدخرات؛ لذا تصوروا أن النقود هي مجرد أداة لتسهيل، أو وسيلة لتسهيل سير الاقتصاد وتيسير مبادلاته، وهذا على أساس أنه في تحليلهم الاقتصادي على أن الاقتصاد اقتصاد عيني لا دور للنقود فيه، خلاف أنه وسيط للمبادلة.

1 – مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، **مرجع سبق ذكره**، ص 135.

6. نظرية الكلاسيك في التشغيل

ما يتعلق بنظرية التشغيل، أو رآهم في نظرية التشغيل التقليديون أو الكلاسيك كانوا يعتقدون أن حجم التشغيل لا بد أن يتحدَّد عند مستوى التشغيل الكامل، والتشغيل الكامل ليس خاصًّا بالعمالة فقط، وإلا لعناصر الإنتاج إجمالًا، ومن ضمنها عنصر العمل؛ لذا كانوا يرون كل بطالة بين عنصر العمل أي: بين العمال لا يمكن أن تكون إلا ظاهرة عابرة، وحجتهم في ذلك أنه إذا وجدت هذه البطالة بين العمال لأي سبب؛ فإنه سوف يتنافس العمال فيما بينهم للاشتغال أو للعمل، فيترتب على ذلك خفض أجورهم، ويدفع المنظمين إلى تشغيل هؤلاء العمال العاطلين عن العمل.

ومن ثم تنتهي المشكلة أو تنتهي البطالة، وترتب على هذه الفكرة أن الكلاسيك اعتبروا أن حجم الإنتاج الكلي يبقى ثابتًا دائمًا عند مستوى واحد، وهو مستوى التشغيل الكامل؛ لذا لا يتغير، وعند حصول ذلك لا يتغير حجم الناتج القومي في رأيهم إلا في الأجل الطويل، تحت تأثير العوامل التي تؤثر، أو تنتج عن تغير حجم السكان، أو الفن الإنتاجي.

7. النظريات الكلاسيك في التجارة الخارجية

تعتبر النظرية الكلاسيكية نقطة الانطلاق في تحليل تطور نظرية التجارة الخارجية، بحيث لم يكن للتجاريين من قبلهم نظرية منفصلة في هذا المجال، فالنسبة لديهم فإن ثروة الأمة تقاس بما لديها من رصيد الذهب والفضة، ولا تقاس بما تمتلكه من موارد أساسية كالأرض الزراعية ووسائل الإنتاج والثروات الطبيعية والعنصر البشري، وعلى هذا الأساس فقد هاجم المفكرون الكلاسيك التجاريين وانتقدوا آرائهم ودعوا إلى حرية التجارة الخارجية التي تسمح في نظرهم لكل بلد من تحقيق مزايا مكتسبة من جراء عملية الإنتاج والتبادل[1].

لقد حاولت النظرية الكلاسيكية في إطار تحليلها لموضوع التجارة الخارجية أن تبين أن التبادل الدولي مفيد لجميع الدول المشاركة فيه، كما حاولت أن تبين كيف، ولماذا يتم هذا التبادل الدولي وما هي أسبابه.

هذا ويمكن القول أن النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية تتضمن في الواقع عدة نظريات والتي من أهمها: نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث، نظرية التكاليف النسبية لدافيد ريكاردو، وأخيرا نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل.

1- بلال بوجمعة، ملوك عثمان، **تطور حجم التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2001 –2016**، مجلة الحوار الفكري، السنة الحادي عشر، العدد الثاني عشر، ديسمبر 2016، ص 145.

– نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث: أفكار آدم سميث في نظرية التجارة الدولية موجودة في كتابه بعنوان ثروة الأمة، ومضمون النظرية هو أن المزايا التي تنتج عن تقسيم العمل داخل دولة نفسها تتحقق نتيجة لتقسيم العمل في المجال الدولي. فالدولة هي تتخصص في إنتاج السلع التي تتوقع أن يزداد إنتاجها فيبدوا أنه لديها وفرة في استخدام المواد الأولية والعمالة والآلات،...الخ، والأساس الذي اعتمد عليه آدم سميث في توسيع نطاق تطبيق آرائه لتحسين العمل لتشمل المجال الدولي هو اتساع نطاق السوق، فالسوق يتسع بدرجة أكبر إذا ما تمكنت السلع من إيجاد أسواق لها في خارج نطاق البلد، فسوف يؤدي هذا إلى توجيه النشاط الاقتصادي نحو السلع التي تنتج بتكاليف أقل من تكلفة إنتاجها في الخارج واستيراد سلع أجنبية يمكن استيرادها بتكاليف أقل من تكلفة إنتاجها في الخارج والاعتماد على استيراد السلع الأجنبية التي يمكن استيرادها بتكاليف أقل من تكلفة إنتاجها محليا، فتقسيم العمل في المجال الدولي طبقا لما جاء في كتاب آدم سميث يجب على الدولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تكون في إنتاجها ميزة مطلقة.

يعتبر آدم سميث أول اقتصادي كلاسيكي الذي بحث في التفسير المنطقي وراء التجارة الخارجية، حيث يرجع سبب قيام التجارة الدولية إلى تباين التكاليف المطلقة، ويعني هذا أنه من مصلحة الدولة أن تقوم بالاستيراد في حالة ما إذا كانت تكلفة إنتاج السلعة في هذه الدولة أكبر بالمقارنة مع تكلفة إنتاجها في الخارج[1].

ينادي سميث بحرية التجارة الخارجية، وفي معرض دفاعه عن حرية التجارة بين الدول المختلفة يقول:

إذا كان في مقدور بلد أجنبي أن يمدنا بسلعة أرخص مما لو أنتجناها نحن فلنشتريها منه ببعض إنتاج صناعتنا.

لقد برهن آدم سميث في كتابه ثورة الأمم أن التجارة تجعل البلد يستفيد من مزايا تقسيم العمل بين أفراد المجتمع الواحد، الذي بدوره يؤدي إلى التخصص وبالتالي زيادة الإنتاجية والناتج الوطني للدولة، فزيادة الإنتاجية والناتج الوطني للدولة يتوقف على سعة السوق في جانب، وعلى مقدار رأس المال المستخدم في جانب آخر.

إذن فزيادة رأس المال المستخدم في النشاط الاقتصادي يعد شرطا ضروريا لتقسيم العمل ومن ثم التخصص بين الأفراد في البلد الواحد.

1– عزيزي أحمد عكاشة، **الأجهزة والإجراءات المدعمة لتطوير التجارة الخارجية الجزائرية**، مجلة الابتكار والتسويق، العدد الرابع، 2017، ص 245.

نظرية آدم سميث عجزت عن الإجابة عن التساؤل المطروح كيف يكون السبيل إلى التخصص بالنسبة للدول التي لا تتوفر فيها ميزة مطلقة في إنتاج أية سلعة مقارنة بالدول الأخرى، وإذا كانت دولة معينة تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج جميع السلع على الدول الأخرى، هل يعني ذلك أنه لا توجد مكاسب للتجارة بين الدولتين[1]؟

وقد حاول دافيد ريكاردو تقديم إجابة لهذا التساؤل من خلال نظرية الميزة النسبية.

– نظرية التكاليف النسبية لدافيد ريكاردو: أورد ريكاردو نظريته في التجارة الدولية من خلال كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب، ويعالج هذا الكتاب أساسا موضوع القيمة والتوزيع، ويتناول موضوع التجارة الدولية في الباب السابع من الكتاب، وقد استعرض ريكاردو ما ذهب إليه آدم سميث من أن التجارة الخارجية بين دولتين ستعود بالفائدة عليهما وأن التخصص الدولي لا يتوقف على نظرية الميزة المطلقة لمختلف الدول وإنما على مقارنة الميزة النسبية لمختلف الدول في إنتاج السلعتين معا، إحداهما بالنسبة الأخرى[2].

وقد تم ذلك من خلال عرض نظريته المعروفة بنظرية التكاليف النسبية، والتي تعتبر بمثابة العمود الفقري للنظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية، وهي لا زالت في العديد من جوانبها صحيحة، وقادرة على تفسير جوانب هامة من ظواهر التبادل الدولي في الوقت الراهن.

لقد بحث ريكاردو في نظرية النفقات المطلقة، التي ترى أن قيام التجارة الخارجية يرجع إلى سبب الاختلاف في النفقات المطلقة، واعتبر أن ذلك ليس كافيا، وخلص إلى أن السبب الحقيقي في التبادل الدولي هو الاختلاف في النفقات النسبية وليس المطلقة، وصاغ نظريته التي عرفت بنظرية النفقات النسبية.

ووفقا لنظرية النفقات النسبية لديفيد ريكاردو، فإن الدول تتخصص في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية وبالتالي فهي أكثر كفاءة في إنتاجها، حيث يمكنها إنتاجها بأقل تكلفة ممكنة، مما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد، وبالتالي زيادة حجم الإنتاج وفقا للتخصص وتقسيم العمل، مما يجعل كل دولة تحصل على كمية أكبر من السلع مقارنة بكمية السلع التي كان يمكن أن تحصل عليها بمواردها الخاصة دون الدخول في التجارة الدولية[3].

1- رائد فاضل جويد، **النظرية الحديثة في التجارة الخارجية**، مجلة آداب الفراهيدي، جامعة تكريت، العدد 15، حزيران 2013، ص 174.

2- عزيزي أحمد عكاشة، **مرجع سبق ذكره**، ص 245.

3- قادري علاء الدين، فيلالي بومدين، **تقييم بعض اتفاقيات تحرير التجارة العالمية وآثارها على الدول النامية**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد الأول، 2013، ص 347.

لقد ساهمت نظرية التكاليف النسبية في دفع النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية إلى الأمام، بعد أن عجزت نظرية التكاليف المطلقة في إيجاد تفسير لواقع بعض حالات التبادل الدولي كحالة تمتع دولة معينة بإنتاج سلعة بتفوق مطلق ومع ذلك لا تتخصص في إنتاجها وتصديرها، وكذلك حالة قيام التجارة بين بلدين، بالرغم من أن أحدهما لا يتمتع بتفوق مطلق في إنتاج أي من السلعتين، في حين يتمتع الثاني بتفوق مطلق في إنتاج السلعتين.

ففي هذه الحالات يرى ريكاردو أن التبادل الدولي يمكن أن يتم ويكون مفيدا للبلدين المتبادلين ولكن ليس على أساس التفوق المطلق بل على أساس التفوق النسبي، وذلك عندما يكون معدل التبادل الدولي محصورا بين معدلي التبادل الداخلي في البلدين.

– نظرية التبادل الدولي لجون ستيوارت ميل: نظرية القيم الدولية تبرز فكرة الميزة النسبية بدلا من النفقة النسبية، فتصور ريكاردو للنفقة النسبية يتم على أساس تثبيت كمية الإنتاج لإبراز الفروق في نفقات الإنتاج. أما جون ستيوارت ميل فيفرق بين حالة التبادل الداخلي وحالة التبادل الدولي، ففي الحالة الأولى يتحدد معدل التبادل الداخلي وفقا لنفقة الإنتاج النسبية، أما في حالة التبادل الدولي فلا تنطبق قاعدة النفقات النسبية للإنتاج. لهذا يقوم جون ستيوارت ميل في إطار تحليله لحالة التبادل الدولي بتثبيت النفقة، وهي وفق نظرية القيمة في العمل، ليبرر الفرق في الإنتاج ومن ثم الفروق في الإنتاجية، وبذلك فهو يرفض التفسير السائد من قبله القائم على أساس افتراض أن إنتاجية العمل واحدة في كل من دول أطراف التبادل الدولي، وأحل محله اختلاف إنتاجية العمل من دولة لأخرى.

واستنادا إلى ذلك جاء جون ستيوارت ميل بنظرية القيم الدولية التي اعتمد فيها على اختلاف النسبية للعمل لتفسير التجارة الخارجية والتي أوضح فيها أن معدل التبادل الدولي الفعلي وشروطه هو الذي على أساسه يتم توزيع الكسب بين طرفي التبادل الدولي.

لذا فصياغة نظرية القيم الدولية تقوم على أساس الطلب المتبادل، والذي يقصد به طلب كل دولة على سلع وخدمات الدولة الأخرى، وطلب الدولة الأخرى على سلع وخدمات الدولة المعنية، حيث يكون التفاوت في الحجم بين البلدين تفاوتا معقولا، وإلا تحدد معدل التبادل الدولي وفقا لمعدل التبادل الداخلي للدولة الكبرى قبل قيام التجارة بينهما [1] ويعتبر الاقتصادي الإنجليزي ألفريد مارشال أول من تناول تحليل

1– عبير عبد الهادي العتيبي، **أثر الائتمان المصرفي على التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية**، بحث معد في إطار مقرر مشروع تخرج، قسم الاقتصاد، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، 1436هـ – 2015، ص 05.

جون ستيوارت ميل للطلب المتبادل بطريقة بيانية، وآتي بما يعرف بمنحنيات الطلب المتبادل أو منحنيات مارشال، ثم جاء بعده فرانسيس أدجورث وأكمل العمل الذي بدأه مارشال.

– نظرية هكشر– أولين: يرجع ظهور نظرية نسب عناصر الإنتاج في التجارة الخارجية إلى الاقتصاديين السويديين إيلي هكشر في كتابه بعنوان آثار التجارة الخارجية على التوزيع وإلى تلميذه برتل أولين من خلال كتابه التجارة الإقليمية والتجارة الدولية، وذلك بتوجيه النقد إلى الأسس التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية، مثل اتخاذ العمل كعنصر أساسي وحيد للقيمة، واعتبارها أن اختلاف النفقات النسبية لإنتاج السلعة كأساس لانتشار ظاهرة التخصص الدولي وبالتالي قيام التجارة الدولية أي أن النظرية التقليدية بهذه الصورة تحدد متى تقوم التجارة الدولية ولا تفسر لماذا تقوم هذه التجارة، فهي تصف حالة مشاهدة ولا تفسرها، وعليه فنموذج هكشر– أولين يفترض أن التجارة في السلع والعوامل هي بدائل، ومع ذلك، مع عامل الحركة وتقنيات الإنتاج المختلفة، عامل الأسواق قد تحل محل أسواق السلع أو تكملها[1].

لقد جاءت نظرية نسب عوامل الإنتاج لتفادي عيوب النظرية الكلاسيكية مستندة في تحليلها إلى اعتبارات أكثر واقعية، معتمدة في تحليل التجارة الخارجية على فروق عناصر الإنتاج (مثل رأس المال أو العمل أو الأرض) التي تتحدد وفق الندرة أو الوفرة النسبية لهذه العناصر في الدول المختلفة، ولذا سميت هذه النظرية باسم نظرية نسب عوامل الإنتاج[2].

رابعا. الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية

1. ظهور النظرية الكينزية

شهدت بلدان النظام الاقتصادي الرأسمالي خلال القرن 19 أزمات اقتصادية عارضة التي لا تلبث أن تجد حلا بفعل قوانين السوق والمنافسة الكاملة و التوازن الاقتصادي عند مستوى التشغيل الكامل، التي كانت النظرية الاقتصادية التقليدية تقوم عليها.

إلا أن الأزمات تراكمت وشكلت فيما بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى 1929–1933 وقد أدت هذه الأزمة إلى انهيار النظرية الاقتصادية التقليدية وتحول اهتمام النظرية النقدية من دراسة المستوى العام للأسعار

1 - Seema Narayan, Nadia Doytch, Tri Tung Nguyen, Karl Kluegel**, Trade of Goods and Services and Risk Sharing Ability in International Equity Markets: Are these Substitutes or Complements?,** International Review of Economics and Finance, Volume: 45, 2016, P 06.

2 - WORLD TRADE ORGANIZATION, The WTO and Trade Economics: Theory and Policy, WTO E-Learning – Copyright © August 2012, P 6.

وتغيراته التي اهتمت بها نظرية كمية النقود إلى دراسة السلوك الذي تسلكه النقود وأثره على مجمل النشاط الاقتصادي، وبهذا جاء التحليل النقدي الجديد الذي صاغه الاقتصادي جون مينارد كينز، أين قام بدراسة وتحليل الأزمة واستخلص ما يثبت عدم صحة التحليل التقليدي الذي ظل سائدا حتى ظهور الأزمة[1].

2. الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية

إن نظرية كينز في تغيرات المستوى العام للأسعار ترتبط ارتباطا وثيقا بنظريته في التشغيل وتحديد الدخل القومي. ومن أهم المزايا والجوانب التي اعتمد عليها كينز في تحليله والتي تختلف عن التحليل الكلاسيكي ما يلي:

- يعتمد التحليل التقليدي على قانون ساي: العرض يخلق طلب مساو له، والعرض يتجه تلقائيا نحو التشغيل الكامل، بحيث أن التوازن يحدث عند مستوى التشغيل الكامل. لكن كينز انتقد هذه النظرية التقليدية وأكد أن التوازن الاقتصادي يحدث في مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل.
- يعتبر التقليديون أن العرض متغير مستقل والطلب متغير تابع، ويرى كينز عكس ذلك، أي أن العرض متغير تابع في حين أن الطلب الفعلي متغير مستقل والذي يتكون من الطلب على الاستهلاك ومن الطلب على الاستثمار. فالتوازن الاقتصادي قد يكون عند مستوى التشغيل الكامل أو أقل من هذا المستوى.
- وأصبح من غير الممكن دراسة تقلبات المستوى العام للأسعار وقيمة النقود دون الإشارة إلى مستوى الدخل والتشغيل في الاقتصاد.
- ربط كينز بين نظرية المستوى العام للأسعار ونظرية القيمة، في حين أن التقليديين حددوا قيمة السلعة بناءا على مبادئ التكلفة والطلب.
- وعندما انتقلوا إلى تحديد المستوى العام للأسعار اعتمدوا على كمية النقود دون الأخذ بمبادئ تحديد قيمة السلعة، أي الفصل في التحليل بين ظاهرتين مترابطتين.
- اعتقد الكلاسيك أن سعر الفائدة يحقق التوازن بين الادخار و الاستثمار وأنه الوحيد في تحديد قرار الاستثمار. غير أن كينز أدخل معدل الربح المتوقع كأساس عند اتخاذ قرار الاستثمار.
- ولهذا فقرارات الاستثمار تتعرض إلى تقلبات سنوية: تقلبات الدخل، الإنتاج والتشغيل، الأمر الذي يظهر أهمية مضاعف الاستثمار الذي جاء به كينز.

1- محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص27.

- طلب النقود عند الكلاسيك للتبادل فقط، لكن كينز أكد أن دالة الطلب على النقود هي دالة في سعر الفائدة إلى جانب الدخل، وأن هناك حد أدنى لسعر الفائدة، لا يمكن أن ينخفض إلى أدنى منه. وعند هذا المستوى يصبح الطلب على النقود لا نهائي المرونة، وهذا ما يعرفه كينز بمصيدة السيولة.
- يرى التقليديون في ظل نظرية كمية النقود أن أي زيادة في كمية النقود تعتبر خطرا على الاقتصاد القومي يجب تفاديه، بحيث تؤدي إلى انخفاض قيمة النقود من خلال ارتفاع تضخمي في المستوى العام للأسعار.
- بينما يرى كينز أنه يجب النظر أولا إلى المرحلة التي يعيشها الاقتصاد القومي، فإذا أرادت الدولة أن تقضي على البطالة وتحقق مستوى تشغيل كامل فإنها تزيد من كمية النقود وبالتالي يزداد الطلب النقدي ويرتفع التشغيل والإنتاج، كما أنه يجب النظر أيضا إلى أثر كمية النقود على الطلب الفعلي، ومن ثم أثر الطلب الفعلي في زيادة مستوى التشغيل والإنتاج في الاقتصاد القومي.
- وقد ينخفض الطلب الفعلي، مما يؤدي إلي انخفاض الإنتاج ونقص في التشغيل عن مستوى التشغيل الكامل. وقد يكون التوازن دون المستوى ويزداد الطلب الفعلي، فيؤدي إلى زيادة الإنتاج وارتفاع مستوى التشغيل، وزيادة الطلب الفعلي بعد مرحلة التشغيل الكامل سوف تنعكس في ارتفاعات في الأسعار وظهور الفجوة التضخمية. وهنا تتفق النظرية الكينزية مع النظرية التقليدية.
- تميز تحليل كينز أمر جعل للنقود دورا مهما في تحديد مستوى الدخل والتشغيل في الاقتصاد القومي، من خلال تأثيرها على سعر الفائدة. وبهذا استطاع أن يربط بين النظرية النقدية ونظرية التشغيل والدخل.

في الأخير على الرغم من كم الانتقادات الموجهة لهذه المدرسة إلا أن أحدًا لا يستطيع أن ينكر قيمة الأفكار والنظريات التي قدمتها في مجال الاقتصاد والتي أسست فيما بعد لإنتاج فكري غزير سواء جاء ليتمم ويضيف على ما جاء به الاقتصاديون الكلاسيك، أو كان هدفه بيان مواطن الخلل فيه، أو حتى جاء ليناقضه ويأتي بعكسه.

المحور الثامن: الفكر الاقتصادي للمدرسة الاشتراكية

أدى شيوع النمط الرأسمالي في الإنتاج بفضل التقدم التقني الذي أفرزته الثورة الصناعية وتركز رأس المال في أيدي أقلية (البورجوازية)، إلى حالة استقطاب حاد داخل المجتمع تمخض عنها نشوء طبقتين متعارضتي المصالح هما: البورجوازية (أصحاب رأس المال) والبروليتاريا (العمال).

وأمام تعاظم أعداد العمال الملتحقين بالمدن للعمل في المصانع إضافة إلى بداية تشكل الوعي لدى طبقة العمال بذاتها وبمدى بؤس أوضاعها الاجتماعية وحجم استغلال أرباب العمل لها؛ برزت إلى الوجود حركة عمالية منظمة للدفاع عن حقوق العمال والمطالبة بتحسين أوضاعهم المعيشية. ووفرت الأفكار الاشتراكية سندا فكريا وأساسا نظريا لنضال الحركة العمالية، بدعوتها إلى الانتقال من مجتمع رأسمالي تتركز فيه الثروة في أيدي أقلية إلى مجتمع اشتراكي تتوزع فيه الثروة بشكل عادل، ويعيش فيه الجميع في مساواة ورفاهية ووئام.

بالرغم من اتفاق الاشتراكيين حول المبادئ الكبرى والغايات فإنهم انقسموا تاريخيا إلى تيارين مختلفين يتبنى كل منهما مذهبا مغايرا: الاشتراكية المثالية والاشتراكية العلمية. وتتمثل أوجه التباين بين هذين التيارين في المنطلقات وبعض المبادئ، بالإضافة إلى السبل التي يقترحانها لترجمة غاياتهما واقعا على الأرض.

وقد اتفق الاشتراكيون بشكل عام على مطلب العدالة في توزيع الثروة، وضرورة تحجيم الملكية الخاصة مقابل تعزيز الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج. كما أنهم يؤمنون جميعا بمنح الدولة دورا رياديا في الحياة الاقتصادية، لكن حجم هذا الدور يختلف عند كل من الفريقين.

أولا. أصول الاشتراكية

عرفت بذور الفكر الاشتراكي منذ العصور القديمة وتعد جمهورية أفلاطون المثالية المبنية أساساً على النخبة المتميّزة الموهوبة من الناس جمهورية اشتراكية أرستقراطية. كذلك عرف العالم حركات تمثل رفضاً للواقع، ومحاولة لبناء مجتمع جديد يقوم على أساس العدالة والمساواة.

عرفت العصور الوسطى عدداً من رجال الدولة ورجال الدين من حملة المبادئ الاشتراكية والإصلاحية مثل «أبي ذر الغفاري» الصحابي المشهور و«توماس آلكاويني» و«توماس مور» المفكر الإنكليزي الإنساني النزعة و«كامبانيلا» الذي نادى ببناء مجتمع لا يعرف الاستغلال وسلطة المال، وغيرهم. ورداً على فعل المظالم والتفاوت الطبقي الذي ولده نشوء الرأسمالية في أوربة طرح عدد من المفكرين الأوربيين مبادئ تهدف إلى نبذ الرأسمالية وإقامة اشتراكية بديلة تستند على الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج. وقد انتقد هؤلاء

تناقضات المجتمع البرجوازي وانعكاساته السلبية على الطبقات المقهورة من السكان. ويأتي في مقدمة هؤلاء المفكرين الذين وصفوا «بالاشتراكيين الطوباويين» سان سيمون، وشارل فوريه الفرنسيان، وروبرت أوين الإنكليزي. وكان هؤلاء يعتقدون أن بالإمكان إقامة مجتمع اشتراكي جديد بإقناع الطبقات الحاكمة بضرورة الاشتراكية من خلال تطوير «الطبيعة البشرية» وإقامة الجمعيات التعاونية. ومع أن الاشتراكيين الطوباويين استطاعوا التنبؤ ببعض ملامح النظام الاشتراكي المستقبلي، فإنهم لم يكونوا قادرين على ربط نظرياتهم بنضال الطبقة العاملة من أجل إقامة المجتمع الاشتراكي والقضاء على أسلوب الإنتاج الرأسمالي[1].

الحقيقة أن أفكار الاشتراكية الطوباوية حملت بعض المبادئ التي أسهمت في بناء النظرية الاشتراكية، إلاّ أنها لم تستطع أن تجعل من الاشتراكية نظرية علمية تتبناها الطبقة العاملة، وتتسلح بها في صراعها مع البرجوازية واستغلالها، في حين استطاع كارل ماركس وفريدريك أنغلز تحويل الاشتراكية من مذهب طوباوي إلى علم، ووضعا الأسس العلمية للاشتراكية، واستطاعا صوغ القوانين الرئيسية لتطور الاشتراكية في ضوء النظرية المادية، وفسرا على أساس اقتصادي الطابع العابر أو العرضي للرأسمالية ودور الطبقة العاملة التاريخي والعالمي.

ثانيا. الاشتراكية الماركسية (العلمية)

ظهرت الماركسية كمذهب وتيار فكري في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في شرق أوربا، وسميت كذلك نسبة لمؤسسها كارل ماركس.

1. نبذة عن كارل ماركس وأهم مؤلفاته

جمع كارل ماركس (1818-1883) بين الفلسفة الألمانية المثالية والاقتصاد السياسي البريطاني والاشتراكية الفرنسية. وفي كتابه «البيان الشيوعي»الذي تضّمن نظرياته حول جدلية تطور المجتمعات، ميّز ماركس نظريته "الاشتراكية العلمية" واشتراكية الذين سبقوه ممن اسماهم بالاشتراكيين المثاليين. وأكد أن أفكاره تستند إلى الفحص العلمي لحركة التاريخ وإلى تطور الرأسمالية ومنجزاتها في زمنه. ويقول ماركس في هذا السياق «إن التاريخ يصنعه صراع الطبقات، وإن صراع البروليتاريا مع أرباب العمل الرأسماليين سيقود في النهاية إلى إقامة مجتمع اشتراكي يقرر فيه المنتجون مصيرهم المشترك والتحرر من أي قيود اقتصادية أو اجتماعية. وعند ذاك يصل الصراع الطبقي إلى نهايته».

1 – مدحت القريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص.ص 158-160

لقد كان كارل ماكس فيلسوفا ومفكرا مادياً، وألّف مع زميله فردريك انجلز، مجموعة من الكتب شرحا فيها أفكارهما ويعدان أول المؤسسين للشيوعية الحديثة التي بدأت من ألمانيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ثم تابعها في نفس الاتجاه لينين وغيره من مفكري المادية أو الماركسية أو الشيوعية الحديثة في القرن العشرين، ومن أهم أعمال كارل ماركس[1]:

– البيان الشيوعي: في عام 1845 ماركس كان قد أجبر على مغادرة فرنسا بسبب نشاطاته الثورية وكان قد استقر في بروكسل ولحقته زوجته وأطفالها إلى هناك، وساعده صديقه انجلز الذي كان أبوه برجوازيا على شراء بيت والذي تحول فيما بعد إلى مركز للاتصال والاجتماع بالشبكات العمالية الثورية.

– عصبة الشيوعيين: في عام 1847 اجتمع الشيوعيون ليؤسسوا عصبتهم، وفوض ماركس وانجلز ليشكلوا مبادئ هذه العصبة وبرنامجها المتبع وكان هذا البرنامج قد عرف فيما بعد ببيان الشيوعية، حيث وضع فيه ماركس جوهر أفكاره وأسس العمل على تحقيقها، وكانت عصبة الشيوعيون قد قامت على أنقاض جماعة رابطة العادلين في فرنسا والتي كانت لا تؤمن بضرورة الثورة والاستيلاء على السلطة وكان شعارها (الناس كلهم أخوة) طبعا أقنع ماركس أعضائها بأنهم يحلمون بعالم وردي واستبدل الشعار إلى أن صار يا عمال العالم اتحدوا، البيان الشيوعي كان يمهد لعقيدة الاشتراكية العلمية ويجسد المادية التاريخية بعيدا عن الكنيسة أو الدين باعتقاد ماركس.

– رأس المال: جمعت مؤلفات كارل ماركس في مجلد رأس المال، حيث ربط تكون رأس المال بالقيمة المضافة الناتجة عن علاقات الإنتاج ولم يجعله يقتصر على حالة تراكمية جامدة.

– العائلة المقدسة عام 1845.

– الإيديولوجية الألمانية عام 1846

وفي 14 مارس 1883، توفى كارل ماركس بعد مصارعته لمرض الكبد[2].

2. عوامل ظهور الماركسية

يمكننا القول بأن الظروف التي أعانت كارل ماركس على وضع نظريته كانت ظروفاً سياسية، اقتصادية، اجتماعية وفكرية، سادت في عصره وعاشها في بداية حياته مثل[3]:

1– معاذ الشرفاوي الجزائري، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2020، ص.ص 150–153.

2– صلاح الدين شروخ، **مدخل في علم الاجتماع**، دار العلوم للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص.ص 45–48.

3– عدناني رزيقة، **الكافي في الفلسفة**، دار الريحانة للكتب، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2010، ص.ص 33– 34.

- التناقضات التي جاء بها تطور النظام الرأسمالي في أوروبا خلال القرن التاسع عشر بين طبقة الملاك الرأسماليين وطبقة العمال الكادحين.
- التطور الكبير الذي قطعه علم الطبيعة خلال القرن التاسع عشر، فقد كف هذا العلم (الطبيعة) عن دراسة الأشياء والوقائع منفصلة عن بعضها البعض، وتحول إلى علم نظري يسعى إلى تفسير هذه الوقائع، وإيضاح الصلة بينها على أساس ديالكتيكي، وقد ساعدت النظريات والاكتشافات الكبرى في علم الطبيعة إبان القرن التاسع عشر على تشكيل النظرة المادية الجدلية إلى الطبيعية، كاكتشاف بقاء الطاقة وتحولها، ونظرية تركيب الكائنات الحية من خلايا، ونظرية داروين التطورية.
- الفقر المدقع والأوضاع المزرية التي كان يعيشها عامة الناس ماعدا قلة منهم.

3. نظرية كارل ماركس حول الصراع الطبقي:

يعد كارل ماركس مؤسس اتجاه الصراع الذي هو أحد الاتجاهات الأساسية في النظرية الاجتماعية، والسبب في هذا الصراع هو صراع قائم على المصالح بين الطبقات الاجتماعية حيث التي اعتبرها ماركس تناقضات داخلية تظهر في المجتمع وتنسجم أساسا من تأثير علاقات الإنتاج على حياة الناس والتي تؤثر على طريقة تفاعلها، فالطبقات المالكة لوسائل الإنتاج تكون قادرة على استغلال الطبقات الأخرى لصالحها، ومن جهة أخرى أن الطبقات التي يقع على كاهلها نتائج الاستغلال مهتمة بإحداث تغييرات أساسية في هذا النظام، لتضع حدا لاستغلاله إذا أصبح لدى تلك الطبقات وعي كافي تصبح الثورة لا مفر منها ومن نتائج هذه الثورة المزيد من التقدم التكنولوجي الذي لم يكن من قبل.

يعتقد ماركس أن التطور التاريخي للجماعات البشرية ساهم بشكل فعال في تطور الملكية، وقد حدد لهذه الملكية عدة أنواع فقد تكون الملكية في ظل:

– **النظام المشاعي**: تكون علاقات الإنتاج لا تعترف بسيد أو عبد وأن وسائل الإنتاج مملوكة جماعيا، وهذا ينسجم بصورة رئيسية مع طابع قوى الإنتاج في تلك الفترة، الأدوات الحجرية وبعدها القوس أعاق أن يقوم الناس منفردين في مكافحة قوى الطبيعة والحيوانات المفترسة. من أجل جمع فواكه الغابات وصيد السمك، وبناء نوع من المأوى، اضطر الناس إلى العمل مجتمعين إذا لم يريدوا أن يموتوا جوعا، أو أن يقعوا فرائس للحيوانات المفترسة أو ضحايا للمجتمعات المجاورة. إن العمل سوية أدى إلى الملكية العامة لوسائل الإنتاج، هنا لم توجد بعد فكرة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، فيما عدا الملكية الشخصية لبعض أدوات الإنتاج.

– **النظام العبودي**: ففي هذا النظام مالك العبيد يملك وسائل الإنتاج؛ هو كذلك يمتلك العامل في الإنتاج العبد الذي يستطيع بيعه أو شراءه أو قتله كما لو كان حيوانا، إن علاقات الإنتاج هذه تنسجم بصورة رئيسية مع حالة قوى الإنتاج في تلك الفترة فبدلا من الأدوات الحجرية أصبح تحت تصرف الإنسان الآن أدوات معدنية؛ وبدلا من صورة الصيد البدائية التي لم يكن تعرف الرعي ولا الحرث، ظهر الآن الرعي والحرث وتوزيع العمل بين فروع الإنتاج هذه حيث تظهر هنا إمكانية تبادل المنتجات بين الأفراد وبين الجماعات، إمكانية تراكم الثروة في أيدي القلائل من الناس بامتلاكها لوسائل الإّنتاج، وإمكانية إخضاع الأقلية للأغلبية وتحويلها إلى عبيّد، حيث يغيب هنا العمل العام الحر لأعضاء المجتمع في عملية الإنتاج فلا توجد ملكية عامة لوسائل الإنتاج أو لثمار الإنتاج وحلت محلها الملكية الخاصة.

– **النظام الإقطاعي**: إن أساس علاقات الإنتاج في هذا هي أن السيد الإقطاعي يمتلك وسائل الإنتاج ولكنه لا يمتلك عامل الإنتاج العبد امتلاكا تاما، لم يعد السيد الإقطاعي يستطيع قتل العبد ولكنه يستطيع شراءه أو بيعه، إلى جانب الملكية الإقطاعية ثمة ملكية فردية يمتلك فيها الفلاح والحرفي أدوات إنتاجه ومشروعه الخاص القائم على أساس عمله الشخصي، إن علاقات الإنتاج هذه تنسجم بالدرجة الرئيسية مع حالة قوى الإنتاج في تلك الحقبة تحسينات أخرى في صهر الحديد والعمل به، انتشار المحراث الحديدي والمعول، مزيد من التطور في الزراعة والبستنة وزراعة الكروم، وصناعة الألبان، ظهور الورشات الحرفية، حيث تتطلب قوى الإنتاج الجديدة إن يبدي الكادح ميلا للعمل واهتماما بالعمل، وهنا تطورت الملكية الخاصة تطورا إضافيا والاستغلال ما زال كما كان في ظل العبودية تقريبا لكن لقد جرى تلطيفه بعض الشيء.

– **النظام الرأسمالي**: إن المعالم الرئيسية لعلاقات الإنتاج تكمن في أن الرأسمالي يمتلك وسائل الإنتاج، ولا يمتلك العمال في الإنتاج بل لهم أجور الذين ولا يستطيع قتلهم ولا بيعهم لأنهم أحرار، ولكنهم محرومون من وسائل الإنتاج، ولكي لا يموتون جوعا هم مضطرون إلى بيع قوة عملهم إلى الرأسمالي وأن يرزحوا تحت نير الاستغلال، إلى جانب الملكية الرأسمالية لوسائل الإنتاج نجد أولا نطاقا واسعا من الملكية الخاصة للفلاحين وأصحاب الحرف في ملكية وسائل الإنتاج، وهؤلاء الفلاحون وأصحاب الحرف لم يعودوا أقنانا، وتقوم ملكيتهم الخاصة على أساس كدحهم الشخصي، وبدلا من الورشات الحرفية تظهر معامل ومصانع مجهزة بالماكينات. وبدلا من القطع الزراعية للفلاح المزروعة بأدوات إنتاج بدائية، تظهر الآن مزارع رأسمالية، وهذا يعني إن علاقات الإنتاج الرأسمالية توقفت عن الانسجام مع حالة قوى إنتاج المجتمع وأصبحت في تناقض متعارض معها وأن الصفة الأساسية للنظام الرأسمالي هي أشد أشكال الصراع الطبقي حدة.

– **النظام الاشتراكي**: أن أساس علاقات الإنتاج هو الملكية الاشتراكية لوسائل الإنتاج، هنا لا يوجد مستغلون وبعد الآن توزع البضائع المنتجة وفقا للعمل المنجز وفقا لمبدأ "من لا يعمل لا يأكل"، هنا تتميز العلاقات المتبادلة بين الناس وعملية الإنتاج بالتعاون الجماعي والمساعدة الاشتراكية لعمال تحرروا من الاستغلال وهنا تنسجم علاقات الإنتاج انسجاما تاما مع حالة القوى المنتجة لأن الطابع الاجتماعي لعملية الإنتاج يتعزز بالملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج.

ومن خلال ما رأينا من نماذج في انتقال الملكية فقد توصل كارل ماركس إلى أن المجتمع ينقسم إلى طبقتين: الأولى رأسمالية مالكة لوسائل الإنتاج، والثانية تتمثل في طبقة البروليتاريا الكادحة هذه الأخيرة التي من شأنها القيام بالثورة ضد الطبقة الأولى لتستعيد مكانتها في المجتمع[1].

4. مبادئ النظرية الماركسية:

تقوم النظرية الماركسية على عدة مبادئ أهمها[2]:

- أنها تعبير عن صراع طبقي ومصالح مادية؛
- المهم ليس فهم العالم بل العمل على تغييره؛
- التاريخ عند الماركسية عبارة عن صراع بين الطبقات نتيجة عوامل اقتصادية؛
- الاقتصاد وعلاقات الإنتاج هما أساس كل ظاهرة اجتماعية؛
- تفسير الأحداث والتاريخ بناء على نظام الملكية؛
- محاربة الأديان واعتبارها وسيلة لتخدير الشعوب، وخادماً للرأسمالية والإمبريالية؛
- الأخلاق نسبية وهي انعكاس لآلة الإنتاج؛
- القضاء على الاستغلال الفردي وسحق الفرد.

ثالثا. المادية الجدلية أو الديالكتيكي

هي تلك النظرية التي تقرر بأن المادة هي كل الوجود، وأن مظاهر الوجود على اختلافها ما هي إلا نتيجة تطور متصل للقوى المادية، وأن ما هو عقلي يتطور عما هو مادي ولابد أن يفسر على أساس طبيعي، أول من وضع مبادئ المادية الجدلية هو الفيلسوف الألماني الجنسية كارل ماركس الذي أسسها مع صديق عمره فردريك انجلز 1820– 1895، ولكن الذي دعى إليها ونشرها هو لينين، ويطلق على هذه

1– احمد زايد، **علم الاجتماع النظريات الكلاسيكية والنقدية**، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص.ص 315–317.

2– عبد الزهرة، فيصل يونس، **مرجعيات الفكر التنموي و امتداداتها المعاصرة**، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، د.ت، ص.ص 187– 188.

الفلسفة اسم المادية الجدلية، لقد تأثر ماركس بالفلسفة الألمانية المادية التي كانت سائدة في عصره، فأخذ عن (هيجل) الجدل، حيث يكمن محور الديالكتيك الهيجلي في أن المتناقضات تنشأ في العقل الجمعي أولا ثم تنعكس على أرض الواقع لكن هذه الجدلية لم تعجب ماركس وانجلز، وقال بأن المذهب الهيجلي يمشي على رأسه ولا بد أن يعاد إلى توازنه ويمشي على قدميه، وأخذ ماركس وانجلز من الديالكتيك الهيجلي نواته المعقولة نابذين قشرته المثالية وطوراها أبعد من ذلك لكي يضفوا عليها شكلا علميا.

وتقوم المادية الجدلية عند كارل ماركس على قوانين ثلاثة وهي[1]:

1. قانون وحدة الأضداد وصراعها: كل شيء طبيعي وكل ظاهرة تشتمل على طرفي تضاد، ولا يمكن أن يظل هذان الطرفان في سلام، فمن المحتم أن يتولد الصراع بينهما وهذا الصراع بينهما لا يقضي على وحدة الشيء أو الظاهرة، بل يقضي إلى تغلب الطرف المعبر عن التقدم على الطرف الآخر فيحدث التحول، وهذا هو السبيل إلى التطور، ويرى ماركس أننا نجد التضاد في الشيء الواحد: الحار والبارد، والصلابة والليونة، والحياة والموت، والأنانية و الغيرية .

وأن التحول يحدث حينما يتغلب طرف على الآخر دون القضاء على وحدة الشيء، وبالتطبيق على الواقع السياسي نجد أن المجتمع الرأسمالي يشمل على البروليتاريا والبرجوازية، وكل طبقة منها تفترض وجود الطبقة الأخرى على الرغم من تضادهما، إذ أنهما سيؤلفان وحدة النظام الرأسمالي.

2. قانون الانتقال من التغير الكمي على التغير الكيفي: يوضح هذا القانون كيف يسير التطور، فالتغير الكمي يحدث من ناحية المقدار أما التغير الكيفي فيحدث من التحول في الكيف أو الصفات، ويرى ماركس أنه عندما تتراكم التغيرات الكمية وتتزايد، فإن التغير الكيفي لا يلبث أن يتم، كما يرى انه إذا اختفت الملكية الرأسمالية وهي الكيفية الأساسية للنظام الرأسمال وحلت محلها الملكية الاشتراكية، فإن نظاما جديداً يحل محل النظام الرأسمالي وهو النظام الاشتراكي، وبينما يحدث التغير من الرأسمالية إلى الاشتراكية فجأة أي بالانقلاب الثوري المباغت، نجد أن الانتقال من الاشتراكية إلى الشيوعية لا يتم فجأة بل بالتغيير المستمر البطيء.

3. قانون نفي النفي: وهذا القانون يكشف عن الاتجاه العام للتطور في العالم المادي، فتاريخ المجتمع الإنساني يتألف من حلقات نفي النظم الجديدة للنظم القديمة، فقد قضى مجتمع الرقيق على المشاعية البدائية، وقضى مجتمع الإقطاع على مجتمع الرقيق، وقضت الرأسمالية على مجتمع الإقطاع، ثم قضى المجتمع

1- يمنى طريف الخولي، **ركائز في فلسفة السياسة**، مؤسسة هنداوي سي آي سي، المملكة المتحدة، 2017، ص.ص 36-40.

الاشتراكي على مجتمع الرأسمالية. وكل نظام يشتمل في نفسه على مبادئ كامنة في ذاته تكون هي البيت في القضاء عليه؛ فالمجتمع الرأسمالي يحوي في ذاته على مبادئ ولا يعني السلب أو الجديد ينسج القديم كله بل الواقع أنه يستبقي من القديم أفضل ما فيه فيدمجه في الجديد ويرفعه إلى أعلى.

إن المادية الجدلية، لا تناقش الأمور الغيبية، لأنها لا تؤمن إلا بالمادة المحسوسة، وترى المادية الجدلية أن كل ما في الوجود يضمن عناصر متناقضة، ومتصارعة، وأن التصارع بين النقيضين (الشيء وضده) ينشأ عنه شيء أرقى مرتبة منه، وهذا ما يوضح طبيعة التطور ويجعل منه تقدماً وهو ما يعرف بقانون نفي النفي[1].

رابعا. تقييم النظرية الماركسية

كأي نظرية وجهت إلى ماركس بعض الانتقادات نذكر منها[2]:

- إتهام سوروكين لماركس بأن نظريته تقوم على الحتمية أو أساس ميتافيزيقي وتقوم على جانب واحد فقط، حيث أنها في حقيقة الأمر علاقة تبادلية تأثر وتأثير؛
- بوتومور وجه انتقادات لماركس وأهمها: أن فروض ماركس لها صفة قوانين عامة لكنها مجرد مبادئ نظرية تعتريها أخطاء فيما يخص الوصف الفعلي لنمط الصراع والتوازن، ولكنه أيده من في خلال الوجهة التاريخية؛
- كذلك نظرية ماركس تبقى ناقصة وأن الصراع الطبقي لم يتم في الطبقة الرأسمالية للانتقال إلى الطبقة الاشتراكية ومن ثم إلى الشيوعية كما كان يطمح.
- ورغم الانتقادات الموجهة إلى ماركس إلا أنه ترك إسهامات سوسيولوجية مهمة أهمها:
  - ارتكز ماركس في تحليله للظواهر الاجتماعية على العوامل المادية مبتعدا على الغيبيات والروحانيات، مما يخضع الظواهر لدراسة علمية؛
  - أكد على أهمية تفسير العوامل السوسيولوجية في ضوء تفسير العوامل التاريخية؛
  - النظرية الاختيارية للفعل الاجتماعي هي أن الثورة لا تحدث من تلقاء نفسها، وإنما يدفع بها الناس واشتق ماركس مفهوم الفعل الاجتماعي من المبادئ الكلاسيكية الغاية تبرر الوسيلة بطريقة آلية وأن سعي الأفراد لتحقيق أهدافهم يلزمهم بالتفاعل مع العالم المادي،

1- حازم الببلاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص.ص 90-93.

2- ايمون باتلر، **المدرسة النمساوية في الاقتصاد**، ترجمة محمد فتحي خضر، ط1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2013، ص.ص 70- 71.

هذا الأخير الذي يستلزم وجود علاقات اجتماعية تنشأ عنها الحاجة إلى التكنولوجيا وهذا ما أطلق عليه ماكس قوى علاقات الإنتاج أو الترشيد الآلي؛

- أكد على بناء المواقف الاجتماعية والتلاحمات المنطقية.

المحور التاسع: الفكر الاقتصادي للمدرسة النيوكلاسيكية

المدرسة النيوكلاسيكية هي مدرسة اقتصادية ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر حيث مثلت فكر اقتصادي جديد من حيث المضمون والمنهج عند ظهور نتائج أبحاث ثلاث اقتصاديين في أماكن مختلفة دون معرفة مسبقة لبعضهم البعض وهم من رواد المدرسة الكلاسيكية الجديدة وهم: **ستانلي جيفونس** ويمثل الحدية المنفعية في مدينة كامبردج بانجلترا و **ليون فالراس** ويمثل الحدية الرياضية في مدينة لويزان و **كارل منجر** ويمثل الصيغة السيكولوجية (النفسية) للحدية في مدينة فيينا و **ألفريد مارشال**.

كانت نقطة دراستهم تبنيهم فكرة المنفعة، بهذا نقلوا النيوكلاسيك مفهوم القيمة في العمل إلى القيمة التي تحدد منفعة، فالعمل ليس هو الذي يحدد القيمة بل المنفعة هي التي تسمح بها آخر وحدة خير من الخيرات بإشباع رغبة من الرغبات هي التي تحدد القيمة ومن هنا ظهرت تسمية الحدية.

أولا. الفكر العام للمدرسة النيوكلاسيكية

1. مفهوم التحليل الحدي

التحليل الحدي الذي بدأ في الربع الأخير من القرن التاسع عشر يمثل ثورة فكرية في التفكير الاقتصادي وفكرة الحدية تهدف إلى البحث فيما يحدث للمتغيرات الاقتصادية عند حدوث تغير طفيف أو ما يسمى بالتغير الحدي[1].

- معظم القرارات الاقتصادية تتخذ في شكل جرعات متتابعة (وليس إما كل شيء أو لاشيء) مثل الإضافة في الإنتاج أو في عناصر الإنتاج وبالتالي فإن المنتج لابد أن يقارن بين زيادة الإنتاج وما يترتب عنها من تضحية أو تكلفة جديدة وكذلك الأمر بالنسبة للمستهلك الذي يقارن المنفعة الإضافية والفرص البديلة، وهذا يعني أن السلوك الاقتصادي يتحدد بالمقارنة بين العائد والتكلفة

1 – بن حمود سكينة، **مرجع سبق ذكره**، ص 135.

عند الحد ومن هنا جاءت التسمية بالتحليل الحدي . الاختبار يتوقف عندما يتساوى العائد الحدي مع التكلفة الحدية.

- يرتبط التحليل الحدي بعديد من الفروض النظرية حول الإنتاج والاستهلاك والغرض الأساسي هو مبدأ تناقض المنفعة بالنسبة للمستهلك أما بالنسبة للمنتج فإن المبدأ الأساسي هو تزايد النفقات الحدية أي أن زيادة الإنتاج يؤدي إلى تكاليف أكبر للوحدات الجديدة مما يتجاوز العائد الحدي منها .
- كما أن التحليل الحدي يفترض القابلية للتجزئة والانقسام.

2. أسس المدرسة النيوكلاسيكية

أطلق البعض على هذه المدرسة، المدرسة الحدية، كما أطلق عليها آخرون المدرسة الرياضية؛ نتيجة لاستخدامها للمفاهيم، أو للرياضيات في عرضها لبعض أفكارها؛ لذا فحوى التحليل الاقتصادي لرواد هذه المدرسة كان الاتجاه الحدي في الفكر الاقتصادي، بمعنى أنه يتركز حول ماهية العوامل التي تحدد قيمة الأشياء أي: نظرية القيمة، وقد أجابوا على هذا السؤال بأن قيمة كل سلعة تتوقف على منفعتها الحدية.

أ. أقام الحديون تحليلهم النظري على أساس تحديد قيم السلع، ثم طبقو هذه القيم على ظاهرتي التوزيع والاستهلاك، وفلسفتهم في التحليل تقوم على استنباط القوانين الاقتصادية من سلوك فرد معين، أو ما يسمونه "الرجل الاقتصادي" الذي يخضع في سلوكه الاقتصادي إلى دوافع اقتصادية وحدها ويتمثل في المصلحة الذاتية للفرد، وهي تحقيق أكبر نفع بأقل جهد أو محاولة إشباع رغباته القصوى بأدنى مجهود وتتلخص النظرية الحدية في فكرتين رئيستين:

- **الفكرة الأولى**: تتمثل في أن الحاجات المختلفة قابلة للإشباع، وتكون الحاجة إلى السلعة ملحة، وكل ما زاد عدد الوحدات التي تستهلك من تلك السلعة قلت شدة الحاجة من تلك السلعة تدريجيًّا، وكل ما تناقص عدد وحدات السلعة المتوفرة زاد مقدار المنفعة التي نحصل عليها من كل وحدة من وحدات تلك السلعة، وهذا ما يعرف بقانون تناقص المنفعة الحدية.
- **الفكرة الثانية**: أن قيمة أي سلعة تتحدد بالنسبة للمستهلك بالمنفعة التي يحصل عليها من الوحدة الأخيرة كما بينا منذ قليل بأن النظرية الحدية تدخل في هذه القيمة، أو تدخل في تفسير هذه القيمة فكرتين أساسيتين الأولى هي فكرة الإشباع، والثانية هي ندرة السلعة القابلة للإشباع، ومن اندماج الفكرتين نخرج بفكرة المنفعة الحدية التي تحدد قيمة السلعة بالنسبة لكل مستهلك، أو لكل شخص.

ب. أيضًا أصحاب المدرسة النيوكلاسيكية لهم وجهة نظر في مجال السياسة الاقتصادية فنلاحظ أنهم يؤمنون بالحرية الاقتصادية كأسلافهم، فمن وجهة نظرهم التقليديون، أو الكلاسيك لذلك نلحظ أنهم نادوا بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلا في بعض المسائل، أو في الحالات الاستثنائية، مثلًا في حالات السلع العامة، أو السلع التي يكون فيها عدم استطاعة الدولة، أو قطاع الخاص القيام بها وتكون هي مسؤولية الدولة.

ج. الاعتماد على المفهوم الحدي.

د. تركيزهم على الوحدة الاقتصادية، أو سلوك الوحدة الاقتصادية كالمستهلك الواحد، أو المنتج الواحد، أو المنشأة الواحدة.

هـ. الارتكاز، أو التركيز على نظام اقتصادي يتميز بالمنافسة الكاملة.

و. الطلب هو المحدد الرئيس للسعر، وليس تكاليف الإنتاج.

ي. افترضت هذه النظرية، أو هذه المدرسة أن السلوك الرشيد للفرد، وأن المستهلك هو مستهلك رشيد هو خير من يقدر تصرفاته، وماذا يستهلك، وبأي كميات؛ لأنه من وجهة نظره مستهلك رشيد.

ثانيا. مدارس وأهم رواد الفكر النيوكلاسيكي

نشأ الاتجاه النيوكلاسيكي من أعمال عدد من علماء الاقتصاد المنتمين إلى جنسيات متعددة، وظهرت أعمالهم في فترات متقاربة تمتد عبر العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين. وينقسم الاقتصاد النيوكلاسيكي إلى عدد متنوع من المدارس، أبرزها[1]:

1. المدرسة النمساوية

جزء من الاتجاه النيوكلاسيكي، وتكتسب أهميتها من أنها كانت تمثل البدايات الأولى لهذا الاتجاه منذ صدور كتاب كارل منجر. كما أن أتباع الاتجاه النيوكلاسيكي في إنجلترا وأمريكا طوال القرن العشرين ظلوا يأخذون أعمال المدرسة باعتبارها مصدرا رئيسيا يعتمدون عليه في تلمس الأسس النظرية والمنهجية لتحليلاتهم.

والحقيقة أن ما يجمع المدرسة النمساوية وممثلي الاتجاه النيوكلاسيكي من الجنسيات الأخرى إستراتيجية بحثية تقوم على المبادئ التالية:

1 – بن حمود سكينة، **مرجع سبق ذكره**، ص 137.

- الوحدة الأولى للتحليل والتنظير الاقتصادي هي السلوك الفردي الساعي إلى الحد الأقصى من المنفعة والمصلحة الشخصية.
- يكشف سلوك الأفراد عن ثبات في الاختيارات يتجه نحو الاختيار الاستهلاكي بصفة دائمة؛ وهذا الثبات هو ما يمكن العلم الاقتصادي من التنظير لمثل هذا السلوك ووضع قوانين تكشف عن انتظامه الثابت.
- السعي نحو إثبات توازن السوق نظريا وتحليليا.

والحقيقة أن ما يفرق المدرسة النمساوية عن النيوكلاسيك الإنجليز والأمريكان هو أنها وضعت في اعتبارها أننا نعيش في عالم لا يتطابق تماما مع النظرة المثالية النيوكلاسيكية للسوق وللعملية الاقتصادية. فإذا كنا نعيش في عالم يتحصل فيه الأفراد على المعلومات الكاملة ويتم فيه التبادل بين عدد لا نهائي من البائعين والمشترين ويعمل فيه السوق بانتظام تام فمن الممكن أن تنطبق عليه نظريات النيوكلاسيك الأنجلوساكسونيين. لكن اختلاف المدرسة النمساوية يكمن في أنها وضعت في اعتبارها أن الواقع به انحرافات كثيرة عن مثال السوق الكامل، ومن هنا أسست نظرياتها بحيث تصل إلى هذا النموذج في نهاية تحليلاتها متخذة منه مثالا تقيس عليه تلك التحليلات، وكان ما يوجهها سؤال أساسي هو: كيف يمكن أن نتوصل إلى سوق حر تماما؟؛ في حين أن النيوكلاسيك الأنجلوساكسون قد بدأوا تحليلاتهم بوضع السوق الحر كمسلمة أساسية لا تقبل النقاش. لكن يبقى أن هذا الاختلاف منهجي وحسب، ويظل النمساويون والأنجلوساكسون يعتقدون في السوق الحر سواء كمسلمة في بداية التحليل أو كمعيار أثناء التحليل، سواء كان افتراضا ينطلق منه البحث باعتبار وجوده متحققا، أو كان مثالا يتم السعي إليه.

أ. **كارل منجر**: يعتبر أن عدة علوم تشترك في الاهتمام بدراسة الظواهر الاقتصادية مثل التاريخ العلوم، العلوم التطبيقية، الإحصاء .. الخ.

أفكار منجر تدور حول فكرة المنفعة والحاجة فأقام نظرية عامة للسلع: لكي يكون الشيء سلعة فلابد أن يكون قادر على إشباع حاجة أن تكون له منفعة ويعرف الإنسان قدر أو قيمة هذا الشيء على إشباع حاجته وقادر على السيطرة والتصرف في هذا الشيء وعلى هذا الأساس رتب منجر السلع حسب قربها من الإنسان.

واهتم بالأساس بالسلع الاستهلاكية أي الطلب الذي يعتبره مهماً جداً، بينما الطلب على السلع الاستثمارية هو طلب مشتق من الطلب على السلع الاستهلاكية.

- كذلك يعتبر منجر السلع اقتصادية إذا كانت تتميز بالندرة.
- من أهم مساهمة منجر هو تقديره بأن المنفعة تتناقص مع زيادة الوحدات الاستهلاكية وهذا هو مبدأ تناقص المنفعة.

ب. فريدريك فون فيز: أخذ أيضاً بفكرة المنفعة الحدية ولعل أهم ما ذكره هو أن قيمة عناصر العمل هي مشتقة من منافع السلعة التي تساهم في إنتاجها وعلى ذلك فإن قيمة هذه العناصر تتحدد بالإنتاجية الحدية لها وبالتالي رفض نظرية العمل التقليدية ورفض فكرة أن الأجور تتحدد عند مستوى الكفاف.

ج. بوهيم بافزيك: اشتهر بنظريته لرأس المال وسعر الفائدة وانتقد بشدة النظرية الماركسية الخاصة بالعمل يعتبر أن سعر الفائدة يدفع من طرف المنتج مقابل الزيادة في الإنتاجية وبالتالي فإن سعر الفائدة يعتبر ثمناً لرأس المال كما سعر الفائدة يأخذه المستهلك مقابل ادخاره لأنه ضحى بالحاضر مقابل المستقبل ويتم تحديد سعر الفائدة من خلال مقارنة تضحية المستهلك وكسب المنتج.

2. المدرسة الرياضية

استعلمت المدرسة الحدية اتجاهها يعتمد على الرياضيات لشرح المسائل الاقتصادية ومن أهم روادها نجد[1]:

أ. كورنو: فرنسي وهو أول من استعمل التفاضل والتكامل في الاقتصاد، كذلك يعتبر أول من ادخل فكرة منحنى الطلب (قانون الطلب) حيث قبل كورنو كان هناك خلط بين تأثير الثمن على الطلب وبين تغير الكميات المطلوبة على الثمن (هذه ظروف الطلب).

أشار كورنو إلى أنه في ظل المنافسة الكاملة يتجه الثمن إلى التساوي مع النفقة الحدية كما أوضح أن الطلب والعرض والثمن كميات مترابطة الأمر الذي يعتبر مقدمة لما يعرف بنظرية التوازن الشامل.

ب. ستانلي جيوفنس: انتقد جون ستيورات ميل واعتبره مسؤولاً عن تأخر الدراسات الاقتصادية.

اهتم بالاستهلاك مستعملاً صيغ التفاضل والتكامل وبالتالي حلل فكرة المنفعة وربط القيمة والمنفعة وليس بالنفقة كما فعل التقليديون ويعتبر أحد مكتشفي المنفعة الحدية وتنافسها. اعتبر انه عند التوازن تتحقق المساواة بين المنافع النهائية (الحدية) وساند فكرة الريع عند ريكاردو.

ج. ليون فالراس: إلى جانب اهتمامه بفكرة المنفعة الحدية فقد وضع فالراس فكرة التوازن الشامل للاقتصاد وأوضح مدى الترابط في الاقتصاد ومختلف علاقات العرض والطلب لجميع السلع وقد استخدم

1 – محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، الجزء الأول، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 216.

في هذا الغرض نظاماً من المعادلات الرياضية لكي يبين أن التوازن في الأقسام هو مترابط يشمل السلع والخدمات من خلال استعمال دوال الطلب ودوال العرض.

الحل الذي نعطيه جميع المحاولات يحدد أثمان التوازن وكميات التوازن وبتغير الأثمان تتعدل أوضاع الطلب والعرض إلى تحقيق التوازن وبالتالي فإن تغير الأسعار عن طريق آلية السوق هو آلية لتحقيق التوازن النهائي.

أوضح فالراس عن طريق نظام التوازن الشامل العلاقة بين أسعار السلع وأسعار عناصر الإنتاج التي تعتبر مشتقة من الأسعار النهائية للسلع الاستهلاكية.

- اعتبر النقود سلعة مثل بقية السلع النهائية دورها القياس فقط في نظام التوازن الشامل رغم أن هذا النظام هو عيني لا توجد فيه نقود بالمعنى الحقيقي ولكن فالراس أشار إليها كوسيط للتبادل ووضع محاولة تهم طلب النقود.
- أشار لبعض مشاكل الاقتصاد الاجتماعي وعدالة التوزيع وأطلق شعار وهو "مساواة الشروط وعدم مساواة المراكز" بمعنى أنه لابد للدولة أن توفر شروط متساوية للجميع ولكن اختلاف إمكانيات الأفراد يؤدي إلى عدم التساوي في المراكز.
- لقد كان فالراس ليبيراليا لا يطالب بالمساواة الفعلية ولكنه ينادي بالمساواة القانونية (المساواة عند البداية وليس النهاية).

د. باريتو: يعتبر باريتو أن أساس الاقتصاد هو نظرية تحديد الأثمان في ظل شروط المنافسة الكاملة.

- يعتبر أن المنفعة غير قابلة للقياس وبالتالي فهي ترتيبة وليست قياسية أو كمية واستخدم بالتالي منحنيات السواء.
- كان أول الاقتصاديين الذين تعرضوا إلى كيفية تحقيق التوازن في النظام الاشتراكي.
- اهتم بتوزيع الدخول.
- وضع ما يسمى بأفضلية باريتو التي تقول "لا يمكن القول بأن توازن ما أحسن من توازن آخر إذ ترتب على ذلك منافع للبعض دون أن يقابل ذلك تضحية من البعض الآخر".

3. المدرسة السويدية

يعتبر فيكسل مؤسس المدرسة السويدية وأهم ما يميز هذه المدرسة هو الاهتمام بدراسة المشاكل النقدية والرغبة في تحقيق المزيد من الاندماج بين النقود والنظرية الاقتصادية العينية. عند التقليديين دور النقود يقتصر على تحديد المستوى العام للأسعار وهو ما يعرف "بنظرية كمية النقود".

- توصل فيكسل من التمييز بين سعر الفائدة العيني وسعر الفائدة النقدي. فسعر الفائدة العيني هو الذي يمكن أن يسوء في ظل اقتصاد عيني ويساوي الإنتاجية الحقيقية لرأس المال أما سعر الفائدة النقدي فهو الذي تقتضيه البنوك مقابل إقراض المستثمرين.
- بالنسبة لفيكسل فإن التوازن في الاقتصاد يتحقق عندما يتساوى سعر الفائدة العيني مع سعر الفائدة النقدي.
- كما أن الزيادة في الطلب على الاستثمار يصاحبها ارتفاع الأجور في الصناعات الاستثمارية وانتقال العمال إلى هذه الصناعات وبالتالي انخفاض في عرض السلع الاستهلاكية لانخفاض نشاط القطاع الاستهلاكي نتيجة انتقال العمال إلى الصناعات الاستثمارية. استمرار الزيادة في الطلب على الاستثمار يؤدي إلى مزيد من الأرباح وارتفاع الأسعار لا يتوقف الأمر إلا إذا تدخلت البنوك برفع سعر الفائدة النقدي لصنع التضخم.
- عادة فإن البنوك ترفع سعر الفائدة النقدي أكثر من سعر الفائدة العيني مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار وانكماش أو ركود اقتصادي .

4. ألفريد مارشال (1842 – 1924)

درس الرياضيات والفيزياء الجزئية وانشغل بالفلسفة ثم الاقتصاد السياسي من خلال دراسته لأعمال جون ستوارت ميل التي وجد فيها غايته. وفي خصوص المنهج فإنه دعى إلى ضرورة الجمع بين الاستنباط والاستقراء واستعمل الأسلوب المجرد والعديد من الأحداث التاريخية والمعاصرة للتدليل على صحة أفكاره.

كذلك استعمل أسلوب تحليل التوازن الجزئي وبالتالي اختلف عن فالراس و باريتو الذين اعتمدا على أسلوب التوازن الشامل كما أنه يعتبر أن المتغيرات الاقتصادية متعددة ومتداخلة لذلك لابد من اعتماد العزل من خلال فرضية بقاء الأشياء الأخرى على حالها، وهو ما يعرف بأسلوب تحليل التوازن الجزئي.

أهم الأفكار الاقتصادية لمارشال[1]:

- نظرية القيمة: التقليديون بصفة عامة يلخصون القيمة في نفقة الإنتاج (قيمة العمل أو العمل ورأس المال) والمدرسة الحدية تلخص القيمة في المنفعة الحدية أما مارشال فقد جمع بين النفقة والمنفعة أي أن القيمة عنده تتحدد بالعرض والطلب معاً ويعتبر انه يصعب تحديد من المسؤول منهما أكثر على تحديد القيمة.
- اهتم مارشال بدراسة المنفعة ودرس منحنى الطلب وجعل من الاستهلاك أساس النشاط الاقتصادي وتحدث على فائض المستهلك.
- كذلك من أهم الأفكار الهامة التي أدخلها مارشال في التحليل الاقتصادي نجد فكرة المرونة لدراسة طبيعة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية. أما بخصوص الإنتاج فإن مارشال أخذ بفكرة الحلول أو الإحلال بين عناصر الإنتاج حيث يختار المنتج توازنه بالتوفيق بين أسعار عناصر الإنتاج والإنتاجية الحدية لهذه العناصر.
- أدخل مارشال الزمن في التحليل عند التمييز بين الفترة القصيرة والفترة الطويلة والفترة المتوسطة، الزمن عند مارشال هو ليس مرور الوقت وليس فترة محددة وإنما تصور منطقي لظروف الإنتاج لذلك فقد عرف الفترة على أساس أنها مجموعة من الشروط أو الزمن الضروري لتحقيق جملة من الشروط وأسلوب مارشال في التحليل هو الستاتيكية المقارنة، والفترة القصيرة هي التي لا تسمح للمنتج أن يغير فيها ظروف الإنتاج والتغير في العرض يأتي فقط من التغير المخزون أما الفترة الطويلة فهي تتغير فيها الطاقة الإنتاجية وبالتالي العرض ولكن لا يوجد عند مارشال أي تفسير للانتقال من توازن لآخر.
- فيما يخص توزيع الدخل القومي فإنه يتحدد عند مارشال حسب إنتاجية كل عنصر إنتاج.

تأثير أفكار مارشال كان عميقاً جداً وما زالت تحاليله تستعمل إلى الآن مثل الاعتماد على المنحنيات الهندسية ولكنه اعتنى بالاقتصاد الجزئي على حساب الاقتصاد الكلي.

- كان يؤمن بقانون المنافذ لجون باتيست ساي حيث العرض يخلق الطلب وبالتالي فإن أصل التوازن عند مارشال هو التوظيف الكامل ويرى مارشال أن التقلبات الطارئة تزول بفعل السوق.
- كان أيضاً يعتقد في صحة نظرية كمية النقود ويرى أن دور النقود هو فقط تحديد الأسعار ولا أثر لها مثل التقليديين على النشاط الاقتصادي وبالخصوص على البطالة والإنتاج.

1 – مدحت القريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص 207.

ثالثا. الانتقادات الموجهة للفكر النيوكلاسيكي

الانتقادات التي واجهت المدرسة الحدية وهي أن المدرسة أقامت تحليلها النظري على أساس الوحدات الاقتصادية الصغيرة، مثل: المستهلك الفرد، المنتج الفرد، المدخر الفرد، وأهملت تماماً الوحدات الاقتصادية الكبيرة، مثل: الناتج القومي، الدخل القومي، الاستهلاك القومي، الادخار القومي، الاستثمار القومي، وبهذا وقعت المدرسة في خطأ لافتراضها أن الأحجام الكلية ليست سوى مجموع الأحجام، ومثال على ذلك ظاهرة الادخار فعندما يزيد ادخار بعض الأفراد لا يعني زيادة الادخار الكلي بل على العكس يعني نقص الادخار الكلي، وهذا يفسر أن زيادة ادخار بعض الأفراد تنطوي على النقص في طلبهم على السلع طالما أن زيادة ادخارهم على حساب النقص في استهلاكهم وهنا فإن نقص طلب هؤلاء الأفراد على السلع لابد أن يفضي إلى النقص في الطلب الكل على السلع وبالتالي إلى نقص دخول المنظمين وهذا يؤدي إلى نقص ادخارهم وإذا كان هذا النقص أكبر نسبياً من زيادة الادخار من جانب بعض أفراد المجتمع المشار إليهم فإن المحصلة النهائية هي النقص في الادخار الكلي رغم الزيادة في الادخار الفردي لبعض الأفراد في المجتمع.

المحور العاشر: الفكر الاقتصادي للمدرسة الكينزية

النظرية الكينزية" التي جاء بها الاقتصادي البريطاني 'جون مينارد كينز' والتي انتقد من خلالها قوانين وتحليل الكلاسيك، ويقلب الكثير من المنطلقات والآراء ويؤسس تحليلا اقتصاديا كان علاجا ناجحا لأزمة الكساد، فأحدث ثورة على الفكر الاقتصادي التقليدي، وجعل الكثير من الاقتصاديين يتبنون طريقة التحليل الكينزي والدفاع عن مبادئه ونظرياته.

أولا. الإطار التاريخي والعام لنشأة النظرية الكينزية

1. الأوضاع التاريخية والاقتصادية لميلاد نظرية جديدة

ساد الفكر الاقتصادي التقليدي اعتقاد راسخ أن الادخار والاستثمار سيتساويان بالضرورة عن طريق آلية سعر الفائدة، وسيحول بالضرورة كل ادخار إلى استثمار عند تغير سعر الفائدة، لاعتقادهم أن هناك قوانين طبيعية تعمل على إعادة التوازن الكلي للاقتصاد كلما تعرض للاختلال، ومن ثم فلا داعي لتدخل الدولة، غير أن الواقع العملي اثبت فشل التلقائية التي يسير وفقا لها نظام السعر وقانون السوق في الاحتفاظ بالطلب الفعلي عند المستوى اللازم لتحقيق التشغيل الكامل، حيث أظهرت التجربة العملية

والممارسة الميدانية لآلية السوق تعرضه لصعوبات اقتصادية، ظهرت أكثر حدة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، وانكشفت أكبر في أزمة الكساد العالمي.

2. الأحداث التاريخية والاقتصادية لظهور أزمة الكساد

بدأت صعوبات تطبيق النظريات الاقتصادية التقليدية مع الحرب العالمية الأولى، وتجلى ذلك بالخصوص في العيوب نظام النقد الذهبي (نظام المسكوكات) الذي كانت تسير عليه جل دول العالم نتيجة استنفاذ احتياطاتها من الذهب، لأغراض تمويل الحرب، ولم تشفع العودة إلى هذا النظام (نظام السبائك) في سنة 1925، فانهار هذا النظام تحت وطأت أزمة الكساد العالمي (1929-1933)

أ- أزمة نظام قاعدة الذهب:

في هذا الصدد يرى هاملتون أن الكساد قد بدأت أسبابه في فرنسا خلال الفترة 1926-1927، نتيجة السياسة النقدية والمالية التي اتبعتها فرنسا آنذاك نظرا للظروف الاقتصادية التي كانت تعانيها، ونتيجة التدفقات الذهب إليها من دول العالم وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، فزاد مخزونها من الذهب بشكل ملحوظ، وفي نفس الوقت اتبعت أمريكا سياسة الاستثمار في نهاية 1928 فرفعت سعر الفائدة من 3 إلى 4.5 في المائة، فادى ذلك إلى انخفاض المخزون الاحتياطي للدولار الذهبي، فظهرت أولى مظاهره من جانبه النقدي (على اعتبار أن هناك جانبا اقتصاديا للكساد) في الولايات المتحدة الأمريكية ببورصة "والستريت"، وانتهت ببريطانيا، حيث تخلت هذه الأخرى على نظام قاعدة الذهب سنة 1931 نتيجة عجزها التام في مواجهة المتعاملين مع البنوك، بسبب عدم وجود الاحتياط اللازم لتغطية "الجنيه الإسترليني"، ثم تبعتها بعد ذلك الولايات المتحدة الأمريكية 1933 ثم معظم دول أوروبا وانتهاء بفرنسا 1936، وبالتالي تبني معظم دول العالم نظام النقد الائتماني[1].

ب- المظاهر الاقتصادية:

كانت أزمة الكساد قد ألقت بثقلها على معظم الدول الرأسمالية خاصة الأوروبية منها، فتوقفت الآلة الإنتاجية، نتيجة ضعف الطلب الكلي عن العرض الكلي، مما أدى إلى غلق معظم المؤسسات المالية الإنتاجية، وإفلاس العديد منها، نتيجة تحقيق خسائر معتبرة، فادى ذلك إلى ضعف دافع الاستثمار، فكانت النتيجة الحتمية والمباشرة لذلك، تصريح العمال، وانتشار البطالة، -قدرت البطالة نهاية 1933

1- بن علي بلعزوز، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص.ص 30- 31.

نحو 25%، وكانت لا تتعدى نسبتها في أوروبا 1926 نسبة 2%، أما الأسعار فعرفت انخفاضا معتبرا، تجاوز 60% خلال سنوات الأزمة، وهو ما اثر على أرباح المستثمرين.

ولم تنته محنة العالم الرأسمالي من أزمة الكساد، حتى دخل في حرب عالمية ثانية (1939-1945)، قضت على البنية التحتية للاقتصاد الأوروبي خاصة، والعالم كله بصفة عامة مخلفة بذلك وضعا اقتصاديا واجتماعيا سيئا للغاية.وفي خضم ذلك كله ظهرت مدرسة فكرية اقتصادية رأسمالية كان رائدها الاقتصادي "ج.م.كيتر"، قامت على مجموعة قواعد ونظريات في شكل تحليل يكاد يكون مناقض لنظريات الفكر الاقتصادي التقليدي، والفكر الاقتصادي الاشتراكي الذي تعاظم نفوذه بعد انتهاج روسيا النظام الاشتراكي[1].

3. الإطار العام لنظرية كينز (أهدافها)

بلورة التحاليل الاقتصادية المختلفة في إطار متكامل نظري و كمي وفق منهج الاقتصاد الكلي واعتبر بذلك أبو الاقتصاد الكلي..استخدام التحليل الساكن في النمذجة.

مناقشة آليات توازن الأسواق وأسبابها الكلية رافضا توازن المفكرين السابقين مركزا على ظاهرة الكساد..تسمى نظرية كينز ب"النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقد"ولذلك تشتمل على المبادئ التالية:

- نقد مفهوم سعر الفائدة.(ارتفاع كمية النقود يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة
- نقد مفهوم حرية العمل.(الطلب على العمل مرتبط بالأجر الحقيقي، أما العرض مرتبط بالأجر الاسمي)
- إدخال مفهوم الطلب الفعال والدخل المتاح.

يستند كينز في تحليله على دراسة تأثير زيادة الدخل الوطني (كمية النقود) على المتغيرات الأخرى الكلية (التشغيل، الاستهلاك، الاستثمار، الادخار) وتأثير ذلك على التوازن النقدي.

ومن أهم نتائجه إمكانية التوازن المستمر في حالة الاستخدام غير الكامل، وإمكانية حل أزمة البطالة ببرامج حكومية ودعم الطلب الفعال.

1- بن علي بلعزوز، **مرجع سبق ذكره**، ص 32.

ثانيا. الفروض الأساسية لنموذج كينز

من الضروري أن تبرز من البداية الفروض التي ترتكز عليها نظرية كينز في العمالة نظرا لأن تقدير النتائج التي يتم التوصل إليها يتعين أن يكون في ضوء الفروض التي يبدأ منها التحليل. عند كينز، الأمر يتعلق بالفروض الأساسية لنموذج للتوازن في الزمن القصير. دون أن ننسى أننا بصدد التوازن العام أي توازن الاقتصاد القومي في مجموعه. هذه الفروض هي[1]:

1- يفترض كينز أن العوامل الآتية محددة وأنها ثابتة لا تتغير. كمية وكيف رأس المال، حالة التكنولوجيا، أذواق المستهلكين والهيكل الاجتماعي الذي يحدد نمط توزيع الدخل القومي. والواقع أنها كلها عوامل تتغير وإنما يلزم لتغييرها مرور زمن طويل. وكينز يقتصر في دراسته في أداء الاقتصاد القومي في الزمن القصير. إذ ينصب اهتمامه على تشغيل ما هو قائم من قوى إنتاجية.

2- يفترض كينز سيادة المنافسة في اقتصاد يسعى فيه المنظمون إلى تحقيق أقصى ربح (على هذا النحو يتجاهل كينز مشكلة الاحتكار وأثره على أداء الاقتصاد القومي، الأمر الذي سيكون له أكبر الأثر على النتائج النظرية التي يتوصل إليها ومن ثم بالنسبة لما تحققه السياسة الاقتصادية التي يوحى بها من آثار في الاقتصاد القومي).

3- يفترض كينز أن الاقتصاد القومي مغلق، أي لا يدخل في علاقات مع بقية أجزاء الاقتصاد العالمي.

4- يفترض كينز أن المشروعات متكاملة في هذا الاقتصاد، بمعنى أن المشروع يقوم بكل العمليات اللازمة للإنتاج: من إنتاج المواد الأولية حتى تجارة التجزئة في ناتج من المنتجات. وعلى هذا الأساس يحد كينز من التناقضات بين الأنواع المختلفة لرأس المال (رأس المال الزراعي، ورأس المال الصناعي ورأس المال التجاري....الخ) وكذلك تلك التي توجد بين أجزاء من أنواع رأس المال.

5- يفترض كينز أن وحدات العمل متجانسة، بمعنى أنها متساوية في الكفاءة أو الفعالية. وبما أن النموذج النظري هو نموذج يدرس كيفية استعمال قوى الإنتاج الموجودة فعلا فإنه يفترض أن عنصر العمل هو العنصر الوحيد المتغير.

6- أخيرا يفترض كينز أن معدلات الأجور النقدية والأثمان ثابتة، أي أن قيمة النقود لا تتغير.

1- محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي** (الاقتصاد النقدي)، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص.ص 413-418.

على أساس هذه الفروض يبني كينز نموذجه النظري الذي يشرح فيه العوامل المحددة لمستوى النشاط الاقتصادي، أي الذي يعطى في النهاية ما يسمى بنظرية العمالة أو التشغيل.

ثالثا. عرض الأفكار الجوهرية للنظرية

سنتناول في هذا العنصر أهم الأفكار الكينزية المتعلقة بالتشغيل، الاستثمار والادخار.

1. نظرية التشغيل (العمالة)

لم ينشغل الكلاسيك إلا بوضع واحد من الأوضاع المتصورة بالنسبة لمستوى النشاط الاقتصادي وذلك هو وضع العمالة الكاملة لقوى الإنتاج البشرية والمادية، ومن هنا قيل أن نظريتهم جزئية، إذ هي تجاهلت الأوضاع الأخرى التي تعرف مستويات للنشاط الاقتصادي أدنى من مستوى العمالة الكاملة. أما كينز فيهدف إلى بناء نظرية عامة تحتوي كل الفروض الممكنة بالنسبة لمستوى النشاط الاقتصادي. باعتبار أن العمالة يمكن أن تتحدد عند مستويات مختلفة ومن بينها مستوى العمالة الكاملة. ومن هنا جاءت تسميته لنظريته بأنها العامة في العمالة والدخل. وقد يكون من المفيد أن نرى من الآن المبدأ الأساسي لنظرية كينز المسمى بمبدأ الطلب الفعال.

ومؤدى هذا المبدأ:

- أن العمالة الكلية تتوقف على الطلب الكلي (أي على مجموع الطلب على كل أنواع السلع والخدمات)؛
- تنتج البطالة (وتعطل الطاقة المادية) عن عدم كفاية الطلب الكلي؛
- مع زيادة حجم العمالة يرتفع مستوى الدخل؛
- مع زيادة الدخل الحقيقي للجماعة يزيد الاستهلاك كذلك، وإنما بأقل من الزيادة في الدخل؛
- بما أن الدخل يستخدم في شراء السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية يتعين، لكي يكون لدينا طلبا كافيا لتحقيق الزيادة في العمالة، أن يزيد الاستثمار زيادة تكون مساوية للفرق بين الدخل وبين الطلب على الاستهلاك.

لفهم هذا المبدأ العام يتعين وضعه في إطار نظرية كينز، ونقدمها في مرحلة أولى عن طريق إلقاء نظرة شاملة عليها.يتحدد مستوى العمالة (أو الإنتاج أو الدخل) عند كينز، بتلاقي العرض الكلّي والطلب الكلّي، أو

بتلاقي ما يسميه كينز بدالّة العرض الكلي ودالّة الطلب الكلّي. وصفة "كلّي" تعني أن الأمر يتعلق بالاقتصاد القومي في مجموعه، أي لكّل ما يعرض من ناتج وكل ما يُطلب من ناتج.

بالنسبة للعرض الكلّي، ينتج المنظمون (في كل الاقتصاد القومي) من أجل البيع وتحقيق الّربح النقدي. وإذا ما توقّعوا (والتوقعات تلعب دورا حيويا في النظام النظري لكينز) تحقيق إيرادات في فترة مستقبلة (عندما يبيعون منتجاتهم) يقدمون على الإنفاق على المدخلات المختلفة المستخدمة في عملية الإنتاج وعلى الأخصّ على شراء القّوة العاملة.

ومن ثمّ يمكن القول أنّ كّل مستوى من مستويات الإيرادات المتوقعة يقابله مستوى من استخدام الموارد، أي من العمالة. وعليه يكون لدينا نوع من العلاقة المنتظمة بين عدد العمال الذين يرغب المنظمون في تشغيلهم (ع) والإيرادات الكلية التي يتوقعونها. هذه العلاقة تسّمى **دالّة العرض الكلّي**: وهي تقول لنا أنّ مستوى العمالة يتحدد كدالة للإيرادات المتوقعة بالنسبة للطلب الكلي، إذا كانت الإيرادات المتوقعة تحدد قرارات التشغيل، فإن هذه الأخيرة تؤدي إلى إنتاج سلع وخدمات وتكون مناسبة لخلق تدفقات نقدية تذهب لأصحاب عناصر الإنتاج: تدفقات من الأجور النقدية، وتدفقات من الريع النقدي والفائدة وتدفقات من الأرباح.هذه التدفقات النقدية تمثل دخول أصحاب عناصر الإنتاج. وهي دخول يمكن إنفاقها على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية والسلع والخدمات الاستثمارية. وعليه يخصص جزء من هذه الدخول بواسطة الأفراد لشراء السلع الاستهلاكية ويسمى الطلب الخاص على الاستهلاك بصفة عامة. كلّما كان حجم العمالة كبيرا كلما زاد الدخل وكلما زاد طلب الأفراد على السلع الاستهلاكية. جزء آخر من الدخول يخصصه الأفراد لشراء السلع الاستثمارية ويمثل طلبا خاصا على الاستثمار. ويذهب جزء ثالث من الدخول إلى الدولة (إما مباشرة أو عن طريقة الضرائب والاقتراض من الأفراد) تستخدمه في شراء السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية ويسمى الطلب العام على الاستهلاك والاستثمار.

عند كل مستوى للعمالة يمثل مجموع الإنفاق الخاص على الاستهلاك والإنفاق الخاص على الاستثمار والإنفاق العام، يمثل مجموع هؤلاء الطلب الكلي. وتسمى العلاقة بين الإنفاق الكلي ومستوى العمالة بدالة الطلب الكلي: وهي تقول أن مستوى العمالة يتحدد كدالة للإنفاق الكلي. ويحدد تلاقي هذين المنحيين (منحنى العرض الكلي ع ع ومنحنى الطلب الكلي ط ط) مستوى العمالة الذي يحقق أقصى ربح للمنظمين.وهو المستوى الذي تتحقق عنده بالفعل الإيرادات التي توقعها المنظمون، ومن ثمّ لا يكون لديهم دافعا إلى تغيير سياستهم في التشغيل. هنا نكون بصدد وضع التوازن العام، وهو وضع يبين حجم

العمالة الفعلية التي تتحقق في لحظة زمنية معينة .ويسمى الطلب الكلي عند نقطة التوازن هذه بالطلب الفعال[1].

ولا يمكن أن يكون مستوى العمالة الذي تحدده نقطة التوازن أعلى من مستوى التشغيل الكامل، أي أعلى من العمالة التي

تتحقق باستخدام كل القوة العاملة والقوة المادية الموجودة تحت تصرف المنظمين في الزمن القصير. وإنما ليس هناك في الاقتصاد الرأسمالي ما يحول دون أن يكون مستوى العمالة الذي تحدده نقطة التوازن عند مستوى أقل من مستوى العمالة الكاملة. ذلك أن الطلب الفعال الذي يحقق العمالة الكاملة هو حالة خاصة تمثل الوضع الأمثل، فإذا ما كان الطلب الفعال غير كاف لتحقيق هذا الوضع الأمثل فمن الممكن أن يتحقق التوازن عند مستوى للعمالة يترك جزاءا من القوة العاملة المتاحة في حالة بطالة عند مستوى الأجور الحقيقية الموجود. هنا يكمن جوهر نظرية كينز. ولا يأتي تحليل كينز بجديد بالنسبة لدالة العرض الكلي،الجديد نجده في تحليله الخاص بالطلب الفعال الذي يتوقف عليه حجم العمالة ومن ثمّ مستوى الدّخل القومي. كيف يتحدد إذن هذا الطلب الكلي؟

ينجم عن العمالة إنتاج يتمثل في كمية من السلع و الخدمات الاستهلاكية و الإنتاجية، هذا من ناحية. من ناحية أخرى ينجم عن العمالة خلق دخل كلى (هو دخل الطبقات الاجتماعية المالكة لعناصر الإنتاج). هذا الدخل الكلي يمثل مصدر الطلب الكلي الذي يمكن أن يوجه لشراء السلع الاستهلاكية و السلع الإنتاجية. وعليه يكون الناتج الكلي قيمة متساوية للدخل الكلي الذي يوجه للإنفاق على الاستهلاك و الاستثمار. فإذا افترضنا أن دالة العرض الكلي معطاة، وهو الفرض الذي يفترضه كينز، تمثلت الفكرة الأساسية في أن العمالة تتحدد بالطلب الكلي الذي يتحدد بدوره بالإنفاق على الاستهلاك وبحجم الاستثمار.

فإذا ما جردنا مؤقتا من الإنفاق العام (إنفاق الدولة) يتكون الطلب الكلي من طلب الأفراد على السلع الاستهلاكية (أي الطلب الخاص على الاستهلاك) وطلب الأفراد على السلع الاستثمارية (أي الطلب الخاص على الاستثمار) لنرى كيف يتحدد كل من هذين الطلبين:

– **يتوقف طلب الأفراد على الاستهلاك على**: مستوى الدخل الذي يحصلون عليه بصفة عامة، كلما زاد الدخل زاد الطلب على الاستهلاك وإنما بمعدل يقل عادة عن معدل زيادة الدخل، وذلك لأن

1– وليد عبد الرحمان الرومي، **مبادئ علم الاقتصاد السياسي**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 1996، ص.ص 155–158.

الاستهلاك يتوقف كذلك على الميل الحدي للاستهلاك، وهو علاقة تبين القدر من الزيادة في الدخل الذي سيخصص لزيادة الاستهلاك عند كل مستوى من مستويات الدخل. هنا يجب التفرقة بين الميل المتوسط للاستهلاك الذي يبين القدر من الدخل وليكن 80 جنيها مثلا، الذي يخصص للاستهلاك عندما يكون الدخل مساويا لـ 100 جنيه مثلا. هنا يكون الميل المتوسط للاستهلاك هو 10/8. أما الميل الحدي للاستهلاك فيبين القدر من الزيادة في الدخل الذي يخصص لزيادة الاستهلاك. فإذا زاد الدخل إلى 10 جنيهات مثلا انفق منها سبعة جنيهات لزيادة الاستهلاك كان الميل الحدي للاستهلاك 70 في المائة.

ويرى كينز أن زيادة الدخل لا تمتص بأكملها لزيادة الإنفاق على الاستهلاك في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة. أي أن الميل الحدي للاقتصاد في مجموعه يكون دائما أقل من الواحد الصحيح. بالإضافة لذلك يعتبر كينز هذا الميل الحدي للاستهلاك مستقرا في الزمن القصير[1].

أما بالنسبة لطلب الأفراد على الاستثمار، فتتوقف قرارات الاستثمار على توقعات الربح. هذه التوقعات ترتكز على تقديرات الأفراد المستثمرين فيما يخص حالة الأعمال في المستقبل. وعليه يتميز الطلب على الاستثمار، في ارتكازه على هذه التوقعات الفردية، بأنه طلب غير مستقر. هذا الطلب يتوقف على الدافع للاستثمار الذي يتوقف بدوره من وجهة نظر من يتخذ قرارات الاستثمار على العلاقة بين سعر الفائدة، الذي يتعين على المستثمر أن يدفعه إذا ما اقترض رأس المال النقدي ليقوم بالاستثمار، وذلك الذي يحصل عليه إذا ما وظف رأسماله النقدي في استثمار يحصل منه على صكوك دائنة. ويعتبر كينز سعر الفائدة ظاهرة نقدية بحتة، ويتحدد عنده بتلاقي الطلب على النقود وعرض النقود.

كما بين ما يسميه كينز بالكفاءة الحدية لرأس المال، التي تعبر عن العلاقة بين مجموع العائد المتوقع من الأصل الرأسمالي طوال حياته المستقبلة وإنما مقيما بقيمته الحالية (أي عند البدء في الاستثمار) وثمن شراء هذا الأصل، أي الثمن الذي يعرض به أو نفقة استبداله. هذه الكفاءة الحدية لرأس المال هي سعر الخصم الذي يجعل القيمة الحالية لسلسلة العائد المتوقع طيلة الحياة المستقبلية للأصل الرأسمالي مساوية لثمن شراء هذا الأصل.وعليه يتحدد الطلب على الاستثمار بنوع من الموازنة التي يقوم بها المستثمرون بين الكفاءة الحدية لرأس المال وسعر الفائدة.يتحدد مستوى العمالة إذن بفضل تلاقي العرض الكلي والطلب الكلي. وذلك على أساس افتراض ثبات الأثمان (بما فيها الأجور). هذا التلاقي يحقق التوازن الذي يحدد مستوى

1- محمد دويدار، **مرجع سبق ذكره**، ص.ص 437- 438.

الناتج والدخل، وإنما ليس بشرط أن يكون التوازن عند مستوى العمالة الكاملة:- فقد يتحقق التوازن عند مستوى أدنى من مستوى التشغيل الكامل.

هنا يقل مستوى الناتج القومي المتحقق عن المستوى الذي يمكن تحقيقه باستخدام كل القوة العاملة والموارد المادية الموجودة تحت تصرف المجتمع :هذا المستوى أدنى من مستوى العمالة الكاملة. ولا يتحقق مستوى العمالة الكاملة نظرا لعدم كفاية الطلب الكلي الفعال. ويظهر الفرق بين الطلب الكلي الفعال المتحقق والعرض الكلي الذي يتوافق مع مستوى التشغيل الكامل في ثغرة انكماشية تنعكس في صورة بطالة للقوة العاملة وتعطّل للطاقة المادية. ولكي يتحقق مستوى التشغيل الكامل يتعين زيادة الطلب الكلي إما بزيادة الاستهلاك(الخاص والعام)، أو بزيادة الاستثمار (الخاص والعام)، أو بزيادتهما معا. وكقاعدة عامة يمكن، وفقا لتحليل كينز، زيادة الناتج القومي بزيادة الطلب الكلي الفعال دون تغير في المستوى العام للاثمان طالما أن الاقتصاد القومي لم يصل إلى مستوى العمالة الكاملة (ذلك على فرض سيادة المنافسة، وقد رأينا أن كينز يجّرد من درجة المنافسة كفرض يقوم عليه نموذجه التحليلي).كما يوجد افتراض مستوى للتوازن أعلى من مستوى التشغيل الكامل (فرض احتمالي)وذلك عندما يزيد الطلب الكلي النقدي على الطلب اللازم لتحقيق العمالة الكاملة. ويمثل الفرق بين الطلب الكلي و العرض الكلي الذي يتوافق مع مستوى التشغيل الكامل ثغرة تضخمية تنعكس في صورة ارتفاع عام ومستمر في الأثمان[1].

تنعكس زيادة الطلب النقدي في ارتفاع في مستوى الأثمان يخفض من قيمة النقود ويؤثر على الدخول الحقيقية لمختلف الطبقات والفئات. بعض ذوي الدخول يستطيع زيادة دخوله النقدية، ومن ثمّ زيادة دخله الحقيقي أو على الأقل الإبقاء عليه دون تغيير رغم ارتفاع الأثمان. مثال هؤلاء الفئات الاجتماعية التي تحصل على الأرباح كدخل. البعض الآخر، من ذوي الدخول النقدية الثابتة أو تلك التي لا تتوافق الزيادة فيها مع معدل ارتفاع الأثمان كالأجور، لا يستطيع أن يزيد من دخله النقدي أو يتمكن من زيادته وإنما بمعدل أقل من معدل ارتفاع الأثمان، فيقل دخله الحقيقي وينقص من إنفاقه على الاستهلاك. وقد يستمر تناقص الطلب الكلي حتى يتحقق التوازن بين الطلب الكلي والعرض الفعلي عند مستوى العمالة الكاملة. القاعدة إذن هي أنه طالما كان مستوى العمالة أقل من مستوى العمالة الكاملة يكون من الممكن زيادة الناتج القومي (الدخل القومي) بزيادة الطلب الكلي دون ارتفاع الأثمان (على فرض سيادة المنافسة). وعندما يصل مستوى العمالة إلى مستوى العمالة الكاملة تنعكس كل زيادة في الطلب الكلي النقدي في

1- مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص.ص 239- 240.

ارتفاع في مستوى الأثمان. إلا أنه قد يحدث ارتفاع في الأثمان قبل أن تصل إلى مستوى العمالة الكاملة ويمكن أن يتحقق هذا في نظر كينز في حالتين:

- في الحالة الأولى يعود الارتفاع في الأثمان إلى أن عناصر الإنتاج ليست متجانسة ولا يمثل إحداها بديلا كاملا للعناصر الأخرى. فإذا نقص عرض أحد هذه العناصر (عمال فنيين مثلا) أو أحد السلع ولم تمثل العناصر الأخرى أو السلع الأخرى بديلا، ارتفع الثمن في فرع من فروع الإنتاج، لوجود هذا الاختناق ونظرا لترابط فروع الإنتاج قد ينتشر ارتفاع الثمن من فرع إلى آخر إلى أن يعم الاقتصاد القومي، في هذه الحالة يحدث التضخم مع وجود البطالة و الطاقة المادية المعطلة.
- في الحالة الثانية يرجع سبب ارتفاع الأثمان إما إلى زيادة في الأجور تتحقق عن طريق مطالبة نقابات العمال بها، سرعان ما تنتشر من فرع لآخر، وإما إلى انتهاز المنتجين فرصة زيادة الطلب النقدي على بعض السلع لرفع الأثمان رفعا سرعان ما يعم الاقتصاد القومي. ولكي يمكن لهؤلاء المنتجين أن يرفعوا الأثمان لابد أن تكون لهم بعض السيطرة الاحتكارية.

في هاتين الحالتين نجد الظاهرة التضخمية موجودة جنبا إلى جنب مع بطالة جزء من القوة العاملة وتعطل جزء من الطاقة الإنتاجية المادية. والظاهر أن مقصود كينز أن مستوى العمالة في هاتين الحالتين لا يكون أدنى بكثير من مستوى العمالة الكاملة.

وهذا الوضع أصبح يمثل الوضع الغالب في الاقتصاديات الرأسمالية منذ الحرب العالمية الثانية، خاصة لو تذكرنا تزايد الشكل الاحتكاري للمشروعات (وهو ما جرد منه كينز). وهو وضع بدأ يتغير كيفيا منذ بداية السبعينات حين بدأت الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة تعرف مستويات متدنية للعمالة تاركة نسبة معتبرة من القوة العاملة في حالة بطالة ومن قوى الإنتاج المادية في حالة تعطل جنبا إلى جنب مع معدلات مرتفعة للتضخم. وتفسير مثل هذا الوضع لا يمكن أن يصح لو اقتصرنا على أداء الاقتصاد الرأسمالي في الزمن القصير و إنما تلزم دراسة كل حركة الاقتصاد الرأسمالي في فترات زمنية طويلة جدا للتعرف على الاتجاه العام لهذه الحركة و ما يتخللها من تقلبات في الزمن القصير. على هذا النحو يتحدد مستوى العمالة في الاقتصاد القومي بتلاقي العرض الكلي و الطلب الكلي عند نقطة التوازن، وهي ليست بالمحتم النقطة التي تمثل العمالة الكاملة، في نظر كينز لا تثير دالة العرض الكلي إلا القليل من الأفكار غير الشائعة باعتبار أن العرض الكلي يتوقف على الشروط المادية للإنتاج، وعليه تتركز مساهمة كينز في دراسة دالة الطلب الكلي يقدم عنها مفاهيم جديدة سرعان ما تنتشر لتحتل مكانا خاصا في الفكر الاقتصادي الأكاديمي في

المجتمعات الغربية، وكذلك كأفكار تهدي السياسة الاقتصادية للدولة الرأسمالية في هذه المجتمعات، الأمر الذي يستلزم منا أن نرى هذه المفاهيم بشيء من التفضيل[1].

2. نظرية الاستثمار والدخل

أ– العلاقة بين الاستثمار والادخار والدخل: لقد ابتعد كينز في تحليله لنظرية الفائدة عن تحليل التقليديين، فقد عالج التقليديون هذا الموضوع من مدخل نظرية كمية النقود، أما كينز فمدخله كان الدخل الوطني من تحليله لمفهوم الاستثمار، ولتوضيح العلاقة بين الاستثمار و الدخل و الادخار نستعمل الرموز: (y)الدخل (i) الاستثمار (s) الادخار (q)الإنتاج (c) الاستهلاك. وعليه فنظرية كينز لهذه العلاقة تظهر في المعادلة التالية:

الدخل = قيمة الإنتاج (y=q).....(1)

الدخل= الاستهلاك+الاستثمار (y=c+i) .....(2)

الاستثمار= الدخل–الاستهلاك (i=y–c) .....(3)

الدخل = الاستهلاك +الادخار (y=c+s) .....(4)

الادخار = الدخل– الاستهلاك (s=y–c) .....(5)

ومن المعادلة (3) و (5) نجد الاستثمار = الادخار أي (s=i).

ومن هذا الاستنتاج يتبين أن كينز لم يأت بجديد على تحليل التقليديين حيث سلموا بشيء من الغموض أن الادخار الكلي يساوي الاستثمار الكلي، وعليه بات الاختلاف بينهم وبين كينز في الأسباب والمتغيرات دون النتائج. فأي زيادة في الادخار تؤدي إلى زيادة في الاستثمار، إلا أن ما أضافه كينز في نظريته هو البحث عن تحديد من هو المتغير التابع، ومن هو المتغير المستقل، فتوصلت النظرية التقليدية ببداهة مطلقة إلى أن الادخار يؤثر مباشرة في الاستثمار، أما كينز فتوصل إلى عكس ذلك، فجعل الاستثمار هو الذي يؤدي تلقائيا إلى الادخار من خلال ما يحدثه الاستثمار من تغير في الدخل عن طريق مضاعف الاستثمار.

ب– مضاعف الاستثمار: تقوم نظرية كينز في مفهومها العام على أن التغير في كمية النقود يؤثر على الاستثمار، الذي بدوره يحدد مستوى الدخل والإنتاج والتشغيل عن طريق ما يسمى بالمضاعف. تقوم هذه الفرضية على أن دالة الاستهلاك معلومة ومحددة، وعليه فإن مستوى الدخل سيتوقف على حجم

1– عبد الرحمان يسرى أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص.ص 211– 212.

الاستثمار ومقداره. فإذا كان الاستثمار كبيرا (عند مستوى منخفض من سعر الفائدة) كان حجم الدخل مرتفعا، والعكس صحيح إذا كان مستوى الاستثمار منخفضا سيكون حجم الدخل منخفضا أيضا.

وتفسير ذلك يعود إلى أن الادخار يعد عاملا سلبيا، حيث يؤدي إلى نقص حجم الطلب على السلع و الخدمات. وإذا لم يعوض هدا العامل السلبي بالعامل الإيجابي وهو الاستثمار، فإن الطلب الكلي سيكون أقل من حجم العرض الكلي، فينتج عن ذلك دخول الاقتصاد في دورة انكماشية، تؤدي إلى انخفاض مستوى التشغيل وبالتالي الدخل الوطني. أما إذا كان الاستثمار أكبر من الادخار فإن حجم الإنتاج والتشغيل سيكونان متزايدين، أما إذا تساوى الادخار والاستثمار فإن مستوى التشغيل والدخل (الإنتاج) سيبقيان في حالة ثبات وفي مستوى من التوازن. إذا فكرة المضاعف عند كينز تقوم على مقارنة الأحجام النسبية للزيادة النسبية في الاستثمار مع الزيادة الكلية النهائية للدخل، أو بتعبير آخر المضاعف هو عدد المرات التي تتضاعف بها الزيادة في الاستثمار بإحداث رد فعل على الاستهلاك، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة الدخل الوطني[1].كما يقصد بمضاعف الاستثمار ذلك المعامل العددي الذي يبين مدى الزيادة الكلية في الدخل الوطني التي تتولد عن حدوث زيادة في الاستثمار .ذلك أن الميل الحدي للاستهلاك يلعب دورا أساسيا في تحديد قيمة مضاعف الاستثمار، ولتوضيح هذه الفكرة رياضيا نقوم بما يلي: نرمز لمضاعف الاستثمار (T)، الزيادة في الاستثمار (di)، الزيادة في الدخل (dy)، الزيادة في الاستهلاك (dc).

ولما كان مضاعف الاستثمار يعتمد على الميل الحدي للاستهلاك وحيث أن هذا الأخير يقاس بنسبة التغير في الاستهلاك (dc)إلى التغير في الدخل(dy)، وأن المضاعف يتناسب عكسيا مع الميل الحدي للادخار، ويمكن توضيح ذلك كله رياضيا على النحو التالي:

$$T= dy/di \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

$$dy=T.di \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

ولما كان:

$$Y=c+i \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

فإن:

$$dy=dc+di \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(4) \quad \text{أو} \quad di=dy-dc$$

بقسمة طرفي المعادلة (4) على dy نحصل على المعادلة التالية:

1 – تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، دار أسامة للطباعة والنشر، الجزائر، 2004، ص 193.

$di/dy = 1 - dc/dy$ .....(5)

بقسمة 1 على كل من طرفي المعادلة (5) نحصل على المعادلة التالية:

$Dy/di = 1/(1-dc/dy)$ .....(6)

أي أن مضاعف الاستثمار (T) يساوي: (الميل الحدي للاستهلاك-1/1=T)

ولما كان الميل الحدي للادخار يساوي: (الميل الحدي للاستهلاك **-1**) ، فإن مضاعف الاستثمار يساوي (الميل الحدي للادخار /1=T) أي أن المضاعف يساوي مقلوب الميل الحدي للادخار.

وتظهر الدراسة أهمية وأثر نظرية المضاعف في الواقع العملي، حيث تسمح لنا بشكل عام أن نعرف إذا ما قامت المشروعات المختلفة بزيادة إنفاقها الاستثماري، في حال وجود طاقات إنتاجية معطلة في الاقتصاد، فمن المتوقع أن يترتب عن ذلك حدوث زيادة أكبر منها في الإنتاج والدخل والعمالة، كما يمكننا معرفة مقدار الزيادة في الاستثمار والميل الحدي للاستهلاك الخاص بالمجتمع (أو الميل الحدي للادخار)، أن نقدر مقدار الزيادة الناتجة في الدخل الوطني. أما نقطة الاختلاف الثانية بين كينز والتقليديين في هذا الموضوع هي، أن التقليديين يعتبرون الادخار دالة لمتغير سعر الفائدة، أما كينز وإن كان لا يختلف عن التقليديين في المسميات، ما يقصد به الطلب على الاستثمار يشبه تماما ما يقصده الكلاسيك بالطلب على رأس المال- إلا أن وجه الاختلاف يتضح حينما يعالج الميل للاستهلاك والميل للادخار، فالكلاسيك يعتبرون سعر الفائدة عاملا فعالا ومحددا في التأثير على الادخار، ولكن هذا التصور والتفسير عند كينز غير صحيح، فافتراض ثبات الدخل يتعارض تماما مع إمكانية حدوث تغير مستقل لكل من المنحنيين.فالنظرية التقليدية إذا تفترض أن تغير منحنى الطلب على رأس المال لا يؤدي إلى تغير في وضع منحنى الغرض، وإنما يرفع سعر الفائدة فتزداد الرغبة في الادخار ويتحقق التعادل بين الطلب على رأس المال وبين عرض الادخار عند هذا المستوى المرتفع لسعر الفائدة. وبعبارة أخرى ترى النظرية التقليدية ضرورة ثبات مستوى الدخل بالرغم من تغير حجم الاستثمار، وهو فرض لم يقبل به "كينز" إطلاقا، فنظريته تعتبر أن التغير في منحنى الطلب على الاستثمار يؤدي إلى تغير في وضع العرض بسبب تغير الدخل نتيجة تغير الاستثمار من خلال أثر المضاعف، وعليه فهو يرى أن الادخار هو دالة لمتغير الدخل وليس لمتغير سعر الفائدة، ويبقى على أن الاستثمار هو دالة لمتغير سعر الفائدة[1].

1- محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي (مذاهب الفكر الاقتصادي)**، الجزء الأول، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2007، ص.ص 256-259.

ج- العوامل التي تتوقف عليها الكفاية الحدية لرأس المال: تعتبر الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة العنصرين الأساسيين في تحديد حجم الاستثمار، ومن البديهي أن المنظمين ورجال الأعمال لا يقومون باتخاذ قرار الاستثمار إلا إذا توقعوا الحصول على عائد مغر حقا، أي أن الكفاية الحدية لرأس المال تتوقف أساسا على توقعات أصحاب المشاريع حول مقدار العائد الصافي الذي سيحصلون عليه من خلال قيامهم باستثمار معين. وبتعبير آخر يجب أن يكون العائد الذي يتم الحصول عليه من الاستثمار الأعلى من العائد البديل الذي يمكن أن يحصلوا عليه بتوجيه مدخر اهتم إلى استخدامات أخرى كشراء الأسهم والسندات هذا من جهة، وأن يكون العائد أو الغلة مساوية في أسوء الظروف لسعر الفائدة من جهة أخرى. والنتيجة أن المنظم لكي يقبل على الاستثمار في أصل رأسمالي معين فسوف يقوم بالموازنة بين العائد الذي يتوقع أن يغله هذا الأصل خلال سنوات حياته وبين ثمن تكلفه أو ما يتحمله من نفقات حاضرة في سبيل الحصول عليه في الحال، حيث عن طريق المقارنة بين هاتين القيمتين يتم معرفة مدى كفاءة هذا النوع وذاك من أنواع الاستثمار في تحقيق أقصى الأرباح.

ولما كان المستثمر في أغلب الأحيان لا يملك رأس المال، ولكنه يقوم باقتراضه، ففي هذه الحالة يجب أن تعطي الغلاة الصافية المتوقعة من الاستثمار الفائدة على رأس المال المقترض على الأقل. فلو افترضنا أن المنظمة سيمول مشروعات استثمارية بالإقراض ويصدر في مقابل ذلك سندات تحمل سعر فائدة ثابت، فإن العائدة المتوقعة من استثمار وحدة واحدة من رأس المال

(الكفاية الحدية لرأس المال) فلا يجب أن تقل بحال ما عن سعر فائدة السندات، حيث يكون قرار الاستثمار صائبا وسليما.

فالكفاية الحدية لرأس المال يقصد بها، النسبة بين العائد السنوي المتوقع الحصول عليه من سلعة رأسمالية معينة خلال مدة حياتها ككل بعد طرح كافة التكاليف (باستثناء الفائدة)، وبين ثمن هذه السلعة الرأسمالية في الوقت الحاضر. إذا تعرف الكفاية الحدية لرأس المال بأنها نسبة الغلة المتوقعة من الاستثمار في أصل من الأصول إلى ثمن عرض هذا الأصل أو تكلفة إحلاله. أما التعريف الدقيق الذي عرف به كينز الكفاية الحدية لرأس المال فهو أنها تعادل سعر الخصم الذي يجعل القيمة للغلة السنوية المتوقعة من الاستثمار في أصل من الأصول مساوية لتكلفة إحلال هذا الأصل. ولبيان ذلك رياضيا نتبع الطريقة التالية:

نرمز للغلة المتوقعة لأصل ما (آلة مثلا) بالرمز (k)، ويفرض أن المنظمة يحصل عليها في شكل دفعات سنوية فإن الغلة المتوقعة تصبح: k1+k2+k3.....Kn ، وإذا كانت (R) هي سعر الفائدة السائدة في السوق (N) تعبر عن فترة (مدة) حياة الآلة. فإن (E) التي تعبر عن قيمة الآلة الحالية للاستثمار هي:

$$k1\ k2\ k3\ kn + (R+1)2 + (R+1)3 + \ldots\ldots (R+1)n$$

$E = (R+1)$ وطالما أن قيمة الآلة (كما تحددها (K; R) تزيد عن ثمن عرض أو نفقة الإحلال التي نرمز لها بالرمز H فمن المربح أن يقدم المنظم على الاستثمار، أي أن المنظم عندما يقرر القيام بالاستثمار في سلعة رأسمالية ما، فإنه يقارن بين القيمة الحالية لهذا الاستثمار على النحو الذي سبق توضيحه E والتي تعبر عن مجموع الدخول و الأرباح المنتظرة التي تحققها استخدام السلعة خلال سنوات حياتها المتوقعة، وبين النفقة النقدية الضرورية للحصول على السلعة الرأسمالية أو ما يسمى بتكلفة إحلال الاستثمار H، وهذه الأخيرة تعبر عن نفقة إحلال وحدة رأس المال.

ومنه يمكن حساب معدل الكفاية الحدية لرأس المال بنفس الطريقة:

$$k1\ k2\ k3\ kn + (U+1)2 + (U+1)3 + \ldots\ldots (U+1)n\ (U+1) = H(1)-$$

حيث U ترمز إلى الخصم الذي يؤدي إلى التعادل بين القيم الحالية للتدفقات السنوية وبين ثمن العرض أو نفقة الإحلال. وطالما أن U أكبر من R أي أن معدل الكفاية الحدية لرأس المال أكبر من سعر الفائدة السائد في السوق، فإنه من المربح للمنظم أن يقدم ويستثمر في الاستثمار حتى تتعادل U مع R ، وبتعبير آخر يعمل المنظم على مزيد من الاستثمار في كل مرة تكون فيها الكفاية الحدية لرأس المال أكبر من سعر الفائدة السائد (R; U) ويمثل الفرق بينهما ربحا صافيا يحصل عليه المنظم، ولن يتوقف عن الاستثمار إلا عندما يتعادل أو ينخفض معدل الكفاية الحدية لرأس المال عن سعر الفائدة، حيث يكون الفرق بينهما خسارة يتحملها المنظم. ويمكن إيجاز أهم مميزات الكفاية الحدية لرأس المال في النقاط التالية[1]:

- منحنى الكفاية الحدية لرأس المال هو منحنى سلبي (متناقص)؛
- انخفاض العائد المتوقع من الأصل نتيجة زيادة حجم الاستثمار وفقا لقانون الغلة المتناقصة؛
- ارتفاع ثمن العرض، فالعائد المتوقع سوف ينخفض نتيجة التوسع في إنتاج الأصول وإمكان إشباع الطلب على السلع التي تنتجها هذه الأصول، بدرجة أكبر و من ثم تقل الحاجة إلى إنشاء أصول جديدة مماثلة؛

1- إسماعيل محمد علي، **تطور الفكر الاقتصادي**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2011، ص.ص 162-164.

- يرى كينز أن الحافز على الإنتاج لكمية معينة من السلع الرأسمالية يتوقف على الكفاية الحدية لرأس المال ومدى ارتفاعها نسبيا عن سعر الفائدة، وعليه فسعر الفائدة يلعب دورا هاما في تحديد الاستثمار وحجم التوظيف.

3. نظرية تفضيل السيولة

بدأ كينز تحليله عن السبب الذي يمكن أن يدفع شخصا ما تفضيل حيازة ثروته في شكل لا يحقق له أي فائدة أو عائد بسيط عن حيازتها في شكل يحقق له فائدة. وبإدخال عامل عدم التأكد لسعر الفائدة في المستقبل، فإن شكل حيازة النقود يكزن له أهمية، ومن هنا تظهر أهمية تفضيل السيولة في بناء نظرية جديدة ستكون لها انعكاسات ذات أهمية بالغة على التحليل النقدي والاقتصادي.

ويحدد سعر الفائدة طبقا لعاملي عرض النقود والطلب على النقود، يقصد كينز بتفضيل السيولة الدوافع التي تحمل الفرد على الاحتفاظ بالثروة في شكل سائل ويرجع دوافع الطلب على النقود إلى ثلاثة أغراض، وهي:

أ- دافع المعاملات: يقصد به توافر السيولة أي النقود من أجل المعاملات الجارية، وضرورات الحياة اليومية، ويتوقف هذا الدافع على الفترة الزمنية اللازمة للحصول على الدخل، ويزيد الطلب بدافع المعاملات كلما زادت الفترة ويقل كلما قلت الفترة الزمنية اللازمة للحصول على الدخل، ومن ناحية أخرى يتوقف على حجم الدخل المحقق، والعلاقة طردية بين حجم الدخل والطلب على النقود بدافع المعاملات؛ أي عندما يزيد الدخل يزيد الإنفاق على السلع و الخدمات وبالتالي يزيد الطلب على النقو د والعكس صحيح. من الممكن أن ننظر إلى هذا الدافع من ناحية المستهلكين ومن ناحية المنظمين، فمن ناحية المستهلكين يسمى دافع الدخل وهنا يتوقف مقدار احتفاظ المستهلكين بكمية النقود على طول الفترة الزمنية التي يحصلون فيها على الدخل والعكس صحيح، ومن ناحية أخرى المنظمين يسمى بدافع التجارة، ويعني هذا الاحتفاظ بالنقود من أجل القيام بعمليات الإنتاج وتسهيل المعاملات التجارية من دفع أجور العمال وشراء المواد الأولية، وكلها معاملات جارية. ولذلك فإن الطلب على النقود بدافع المعاملات يتوقف على التغير في أسعار الدخل وليس التغير في أسعار الفائدة.

ب- دافع الاحتياط: حيث تطلب النقود بدافع الاحتياط وبالتالي يمكن استخدام السيولة في مواجهة النفقات غير المتوقعة مثل: خطر البطالة، المرض والحوادث، ويرتبط أساسا دافع الاحتياط بالعامل النفسي

والشخصي للأفراد، فنجد أن الشخص المتشائم دائما يلجأ إلى الاحتفاظ بالنقود لغرض الاحتياط ومواجهة الطوارئ، مثل حالات المرض أو حالات الركود الاقتصادي وبالتالي في حالة الانتعاش والرواج يقل الطلب على النقود لأغراض الاحتياط أما حالات الكساد فإنها تؤدي إلى زيادة الطلب على النقود لأغراض الاحتياط، وبالتالي لا يرتبط ذلك بالتغيرات في سعر الفائدة ولكن سيرتبط أكثر بالتغيرات في مستوى الدخل. فالرجل الغني يميل إلى الاحتفاظ بكمية أكبر من النقود من أجل دافع المعاملات عن تلك الكمية التي يحتفظ بها من أجل دافع الاحتياط والطوارئ[1].

ج- دافع المضاربة: يبين كينز أن الطلب على النقود لغرض المضاربة يرتبط ارتباطا وثيقا بسعر الفائدة، وتعتبر الأرصدة النقدية التي تحتفظ بها الأفراد لأغراض المضاربة شديدة الحساسية للتغير في سعر الفائدة، وبهذا تختلف عن الدافعين السابقين في الطلب على النقود، فهناك علاقة تابعية بين الأرصدة النقدية المطلوبة لأغراض المضاربة وبين تغيرات سعر الفائدة. وقد رأى كينز أن سعر الفائدة يتحدد أساسا بميل أفراد المجتمع إلى الاحتفاظ بالنقود لأغراض المضاربة، وبكمية النقود التي يمكن الحصول عليها لتحقيق هذا الغرض. ويقول كينز أن تفضيل الأفراد الاحتفاظ بالأرصدة نقدية لمدة معينة من الزمن والتضحية بالدخل الذي يمكن الحصول عليه من استثمارهم لهذه الأرصدة في أوراق مالية مثلا، يرجع إلى عدم تمكن الأفراد من مسار سعر الفائدة في المستقبل. ولقد قام كينز بتوضيح الطلب على النقود لغرض المضاربة على أساس المقارنة بين النقود من ناحية والسندات من ناحية أخرى، كون السندات قريبة من النقود من حيث درجة السيولة ولا سيما السندات الممتازة. فعلى الفرد أن يقارن بين التخلي عن الفائدة التي تكتسب من اقتناء السند من ناحية والتخلي عن درجة من السيولة مقابل الاحتفاظ بالنقود بدلا من السندات من ناحية أخرى. أضف إلى ذلك أن كينز افترض أن الأفراد بشكل عام لهم ميل لممارسة المضاربة في حال السندات وتحمل مخاطرها المحدودة. والسند له قيمتان نقديتان:

- القيمة النقدية الاسمية: وهي القيمة التي يصدر فيها السند وتبقى ثابتة إلى حين تصفية السند نهائيا كدين على المشروع أو المنشأة أو الهيئة الحكومية التي أصدرته، وذلك في تاريخ آجل، وحينئذ ترد هذه القيمة إلى حائز السند.

- القيمة النقدية الجارية: وهي عبارة عن السعر الجاري للسند في السوق وهي تتناسب عكسيا مع سعر الفائدة في السوق. ويمكن التنبؤ بالتقلبات فيها بدرجة أو بأخرى من الثقة. فالفرد الذي يقوم بعملية

1- عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص.ص 302- 303.

المضاربة بشراء سند بقيمة نقدية معينة بغرض تحين الفرصة للبيع في تاريخ لاحق بقيمة مرتفعة نسبيا، أما إذا أخفق الفرد في ذلك فإن المخاطرة تكون قليلة على اعتبار أن الفرد يمكنه عدم المضاربة بسنده ويحتفظ به إلى أن يسترد قيمته الاسمية في نهاية الفترة المحددة له، ويحصل خلال هذه الفترة على الفائدة المتفق عليها عندما قام بشراء السند وبشكل منتظم.

ولتوضيح نظرية كينز في الطلب على النقود لغرض المضاربة لابد من معرفة أن هناك سعرين للفائدة:

– **سعر الفائدة الاسمي:** وهو عبارة عن نسبة مئوية محددة من القيمة الاسمية للسند وهو يمثل الدخل الذي يكتسب بصفة دورية من جراء حيازة السند.

– **سعر الفائدة الجاري في السوق** : يمكن أن يكون أكبر من سعر الفائدة الاسمي أو أقل منه أو مساويا له حسب العوامل المحددة للسعر الجاري للفائدة في السوق.

ويخلص كينز إلى أنه لو أمكن التنبؤ بسعر الفائدة في المستقبل لما كانت هناك فائدة اقتصادية من الاحتفاظ بالنقود واستثمارها في أوراق مالية. أي أنه لو كان مستقبل أسعار الفائدة واضحا ومضمونا لما كان هناك أساس لدافع المضاربة. وطالما أنه هناك عدم تأكد من مستقبل أسعار الفائدة فهناك منطق للاحتفاظ بأرصدة نقدية لأغراض المضاربة. والهدف من المضاربة هو محاولة تحقيق ربح عن طريق معرفة مستقبل أسعار الفائدة بدرجة أكبر من جمهور البائعين و المشترين، فلو توقع الفرد الذي يحتفظ بالنقود من أجل المضاربة أن أسعار الفائدة سترتفع في المستقبل فإنه حتما سوف يؤجل شراءه للسندات، أي أنه سيحتفظ بأمواله في صورة سائلة. وعندما تتحقق توقعاته أي تنخفض أسعار السندات يستطيع أن يشتري سندات بأسعار منخفضة ويحقق ربحا عندما يبيعها بأسعار مرتفعة.

لنوضح ما يحدث فعلا في الواقع العملي، وعلى اعتبار أن المصرف المركزي لن يسمح بزيادة سعر الفائدة عن حد أقصى معين ولا يمكن أن نتصور عموما هبوط سعر الفائدة عن حد أدنى معين لأن أصحاب الأموال سيتوقفون في هذه الحالة عن إقراض أموالهم لأصحاب الأعمال. فلو فرضنا أن الحد الأقصى لسعر الفائدة (ف ق) والحد الأدنى لسعر الفائدة هو (ف د)، فعند الحد الأقصى لسعر الفائدة (ف ق) ستصل أسعار السندات في السوق إلى أدنى حد لها، فلا يمكن أن تنخفض أكثر من هذا، والشيء الوحيد الذي يتوقعه المضاربون في هذه الظروف أن تبدأ أسعار السندات في الارتفاع مرة أخرى، وذلك بمجرد حدوث انخفاض في سعر الفائدة. وعلى هذا الأساس فإن الأفراد لن يحتفظوا بكميات منخفضة جدا من النقود أو لا شيء على الإطلاق عند سعر الفائدة (ف ق)، ويقوموا بشراء سندات من أجل المضاربة بها وتحقيق

أرباح من ورائها عند ارتفاع أسعارها. أما عندما يصل سعر الفائدة إلى الحد الأدنى له وهو (ف د) سوف ترتفع الأسعار الجارية للسندات إلى أقصى مستوى ممكن، إذ لا يمكنها الارتفاع أكثر من ذلك. ويتوقع المضاربون في هذه الظروف أن تبدأ أسعار السندات بالهبوط بمجرد أن يحدث ارتفاع في سعر الفائدة فوق المستوى[1].

المحور الحادي عشر: المدرسة النقدية

طور ميلتون فريدمان نظرية نقدية منذ الأربعينيات من القرن الماضي، لكن أفكاره لم تلَق القبول إلا بعد عدة عقود من السنين أي: في السبعينات من القرن الماضي، وكان هذا التحول في الرأي حول أفكار هذه المدرسة في نظر بعض الاقتصاديين هو نتيجة لقوة الحجة، أو الحجج التي جاءت بها من جهة، والأمر الآخر هو ضعف الأداء في الاقتصاد الكلي للولايات المتحدة الأمريكية خلال السبعينات من جهة أخرى؛ مما خلق بيئة مناسبة لتقبل هذه الأفكار الجديدة والتخلي عن الأفكار التي أتى بها كينز؛ حيث إن اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية تحديدًا شهد ظاهرة جديدة هي اجتماع مشكلتين هما مشكلة التضخم والبطالة معًا، أو ما يعرف باسم الركود التضخمي، والتي لم تستطع النظرية الكينزية في إيجاد حلول لها، مما جعل فريدمان ومن معه يتصدون لهذه المشكلة، النقديون يستخدم للإشارة إلى الاقتصاديين الذين يؤمنون بالفكرة الكلاسيكية التي تقول بأن زيادة عرض النقد يقود بشكل أساسي إلى زيادة الأسعار، وليس زيادة الإنتاج، ومبادئ هذه المدرسة بشكل عام تتلاءم مع التقليد الواسع للمدرسة التقليدية وأيضًا للمدرسة التقليدية الجديدة (نيو كلاسيك)، بل إنه يمكن القول بأن وجهة نظر المدرسة النقدية (مدرسة شيكاغو) كما تسمى أيضًا ما هي إلا شكل آخر من أشكال المدرسة الكلاسيكية الجديدة، ويؤكد النقديون على دور النقود الهام في تحديد مستوى التوازن للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأسعار وهذه المدرسة مثلما أشرنا عرضت الأفكار التي أتى بها كينز المتمثلة حول ضرورة تدخل الدولة، أو الحكومة في النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق التشغيل الكامل والتوازن.

1- منهل مطر، ذيب شوتر، رضوان وليد العمار، **النقود والبنوك**، الطبعة الاولى، مؤسسة آلاء للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 1996. ص.ص 98-102.

أولا. المبادئ الرئيسة للمدرسة النقدية

تتمثل في الأمور الخمسة التالية[1]:

- يؤكد أصحاب هذه المدرسة على الدور الهام للنقود في تحديد التوازن في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والأسعار، فذكروا أن التغيرات في عرض النقد، أن هذه التغيرات من وجهة نظرهم لها آثار واسعة على الإنفاق من خلال كل من الاستثمار، والاستهلاك، في حين أن الكينزيين افترضوا بأن السياسة النقدية تؤثر على الطلب الكلي من خلال التغير الحاصل في سعر الفائدة، وبالتالي فهي تؤثر على الإنفاق الاستثماري؛ فالزيادة في عرض النقود بالنسبة للمدرسة النقدية تدفع منحنى الطلب الكلي إلى أعلى من خلال الإنفاق من القطاع الخاص أو القطاع العائلي، وبالتالي تؤدي إلى رفع مستوى التوازن للناتج الحقيقي.
- في نظر المدرسة النقدية يحقق التوازن بشكل مع تقلبات بسيطة، وذكروا أن الكساد العميق ينتج عن سياسة نقدية غير ملائمة، وليس عن تغيرات مستقلة في جانب الإنفاق كما هو الرأي بالنسبة لكينز، التغيرات في عرض النقود تسبب تغيرات مباشرة في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، ولا تعمل من خلال أسعار الفائدة، كما أن السياسة المالية في نظرهم غير فعالة إلا إذا توافقت مع تغيرات في عرض النقود، وحتى في هذه الحالة فإنها تكون غير فعالة أيضًا في ظل وجود التوقعات الرشيدة.
- السلوك الأمثل: مفكرو هذه المدرسة وعلى رأسهم ميلتون فريدمان يؤكدون على مبدأ المدرسة التقليدية الحديثة، والمتمثل في أن الناس يحاولون تعظيم رفاهيتهم، وأن الوحدة الاقتصادية المتمثلة في الفرد، ويتجمع الأفراد في تحقيق منافع من التخصص، والتبادل، فالناس يتخذون خيارات عقلانية، والمستهلكين، والعمال، والمنشئات يستجيبون للمحفزات الإيجابية منها، والسلبية أيضًا.
- الأسعار والأجور، وذكروا أنها مقاربة لمثيلاتها التنافسية، وهذا يعني أن الأسعار، والأجور الفعلية تميل بشكل عام أن تكون مقاربة لمثيلاتها التنافسية في الأمد الطويل، وتعكس تكاليف الفرصة للمجتمع في الجانب الحدي، والمنافسة في النهاية في وجهة نظرهم تولد منتجات جديدة، ومن شأنها أن تحطم الاحتكار.
- الدور المحدود للحكومة في الاقتصاد، أو ما أسموه حكومة محدودة، وقصدوا بذلك أن الحكومة في نظرهم بطبيعتها غير كفؤة كوكيلة لتحقيق الأهداف، أو لا تستطيع تحقيق الأهداف التي يمكن أن تتحقق

1 – مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 292.

من خلال التبادل فيما بين الأفراد، أو أنها غير مؤهلة، فالمسؤولون الحكوميون يعتقدون أن لهم النقديون يعتقدون أن مسؤولي الحكومة لهم أهدافهم الخاصة بهم التي يسعون لتعظيمها، ولذلك يحولون حصة من الموارد في اتجاه لا تخدم دافعي الضرائب.

ثانيا. ميلتون فريدمان

يعتبر أحد أهم منظري "النظرية النقدية"، ومن أبرز الأكاديميين المحسوبين على "مدرسة شيكاغو" في الاقتصاد، وقد عرف بمعارضته للنظريات "الكينزية"، التي كانت مهيمنة في الأوساط الأكاديمية الأميركية في سنوات الخمسينيات، وانتقد السياسات العمومية المنبثقة عنها، واعتبرها غير فعالة وغير قادرة على التأثير في النمو، سواء تعلق الأمر بالسياسة النقدية أو الإنفاقية، وأمضى حياته مدافعا عن المذهب الليبرالي والأسواق الحرة، ومروجا للأفكار الليبرالية عبر العالم من خلال محاضراته وبرنامجه التلفزيوني: "حرية الاختيار" الذي أُذيع في عدة بلدان.

سطر ملامح نظريته النقدية في كتاب "التاريخ النقدي للولايات المتحدة" الذي ألّفه رفقة الباحثة أَنَّا شوارتز، وطورها في كتابات لاحقة مثل "النقود: النظرية الكمية" و"الثورة المضادة في النظرية النقدية". وأكد أن السياسة النقدية الرامية إلى تحفيز الاقتصاد من خلال رفع حجم الكتلة النقدية هي سياسة غير فعالة وتؤدي فقط إلى ارتفاع مستوى الأسعار (التضخم).

وقد ساهم بذلك في إحياء النظرية الكمية حول النقود من جديد، مشددا على أن زيادة الكتلة النقدية هي المسبب الوحيد في ارتفاع الأسعار، وكتب قائلا: " التضخم هو دائما وأينما وُجد، ظاهرة نقدية بالنظر إلى أنه ينتُج عن زيادة في كمية النقود تفوق زيادة الإنتاج، وأنه لا يمكن أن يكون نتيجة لغير ذلك"، اقترح تبعا لهذا التحليل، خفض الكتلة النقدية ورفع أسعار الفائدة من أجل التخلص من التضخم، الذي اعتبره آفة تضُر بالاقتصاد على المدى البعيد. وكان من أوائل الداعين إلى استقلالية البنوك المركزية عن الحكومات للحيلولة دون لجوء هذه الأخيرة إلى التضخم وسيلة لتمويل برامجها وتحقيق أغراضها الانتخابية.

المحور الثاني عشر: نظريات النمو الاقتصادي

عرف موضوع النمو وتراكم رأس المال الاهتمام منذ القدم فقد وضع الاقتصاديون نظريات ركزت على عوامل الإنتاج وحجمه، غير أن هذا الاهتمام تزايد في النصف الثاني من القرن العشرين مع ظهور الأساس النظري لاقتصاد التنمية الذي يهتم بقضايا النمو والتنمية كما يعتبر فرعا من فروع علم الاقتصاد.

أولا. التحليل الكلاسيكي للنمو الاقتصادي

يعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أصحاب السبق في تفسير النمو الاقتصادي، إذ استند تحليلهم على عدة فرضيات أهمها المنافسة التامة، الملكية الخاصة والتشغيل الكامل للموارد. من خلال الآراء التي حملها كل من آدم سميث، روبرت مالتوس ودافيد ريكاردو باعتبارهم أبرز مفكري هذه المدرسة.

1. نظرية آدم سميث

تمثل آراء آدم سميث بداية التفكير الاقتصادي المتعلق بعملية النمو الاقتصادي، حيث سعى لمعرفة كيفية حدوثه، وحاول كشف العوائق التي تحول دون تحقيقه، إذ اعتبر آدم سميث العمل مصدر لثروة الأمة وتقسيمه هو السبيل الأمثل لزيادة الإنتاجية، فمن أهم مزايا تقسيم العمل ما يلي[1]:

- تناقص وقت العمل اللازم لإتمام العملية الإنتاجية.
- زيادة إنتاجية عنصر العمل بسبب ارتفاع مهارة العمال، والابتكارات الناجمة عن التخصص.

كما نبه إلى ضرورة التراكم الرأسمالي بهدف التوسع في تقسيم العمل والرفع من الإنتاج، بالتالي زيادة نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، كما ربط التراكم الرأسمالي برغبة الأشخاص في الادخار بدلا من الاستهلاك. حسب سميث فإن تقسيم العمل يتوقف على حجم السوق، غير أن تحسن وسائل النقل وتطوير التجارة الخارجية من شأنهما توسيع السوق أيضا، إذ تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في توزيع الموارد الخاصة في حالة تحول المصالح الخاصة إلى منافع اجتماعية[2].

أما أبرز معوقات النمو الاقتصادي في رأيه فهي محدودية الموارد الطبيعية، كالاستخدام الكامل للأرض المتوفرة إضافة إلى موقع ومناخ الدولة، فمع تقدم الاقتصاد من خلال التراكم الرأسمالي ونمو السكان يصعب

1- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص.ص 56- 57.
2- هوشيار معروف، **التحليل الاقتصادي الكلي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 371.

التغلب على قيود الموارد الطبيعية، فتتراجع معدلات الدخول التي يحصل عليها أصحاب رأس المال ومن ثم تضمحل الدوافع لتراكم رأس مال جيد[1].

2. نظرية روبرت مالتوس

يعتبر الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي أكد على مكانة الطلب في التأثير على حجم الإنتاج، حيث أكد في نظريته المتعلقة بالسكان على أهمية الطلب الفّعال بالنسبة للنمو والتنمية، إذ لم يؤمن بقانون المنافذ القائل بأن العرض يخلق الطلب ونظر للطلب الفّعال كمحدد للعرض، كما دافع عن طبقة ملاك الأراضي باعتبارها طبقة محفزة للطلب الفعلي، بسبب النمط الإنفاقي لها الذي يتجه نحو الاستهلاك[2].

رأى مالتوس ضرورة الحد من الادخار عند مستوى معين حتى لا يقلل من الطلب على الاستهلاك (الطلب الفّعال) ما يؤدي للحد من الاستثمار، بالتالي إعاقة النمو الاقتصادي، بالإضافة لإشارته إلى عدم التوافق بين معدل نمو السكان ومعدل نمو المنتجات الغذائية، حيث يرى أن الأول ينمو وفق متتالية هندسية بينما ينمو الثاني وفق متتالية حسابية[3]، ما يؤدي إلى حدوث مشاكل تتعلق بالأمن الغذائي، كما ذهب لتقسيم الاقتصاد إلى قطاعين رئيسيين قطاع الزراعة الذي يتميز بتناقص الغلة وقطاع الصناعة المستوعب للتقدم التقني، والمعروف بتزايد الغلة لسهولة تنميته[4].

غير أن تحليلاته لم تتحقق على المستوى العالمي رغم اقترابها من الأوضاع السائدة في البلدان المتخلفة، نتيجة ظهور وسائل حديثة يمكن من خلالها السيطرة على حجم السكان، كذلك ارتفاع الإنتاج الغذائي بمعدلات تفوق تلك التي عرفها نمو السكان بسبب التقدم التكنولوجي.

3. نظرية دافيد ريكاردو

اعتبر حالة الركود غير ناتجة عن القطاع الصناعي بل عن القطاع الزراعي أين تكون المردودية في هذا الأخير متناقصة، وتصور ريكاردو أن إمداد السكان المتزايدين بالطعام يزداد صعوبة مع استمرار عملية التنمية بما يتمخّض عنه في النهاية إيقاف عملية التنمية.

1- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 71.

2- عادل أحمد حشيش، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1995، ص 193.

3- مايكل آبدجمان، **الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة**، ترجمة: محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1988، ص 456.

4- ثابت محمد ناصر، **العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 60.

يعتبر ريكاردو توزيع الدخل العامل الحاسم والمحدد لطبيعة النمو الاقتصادي، لذلك حلل عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاث فئات هم: ملاكَ الأراضي، الرأسماليون والعمال الزراعيون[1].

ثانيا. نظريات كارل ماركس وشومبيتر للنمو الاقتصادي

1. تحليل كارل ماركس

يعد ماركس أب النظام الشيوعي، لذلك فند في نظريته للنمو الاقتصادي آراء الرأسماليين في هذا الإطار كفرضية المنافسة الكاملة وما تؤدي إليه من استغلال واحتكار، كذلك استنفاذ منافذ الاستثمار في الداخل ولجوءهم إلى الاستثمار الخارجي وما نتج عنه من استعمار للدول وانتشار الجوع والفقر والحروب.

قامت النظرية الماركسية للنمو الاقتصادي على مجموعة من الفرضيات تتعلق بطبيعة الوظيفة التي يقوم بها الإنتاج في المجتمع ونوع الابتكار والاختراع السائدين وطريقة تراكم رأس المال، إلى جانب فرضيات تتصل بمعدلات الأجور والأرباح السائدة، وأخرى تتعلق بالطابع الحركي الذي يسود المجتمع سواء كان إقطاعيا أو رأسماليا صناعيا[2].

من جهة أخرى فقد عرّف وحلّل التطور التقني على أنه عامل لزيادة الإنتاجية؛ غير أنه اعتبره غير كاف لدفع النمو وجعله مستمرا، وهنا تظهر الأزمات فهي شروط ضرورية للتطور الرأسمالي[3].

يمكن عرض أهم ما ميز التحليل الماركسي لعملية النمو الاقتصادي فيما يلي[4]:

- لقد بلور ماركس نظريته والتي تعتبر جوهر التحليل الماركسي **"نظرية الفائض الاقتصادي"**، حيث اعتبر بأن الأرباح ما هي إلا فائض قيمة؛ وهو الفرق بين قيمة السلعة المنتجة (القيمة المنتجة من طرف العامل) وأجور حد الكفاف المدفوعة للعمال من أجل إنتاج ذلك المنتج (قيمة قوة عمله)، يحقق الرأسماليون أرباحا نتيجة بيعهم للمنتجات بسعر أعلى من أجر الكفاف، هذا الفائض في القيمة هو المحرك للمجتمع الرأسمالي.
- اعتقد ماركس بأن الكساد والأزمات تصبح أكثر قوة كلما تقدم النمو الاقتصادي، وربما تناقصت الأجور فعليا كلما ضغطها الرأسماليون في محاولة منهم لحماية معدل الأرباح من الانخفاض، والنتيجة انهيار النظام الرأسمالي (النظام الرأسمالي يحمل بذور فنائه في نفسه) كما يقول ماركس؛

1- فايز إبراهيم الحبيب، **نظريات التنمية والنمو الاقتصادي**، عمادة شؤون المكتبات- جامعة الملك سعود، السعودية، 1985، ص.ص 18-25.

2- صلاح الدين نامق، **مرجع سبق ذكره**، ص 82.

3 -Eric Bosserelle, **Dynamique économique: Croissance, Crise, Cycles**, 2e édition, Gualino, Paris, 2010, p 92.

4- سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، مديرية دار الكتب، العراق، 1988، ص 67.

- بالنسبة لماركس المنافسة بين الرأسماليين، بمعنى بين أموال فردية تبحث عن قيمتها وهو ما يدفع إلى الابتكار التكنولوجي وإحلال رأس المال محل العمل، هذا ما يسمح بارتفاع تراكمية رأس المال، بالتالي يرتفع معدل الربح.

بالتالي خلص ماركس إلى أن النمو الاقتصادي هو ظاهرة غير مستمرة، إلا أنه اعتبر مصدر النمو هو قانون تزايدالغّلة الموجودة في الصناعة وليس في الزراعة، وأن التطور التقني هو عامل مهم لزيادة الإنتاجية غير أنه كاف لدفع عملية النمو الاقتصادي[1].

ما يعاب على ماركس هو إهماله لدور الطلب في تحديد القيمة المضافة، كما أن الواقع ينفي ما ذهب إليه بأن أجور العمال تتجه نحو الانخفاض، بل العكس نجد الأجور في ارتفاع لفترات طويلة في الدول المتقدمة دون أن يؤثر ذلك على فائض القيمة المحقق، كما أن التنبؤ الماركسي بزوال الرأسمالية كان عكسيا.

2. تحليل جوزيف شومبيتر

يعتبر من أبرز الذين اهتموا بالنمو الاقتصادي، تتضمن نظريته في النمو ثلاثة عناصر وهي: الابتكار والمنظم والائتمان المصرفي، لأن الاستثمار في الابتكار يمّول عن طريق الجهاز المصرفي وليس من الادخار، ما يؤدي إلى زيادة عدد المنظمين ورفع حصة الأرباح عن الأجور في الدخل، بسبب التغيرات الديناميكية الناتجة عن الابتكار الذي يولد الرغبة لدى المنظم ليحصل على أعلى الأرباح بتجديده المنتج والابتكارات، فيساهم في عملية النمو التي تحدث بسبب وجود نوعان من الاستثمارات، أحدهما محفز وتابع لحجم النشاط الاقتصادي ويتحدد بالربح والفائدة وحجم رأس المال القائم، أما الآخر يحدث تلقائيا وهو المحدد الأساسي لعملية النمو في الأجل الطويل، ولا يرتبط بالتغيرات في النشاط الاقتصادي وإنما يحدده الابتكار والتجديد.

ما يميز هذه النظرية هو الدور الأساسي للابتكارات في عملية النمو، والتي تؤدي إلى التغير في عناصر دالة الإنتاج، ما يعني تغير في الناتج الكلي، يميز شومبيتر بين خمسة أصناف من الابتكارات تتمثل في: إنتاج سلع جديدة، تحسين منتج (إدخال وسيلة جديدة في الإنتاج)، التوسع من خلال إدراج أسواق جديدة، تملك مواد أولية جديدة أو إقامة تنظيم صناعي جديد.

1 -Dominique Guellec, Pierre Palle, **Les nouvelles théories de la croissance**, La Découverte, Paris, 2003, p 28.

أما بخصوص تمويل الاستثمار فقد أعطى شومبيتر أهمية كبيرة للجهاز المصرفي، حيث أن الاستثمار في الابتكار يمّول من الجهاز المصرفي وليس من الإدخارات، وهنا يختلف عن الكلاسيك حيث يفترض هؤلاء أن عرض النقد معطى، حيث يعتقدون أن النقد لا يؤثر في المتغيرات العينية للاقتصاد عكس شومبيتر[1].

ثالثا. النظرية الكينزية ونظرية المراحل لويتمان روستو

1. النظرية الكينزية

على عكس الاقتصاديين السابقين الذين اهتموا بالاقتصاد الجزئي اهتم كينز بالاقتصاد الكلي من خلال وصفه للشروط اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي.

عّرف كينز بانتقاده للكلاسيك ومعارضته لقانون "ساي" (العرض يخلق طلب مساوي له)، حيث أشار إلى أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الدخل والاستخدام وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام التام، كما استنتج أن المشكلة الرأسمالية لا تكمن في جانب العرض وإنما تنحصر في جانب الطلب الّفعال، والذي عّرفه بأنه الجزء من الدخل القومي الذي ينفق على الاستهلاك والتراكم[2].

اعتبر كينز الاستثمار دالة تابعة لسعر الفائدة والادخار دالة للدخل الذي يتناسب طرديا مع مستوى التشغيل، كما اعتبر أن هذا الأخير يتوقف على حجم الطلب الفعلي الذي يتكون من الطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار، وأكد أن دالة الإنتاج تتوقف على حجم العمل المستخدم، كما يتحدد المستوى التوازني للدخل الوطني حسبه في ظل دالة ادخار معينة بالعلاقة المعروفة بمضاعف الاستثمار:

التغير في الدخل (ΔY) = المضاعف (M) × الزيادة في الاستثمار (ΔI)

حيث بيّن أثر الاستثمار؛ فالزيادة في الإنفاق على الاستثمار تؤدي إلى زيادة مضاعفة (بمقدار المضاعف) في الدخل الوطني، بالتالي فإن الدخل والتشغيل يعتمدان أساسا على مستوى الاستثمار، فمن أجل تحقيق زيادات كبيرة في الدخل والتشغيل لابد من ضخ دفعات أكبر من الاستثمارات، وقد ربط كينز تحليله هذا بمجموعة من الشروط، هي[3]:

- القدرة على التحكم في السكان؛

1- فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، ط1، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، 2006، ص 137.

2 -Sabine Mage, **Les nouvelles théories de la croissance**, Les Cahiers française N:323, 2004, p 08.

3- محمد سحنون، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، ط1، دار بهاء للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2003، ص.ص 55- 56.

- الاستقرار وتجنب الحروب؛
- الإصرار على التقدم العلمي.

كما أدمج كينز متغيرات تتسم بالديناميكية كنمو السكان والتقدم التكنولوجي، ما يظُهر أنه لم يحدد الظواهر الأساسية للنمو الاقتصادي بل اهتم أكثر بالاستقرار الاقتصادي[1].

يكمن التحدي الأكبر حسب كينز عندما لا يصل مستوى الدخل الوطني لمستويات مرتفعة تسمح بتوفير تشغيل كامل لقوة العمل المتاحة، فيتجلى الحل حينئذ في توسيع عرض النقود من قبل الدولة قصد تخفيض معدلات الفائدة وسعيا منها لتشجيع الاستثمار، ما يؤدي إلى تحسين مستوى الدخل وحجم العمالة، كما أكد أن مشكل البطالة يبقى مطروحا في الأجل الطويل، الشيء الذي يدل على حتمية توسيع دور الحكومة في الحياة الاقتصادية[2].

إن ظهور النموذج الكينزي في النمو الاقتصادي كان يخص المجتمعات الرأسمالية، غير أن الاقتصاديات المتخلفة تستلزم تحليلا خاصا نظرا لبعض الخصائص والمشاكل التي تميزها والتي تختلف تماما عما اشترطه كينز في نموذجه؛ مما يعني ضرورة تعديله على مثل هذه الدول.

2. نظرية مراحل النمو لروستو

أثار روستو خاصة من خلال كتابه "مراحل النمو الاقتصادي"، فكرة تتضمن أن اقتصاد بلد ما ينتقل من مرحلة إلى أخرى حتى يصل إلى تحقيق أعلى درجات النمو الاقتصادي، والتي قال عنها في كتابه، أنها ليست إلا نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث[3].

تتلخص هذه المراحل فيما يلي: المجتمع التقليدي، التمهيد للانطلاق، الانطلاق، الاندفاع نحو الاكتمال ومرحلة الاستهلاك الوفير[4].

1- هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الكلي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص.ص 381- 382.

2- مدحت القريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص 73.

3 -Rostow.W.W, **The stages of economic growth: A Non-Communist Manifesto**, Cambridge University Press, 1960, p01.

4- انطونيوس كرم، **اقتصاديات التخلف والتنمية**، ط4، دار الثقافة والنشر، الكويت، 1993، ص.ص 118-120.

قائمة المراجع

1. المراجع باللغة العربية:

- أحمد صادق سعد، **تاريخ مصر الاجتماعي – الاقتصادي في ضوء النمط الآسيوي للإنتاج**، دار ابن خلدون، بيروت، 1979.
- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، **تطور الفكر والوقائع الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
- أريج خضر، **المدرسة الكلاسيكية ورواد الفكر الاقتصادي، مقال متاح على موقع المحطة** (مجلة علمية ثقافية).
- إسماعيل محمد علي، **تطور الفكر الاقتصادي**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2011.
- أنطوان أيوب، **دروس في الاقتصاد السياسي**، ط1 ، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية، سوريا، 1965 .
- انطونيوس كرم، **اقتصاديات التخلف والتنمية**، ط4، دار الثقافة والنشر، الكويت، 1993.
- ايمون باتلر، **المدرسة النمساوية في الاقتصاد**، ترجمة محمد فتحي خضر، ط1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2013.
- بلال بوجمعة، ملوك عثمان، **تطور حجم التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2001 –2016**، مجلة الحوار الفكري، السنة الحادي عشر، العدد الثاني عشر، ديسمبر 2016.
- بن حمود سكينة، **دروس في الاقتصاد السياسي**، دار الحديث للكتاب، الجزائر، 2014، ص 66.
- بن علي بلعزوز، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- تامر البطراوي، **أبحاث في الاقتصاد السياسي النظرية الاقتصادية الكلية عرض ومناقشة**، الطبعة الأولى، دار بيبول، الإسكندرية، 2017.
- تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، دار أسامة للطباعة والنشر، الجزائر، 2004.
- ثابت محمد ناصر، **العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
- جعفر طالب احمد الخز علي، **تاريخ الفكر الاقتصادي – دراسة تحليلية للأفكار الاقتصادية عبر الحقب الزمنية**، الطبعة الثانية، 2017، العراق.
- حازم الببلاوي، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر**، عالم المعرفة، الكويت، 2000.
- حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار الشروق، 1995، القاهرة.
- حراث سمير، **الفكر الاجتماعي والاقتصادي لدى المقريزي**، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية ، مجلة دورية صادرة عن جامعة البليدة، الجزء 7، العدد 2، الجزائر، 2014.
- حسين عمر، **تطور الفكر الاقتصادي**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998.
- خالد أبو القمصان، **موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية عبر العصور**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
- خبابة عبد الله، بوقرة رابح، **الوقائع الاقتصادية من التاريخ القديم إلى بداية القرن الواحد والعشرين**، جامعة المسيلة، الجزائر.
- راشد البراوي، **تطور الفكر الاقتصادي**، دار النهضة العربية، القاهرة.
- رائد فاضل جويد، **النظرية الحديثة في التجارة الخارجية**، مجلة آداب الفراهيدي، جامعة تكريت، العدد 15، حزيران 2013.
- زايد احمد، **علم الاجتماع النظريات الكلاسيكية والنقدية**، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2007.
- سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، مديرية دار الكتب، العراق، 1988.
- صلاح الدين شروخ، **مدخل في علم الاجتماع**، دار العلوم للنشر والتوزيع، مصر، 2008.
- صلاح الدين نامق، **قادة الفكر الاقتصادي**، دار المعارف، القاهرة، 1978.

- طرطار أحمد، **بعض آراء المقريزي الاقتصادية والوقائع المواكبة لعصره النقود أنموذجا**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلة دورية تصدرها جامعة تبسة، الجزء 01، العدد، العدد 01، الجزائر، 2007.
- طه باقر، **الشرائع والتنظيمات القانونية في حضارة وادي الرافدين**، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد السابع والعشرين، 1976.
- عادل أحمد حشيش، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1995.
- عاشور الزهراء ، **الحسبة الاقتصادية في الفكر المالي للشيخ ابن تيمية**، مجلة دراسات اقتصادية، مجلة دورية صادرة عن جامعة قسنطينة، الجزائر، العدد 22 ، ديسمبر 2013.
- عبد الجبار السبهاني، **الوجيز في الفكر الاقتصادي**، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 2001.
- عبد الحليم عمار غربي، **المقريزي.. إسهاماته العلمية في احتواء الأزمات الاقتصادية**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، مجلة علمية تصدر إلكترونيا عن مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، العدد 37، جوان 2015.
- عبد الرحمان يسرى أحمد، **تطور الفكر الاقتصادي**، الجزء الأول، دار فاروس العلمية، الاسكندية، مصر، 2010.
- عبد الزهرة، فيصل يونس، **مرجعيات الفكر التنموي و امتداداتها المعاصرة**، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، د.ت.
- عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة (الرأسمالية)**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط3، بيروت، 1990.
- فاضل إبراهيم الدبو، **الاقتصاد الإسلامي دراسة وتطبيق**، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان، الأردن، 2008.
- فايز إبراهيم الحبيب، **نظريات التنمية والنمو الاقتصادي**، عمادة شؤون المكتبات- جامعة الملك سعود، السعودية، 1985.
- فتح الله ولعلو، **الاقتصاد السياسي- مدخل الدراسات الاقتصادية** ،الطبعة الأولى، دار الحداثة للطباع والنشر، بيروت، 1981.
- فريد أمار، **الرقابة الشرعية للدولة في المجال الاقتصادي عند ابن تيمية**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، مجلة علمية تصدر إلكترونيا عن مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، العدد 81، فيفري 2019.
- فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، ط1، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، 2006.
- قادري علاء الدين، فيلالي بومدين، **تقييم بعض اتفاقيات تحرير التجارة العالمية وآثارها على الدول النامية**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد الأول، 2013.
- محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
- محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي (مذاهب الفكر الاقتصادي)**، الجزء الأول، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007.
- محمد سحنون، **الاقتصاد الإسلامي: الوقائع والأفكار الاقتصادية**، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
- محمد عمر أبو عيده، عبد الحميد محمد شعبان، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008
- محمد عودة العمايدة، **التسعير والأثمان في فقه شيخ الإسلام ابن تيمية**، مجلة إسلامية المعرفة، المجلد 6، العدد 22، لبنان، 2000.
- محمد فاروق النبهان، **الفكر الخلدوني من خلال المقدمة**، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان، 1998.
- محمود إسماعيل علي، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2011.
- محمود عبد المولى، **تطور الفكر الاقتصادي والاجتماعي عبر العصور**، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1979.
- مختار عبد الحكيم طلبة، **مقدمة في المشكلة الاقتصادية**، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2007.
- مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

- معاذ الشرفاوي الجزائرلي، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2020.
- منهل مطر، ذيب شوتر، رضوان وليد العمار، **النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، مؤسسة آلاء للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 1996.
- نجلاء عبد الحميد راتب، **الاقتصاد والمجتمع**، مطبعة رياض، دمشق.
- هوشيار معروف، **التحليل الاقتصادي الكلي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
- وليد عبد الرحمان الرومي، **مبادئ علم الاقتصاد السياسي**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 1996.

2. المراجع باللغة الأجنبية:

- Eric Bosserelle, **Dynamique économique: Croissance, Crise, Cycles**, 2e édition, Gualino, Paris, 2010.
- Dominique Guellec, Pierre Palle, **Les nouvelles théories de la croissance**, La Découverte, Paris, 2003.
- Sabine Mage, **Les nouvelles théories de la croissance**, Les Cahiers française N:323, 2004.
- Rostow.W.W, **The stages of economic growth: A Non-Communist Manifesto**, Cambridge University Press, 1960.
- Seema Narayan, Nadia Doytch, Tri Tung Nguyen, Karl Kluegel**, Trade of Goods and Services and Risk Sharing Ability in International Equity Markets: Are these Substitutes or Complements?,** International Review of Economics and Finance, Volume: 45, 2016.
- WORLD TRADE ORGANIZATION, The WTO and Trade Economics: Theory and Policy, WTO E-Learning – Copyright © August 2012.

فهرس المحتويات

تقديم	**2**
المحور الأول: مدخل لدراسة تاريخ الفكر الاقتصادي	
أولا. مفهوم تاريخ الفكر الاقتصادي	**4**
ثانيا. أهمية دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي	**4**
ثالثا. تاريخ الفكر الاقتصادي وتاريخ علم الاقتصاد	**5**
رابعا. أساليب عرض تاريخ الفكر الاقتصادي	**7**
المحور الثاني: الفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة	
أولا. الفكر الاقتصادي في الحضارات الشرقية	**7**
ثانيا. الفكر الاقتصادي في اليونان	**10**
ثالثا. الفكر الاقتصادي في روما	**17**
المحور الثالث: الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى	
أولا. الفكر الاقتصادي عند سان توماس الأكويني	**20**
ثانيا. النظام الإقطاعي (العصور الوسطى)	**23**
ثالثا. النظام الحرفي	**26**
رابعا. النظام الاقتصادي الرأسمالي	**28**
المحور الرابع: الفكر الاقتصادي عند المسلمين	
أولا. مبادئ تاريخ الفكر الاقتصادي الإسلامي	**31**
ثانيا. العلامة ابن خلدون أحد أهم رواد الفكر الاقتصادي الإسلامي	**32**
ثالثا. المقريزي وأهم أفكاره	**37**
رابعا. الإمام ابن تيمية وأهم أفكاره وإسهاماته	**43**
المحور الخامس: الفكر الاقتصادي لمدرسة التجاريين	
أولا. جوهر الأفكار الاقتصادية، أو إسهامات التجاريين في تاريخ الفكر الاقتصادي	**48**
ثانيا. أنواع السياسات التجارية أو المركانتلية	**49**
ثالثا. نظرية التجاريين في التجارة الخارجية	**51**
رابعا. تقييم المذهب التجاري	**52**
المحور السادس: الفكر الاقتصادي لمدرسة الطبيعيين (الفيزيوقراط)	
أولا. أهم مبادئ الطبيعيون	**54**
ثانيا. أهم رواد المدرسة الطبيعية	**56**
ثالثا. إسهامات الطبيعيون في الفكر الاقتصادي	**59**

المحور السابع: الفكر الاقتصادي للمدرسة الكلاسيكية	
أولا. أهم رواد الفكر الكلاسيكي	**61**
ثانيا. نظرة الكلاسيك للاقتصاد	**63**
ثالثا. نظريات وإسهامات المدرسة الكلاسيكية	**65**
رابعا. الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية	**71**
المحور الثامن: الفكر الاقتصادي للمدرسة الاشتراكية	
أولا. أصول الاشتراكية	**74**
ثانيا. الاشتراكية الماركسية (العلمية)	**75**
ثالثا. المادية الجدلية أو الديالكتيكي	**79**
رابعا. تقييم النظرية الماركسية	**81**
المحور التاسع: الفكر الاقتصادي للمدرسة النيوكلاسيكية	
أولا. الفكر العام للمدرسة النيوكلاسيكية	**82**
ثانيا. مدارس وأهم رواد الفكر النيوكلاسيكي	**84**
ثالثا. الانتقادات الموجهة للفكر النيوكلاسيكي	**90**
المحور العاشر: الفكر الاقتصادي للمدرسة الكينزية	
أولا. الإطار التاريخي والعام لنشأة النظرية الكينزية	**90**
ثانيا. الفروض الأساسية لنموذج كينز	**93**
ثالثا. عرض الأفكار الجوهرية للنظرية	**94**
المحور الحادي عشر: المدرسة النقدية	
أولا. المبادئ الرئيسة للمدرسة النقدية	**109**
ثانيا. ميلتون فريدمان	**110**
المحور الثاني عشر: نظريات النمو الاقتصادي	
أولا. التحليل الكلاسيكي للنمو الاقتصادي	**111**
ثانيا. نظريات كارل ماركس وشومبيتر للنمو الاقتصادي	**113**
ثالثا. النظرية الكينزية ونظرية المراحل لويتمان روستو	**115**
قائمة المراجع	**117**